جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحديات التكامل الاقليمي في تجربة اتحاد المغرب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

* شعبان شاوش مهدي * حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذة: د. عياشي حفيظة ..... رئيسا

الأستاذة: أ . حلوي خيرة..... مشرفا

الأستاذ: أ. بن زايد امحمد .....مناقشا

السنة الجامعية : 2017- 2018م

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا

وَلَا تَفَرَّقُوا"

صدق الله العظيم

[الآية 103 أل عمران]

إهـــداء

*اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله

*إلى كل إخوتي و أخواتي.

*جميع أفراد عائلتي.

*كل أصدقائي و زملائي.

*إلى كل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي لهم فائق الاحترام و التقدير .

*وكل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة تشجيع.

شكر و تقدير

الحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

الذي يعود الفضل في انجازه بعد الله تعالى الى الاستاذة المشرفة على هذا العمل الاستاذة "حلوي خيرة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها العلمية القيمة منذ بداية المشروع الى نهاية انجازه.

أوجه شكري الى الأساتذة الذين ساهموا في ارساء دعائم تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية في جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

وأقدم شكري كذلك للزميل" زيتوني لحسن " و الزميلة "شريفي فاطيمة" اللذان لم يبخلا علي بالمساعدة طيلة إنجاز دراستي للموضوع.

كما اخص بالذكر جميع زملائي في الدراسة سنة ثانية ماستر دفعة 2018-2017

المقدمة

إن التحول التاريخي للعلاقات الدولية أثر على منطقة المغرب العربي بحكم كونها نقطة تقاطع قاري لكل من إفريقيا و أوروبا و آسيا و منه نستخلص أن التجمعات الإقليمية و الجهوية باتت حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين ،إحدى المظاهر الفاعلة في رسم العلاقات الدولية نظرا لاتساع مجال المصالح المشتركة و تنامي ظاهرة تشابك الاقتصاديات و ترابطها الشيء الذي أجبر الدول على الاندماج فيما بينها و عدم الانعزال عن السياسات الأخرى خاصة تلك الدول المتقاربة جغرافيا و ذلك لتأمين تسويق منتجاتها و تبادلاتها التجارية و هذا يجعلها ملزمة على الانضمام إلى تكتلات اقتصادية و سياسية إقليمية لضمان تحقيق مصالحها الحيوية.

كان ذلك الشأن لدول المنطقة المغاربية لبروز اتحاد المغرب العربي لتوحيد اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد و تبنى نظرية التكامل برؤية مشتركة بداعي المصير المشترك بين دول الاتحاد و هذا نظرا لما تحتله منطقة المغرب العربي كرابط هام يربط أوروبا و شمال إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا و سياسيا بالدول المغاربية.

ظهرت فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي قبل استقلال كل من تونس، الجزائر و المغرب و تبلورت هذه الفكرة في مؤتمر جمع ثلاث أحزاب مغاربية بمدينة "طنجة" بالمغرب عام 1958 و هي :

1- الحزب الدستوري التونسي.

2- حزب الاستقلال المغربي .

3. جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

و بعد استقلال الدول المغاربية الثلاث ظهرت محاولات للتعاون الاقتصادي و التقارب السياسي فيما بينها و تمثل ذلك في :

1- إنشاء اللجنة الاستشارية الاقتصادية للمغرب العربي عام 1964 .

2- بيان مدينة "جربة" التونسية للوحدة بين ليبيا و تونس عام 1974.

3- معاهدة "مستغانم" بالجزائر بين ليبيا و الجزائر.

4- معاهدة الإخاء و الوفاق بين تونس و الجزائر و موريتانيا عام 1983.

كانت هذه المعاهدات و الاتفاقيات بمثابة معالم للاتحاد الذي تكرس فعليا بموجب اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة "زرالدة" في الجزائر و ذلك عام 1988 من خلال بيان «زرالدة" الذي أبدى فيه القادة المغاربيين في إقامة الاتحـاد المغاربــي. و دخل الاتفاق حيز التنفيذ في 17 فيفري 1989 بمدينة "مراكش" المغربية بحضور قادة الدول الخمس.

إلا أن هذا الاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات سرعان ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون " المحدود"الذي يعرف الآن نوعا من التعثر في مسيرته إن لم نقل أن قطار الوحدة والاندماج توقف دون تحديد تاريخ لانطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها الاتحاد والاتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه، سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية أو التعريفة الجمركية أو المواصلات لم تدخل حيز التنفيذ، ولعل تأجيل القمم الخاصة بانعقاده وتعثرها في كل مرة، دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول اتحاد المغرب العربي.

دوافع اختيار الموضوع:

1-الدوافع العلمية و الموضوعية:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لعدة مبررات يمكن حصرها في ما يلي:

- الاهتمام بقضايا دول المغرب العربي .

- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن اتحاد المغرب العربي من خلال الاطلاع على أهم المقومات والدوافع المساعدة على بعث تكامل مغاربي يعكس وزن هذه المنطقة على المستوى الدولي، ومعرفة الجذور التاريخية للتجربة الوحدوية ومراحل تطورها وإنجازاتها وكذلك أهم المعوقات التي عطلت مساره.

- النقص الكبير في معالجة هذا الموضوع خاصة على مستوى المذكرات و الرسائل الجامعية.

- إثراء المكتبة الجامعية بأحد المواضيع الهامة، ألا وهو اتحاد المغرب العربي والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية.

2- الدوافع الذاتية :

- من بين الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع و محاولة تحليله، هو أنه يدور حول منطقة أنتمي إليها ناهيك عن اهتمامي بموضوع دراسات جيوبوليتيكية بالإضافة إلى أنني ارغب في تقديم أعمال ربما تصبح مرجعية مستقبلا في هذا المجال الإضافة إلى الميل الشخصي ألى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائـر.

اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بالتجربة الوحدوية العميقة عمق النضال المغاربي المشترك، ويتعرض لأهم تجارب الوحدوية وذلك بالتعرف على واقعها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي والوقوف على العوامل والتحديات التي تعثر التجربة التكاملية المغاربية، كما انها تتضمن مقترحات وحلول لإعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي.

اشكالية البحث :

لدراسة هذا الموضوع تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أبرز معوقات وتحديات قيام اتحاد مغرب عربي حقيقي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

1- ماهي العوامل والتحديات الحقيقية التي حالت دون تحقيق حلم الشعوب المغاربية في الوحدة والتكامل ؟

2- ماهي نقاط القوة ونقاط الضعف في مشروع الاتحاد؟

3- ماهو السياق التاريخي وملابسات إنشاء اتحاد المغرب العربي؟

4-فيما تتمثل أهم العوائق التي اعترضت نجاح مشروع إتحاد المغرب العربي؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

1- تزامنت مشاريع التكامل المغاربي مع مراحل انتقالية حساسة في تاريخ بناء الدولة الوطنية وهو ما ساهم في تراجع وانتكاسة المسار التكاملي.

2-العلاقات داخل منطقة المغرب العربي يحكمها نوع من التوتر.

3-يتوقف نجاح تكامل المغرب العربي على مدى فعالية حل مشكلة الصحراء الغربية

4-كلما زاد الإرتباط بالخارج عن طريق علاقة الشراكة كلما نقص الإرتباط الداخلي الأفقي.

حدود الدراسة :

مهما كانت طبيعة البحث في العلاقات الدولية لابد على الباحث من إعطاء حدود لدراسته من حيث الفترة الزمنية الجاري البحث فيها، و كذلك المنطقة المراد التعمق في شؤونها. ولذلك كانت حدود الدراسة المتعلقة بالإشكالية المطروحة على النحو التالي:

أ/ **الحدود الزمانـية:** يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 إلى غاية تاريخ الدراسة.

ب/ الحـدود المكانـــية: تتحـدد المشـكلة البحثيـة فـي نطـاق مكـاني و هـو منطقـة تشـكل الجنـاح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمسة أقطار و هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس و ليبيـا تقـع دول المغـرب العربـي فـي شـمال أفريقيـا ممتـدة علـى سـاحل البحـر الأبـيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم^2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي.حيث تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغاربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله.

منهج البحث :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية والتي تسعى إلى تفسير الظواهر المدروسة بإرجاعها إلى العوامل المسؤولة عن حدوثها، ويستخدم هذا النوع العديد من المناهج والتي من بينها:

1 – المنهج التاريخي: والذي تم اعتماده في هذه الدراسة على اعتبار أنه ملائم لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغاربي من خلال أهم محطاته ومراحله التي مر بها.

2– منهـج دراسـة حالـة: سيتم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة باعتبار أن الباحث سيتناول دراسة اتحاد المغرب العربي.

صعوبات البحث:

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات أثناء انجاز هذا العمل يمكن حصرها فيما يلي:

1- ندرة البيانات و المعطيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، فقليلة هي الدراسات التي اهتمت بواقع المغرب العربي، بالإضافة إلى إفتقار المكتبات الوطنية للدراسات الحديثة التي تمس هذه الظاهرة.

2- تتعلق الصعوبة الثانية، بكثرة البيانات و المراجع المتعلقة بموضوع اتحاد المغرب العربي مما شكل صعوبة في ترتيب الأفكار و المعلومات و موضوعيتها بالإضافة إلى صعوبة وضع الخطة المناسبة للمشكلة البحثية.

3- و أخيرا، إن طبيعة موضوع البحث تثير العديد من الحساسيات التي تجعل الباحث يتساءل حول أنجع السبل لمعالجة الموضوع خدمة لمتطلبات البحث العلمي الموضوعي و بعيدا عن ذاتية الباحث خاصة إذا كانت جزء من الظاهرة المدروسة.

أدبيات البحث :

يعد اتحاد المغرب العربي أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب، وأبرز المؤلفين الذين اعتمدت عليهم ويشتركون معي في نفس الدراسة نجد:

1- دراسة للدّكتورة"صبيحة بخوش" بعنوان "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**" تلقي هذه الدراسة أضواء ساطعة على المشكلات التي رافقت ظهور اتحاد المغرب العربي، وتحليل أهم النقاط التي دفعت بتكتل دوله و أهداف كل دولة من التكتل.

2- دراسة "توفيق المديني" حول "**اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل**" حددت فيها أهم العراقيل التي تأثر في مسار اتحاد المغرب العربي نحو التطور والعلاقات المتوترة داخل دول الاتحاد المغاربي.

3- دراسة "كعبوش الحواس " حول " **اتحاد المغرب العربي كاليه لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية** .حدد فيها الإطار المفاهيمي و النظري للتكامل و اهم المقومات و مبررات التي ساهمت في تأسيس الاتحاد المغاربي .

و ما هذه إلا بعض الدراسات السابقة في الموضوع بالإضافة إلى العديد من الكتب و المراجع الأخرى و المقالات اليومية في الجرائد و المجلات العلمية و مراكز البحوث و التقارير الصحفية و الإعلامية، بحيث تتناول جزء بسيط من هذه الدراسة كون الموضوع العام لهذه الدراسة يتمحور حول " تحديات التكامل المغاربي في تجربة اتحاد المغرب العربي "

تقسيم البحث:

بغية دراسة موضوع اتحاد المغرب العربي و تحدياته ، قمت بتوظيف ثلاث فصول:

الفصل الاول:

خصص لمقومات التكامل المغاربي ومراحله التاريخية ، حيث تطرقنا فيه على اهم مقومات التكامل المغاربي وابرز مراحله الأساسية لتبلور فكرة الوحدى وإنشاء اتحاد المغاربي و اهم هياكله التنظيمية.

الفصل الثاني :

خصص لاهم التحديات الداخلية ،و التي تطرقنا فيها الى اهم التحديات السياسية و الامنية و التحديات القانونية و المؤسستية و التحديات الاقتصادية.

الفصل الثالث :

خصص لاهم التحديات الخاجية ، و التي تنقسم الى تحديات امنية و اقليمية و تحديات دولية.

المدخل المفاهيمي و النظري للتكامل :

المدخل المفاهيمي:

جذبت ظاهرة التكامل انتباه علماء العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

و التي كانت انعكاسا لفشل الدولة القومية في تأمين مصالحها الحيوية ، و تأكد لدى الباحثين

و السياسيين أن لاسبيل الى استمرار السلم الدولي و رفاهية الشعوب إلا عن طريق بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية تقوم على أولوية المصالح الاقتصادية ،فأصبح التكامل الدولي على درجة من الأهمية خاصة مع نجاح العديد من تجارب التكامل في العالم و نزوع الدول نحو السلم و الاستقرار[1]. و عليه سيتوجب علينا تحديد مفهوم التكامل الإقليمي ومستوياته وكذلك مراحل تطور التكامل الإقليمي.

اختلف الباحثون و الاكاديميون في تحديد معنى التكامل ،وترجع صعوبة ايجاد تعريف موحد الى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله ظاهرة التكامل ،فهناك من ينظر إلى التكامل باعتباره عملية يتم بمقتضاها توحيد العناصر المختلفة في نسق واحد، و بهذا المعنى التكامل هو النشاط الذي يؤدي في النهاية الى وضع معين لهذه العناصر. في المقابل هناك من ينظر للتكامل من الجانب الستاتيكي الذي يعتبر موقف (حالة) situation اي باعتباره شيئا ما تحقق بصورة نهائية كغاية في حد ذاتها،و تعود الاصول اللغوية للتكامل الى الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية integritas التي تعني تجميع او توحيد الاجزاء في كل يجمع او يكمل لتكوين كل او وحدة اكبر ،او عملية ربط الاجزاء المفصولة و تجميعها لتكوين كل متكامل ،و بدأ استعمال هذا المصطلح في قاموس اكسفورد عام 1920 م.

والتكامل في صورته الحديثة يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات السياسية (دولتين او اكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و ازالة مظاهر التميز القائمة فيها بين هذه الوحدات و تكوين وحدة متميزة [2].

---

[1] ـ كعبوش الحواس ،**اتحاد المغرب العربي كالية لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية**.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط1،2015).ص.8 .

[2] ـ بيلا بالاسا ،**نظرية التكامل الاقتصادي ،تر: راشد البراوي**.(القاهرة :دار النهضة العربية ، ط1 ،1964).ص.9.

جاء تعريف التكامل في موسوعة السياسية بانه "حالة من التوافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين اجزاء و اطراف تشكل في مجموعها وحدة او نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة او النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها و تشير كلمة التكامل او الاندماج احيانا الى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة ،ويكون التكامل بين قيادات و مراكز الثقل و الفعل في الاطراف المعينة".

و يعرف ارنست هاس التكامل انه " تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم و انشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدول القومية"[3]. فالتكامل حسب ارنست هاس يهدف الى تكوين المؤسسات التي لها القدرة على صنع القرارات الاجبارية و هذا لمصلحة الحكومات الوطنية وزيادة التفاعل بين الاطراف المتعددة سيساعد مستقبلا على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية و البيئات الوطنية.

بالنسبة الى كارل دوتش التكامل هو "امتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي "،فدوتش يدرس الاتصال الاجتماعي ،أي يجب على المجتمعات تكثيف الاتصال الجماعي .كما يعرفه على انه "انجاز داخل الاقليم للمؤسسات و تطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار لشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل ،اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الاقليم " [4].

يعرف بيلا باليسا التكامل على ان "التكامل بالمفهوم الحديث يتضمن إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر، باتجاه تحقيق الاندماج بينهما، وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة " والملاحظ من التعريف أن بيلا بالاسا يعرف التكامل على أنه عملية وحالة في آن واحد. فهذا التعريف يجعل من التكتل الاقليمي على انه عودة الى التجارة الحرة فحصر التكامل في السوق مع التركيز على تحرير التبادل التجاري كشرط لتوسيع الاسواق و الانطلاق عبر مراحل التكامل .

---

[3] - محمد بوعشة ، **التكامل فى العلاقات الدولية :دراسات المفاهيم و النظريات** .(بيروت :دار الجيل ،1999).ص. 167.

[4] - روبرت بالتسغراف،جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية .تر :وليد عبد الحي** .(بيروت :الكاظمة للنشر و التوزيع ،1985).ص. 272.

التعريف الاجرائي للتكامل :

التكامل هو عملية ترابط موضوعي متبادل وثيق، يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا اقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده واستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة، من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفعالية والتطور، استجابة للمعطيات الداخلية والخارجية بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته .لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانات المتوفرة.

اهداف و درجات التكامل :

من المتعارف عليه أن الدول تتجه إلى التكامل لغرض تحقيق أهداف معينة وذلك بإتباع خطوات ودرجات اقتصادية متصاعدة بمعنى أن نجاح الخطوة الأولى يؤدي إلى الانتقال إلى درجة أعلى و أهم وأكثر تنسيقا.

و من ابرز اهدافها نذكر :

اولا : الاهداف الاقتصادية: التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ثقلا على كافة الاصعدة في علاقاتها الدولية فتجد معظم الدول نفسها عاجزة عن منافسة القوى العظمى و عليه فتكاملها يمنحها قدرة اكبر في المساومة التجارية و فرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصاداتها.

ويمكن ان نبرز اهم الاهداف الاقتصادية في ما يلي :

1- توسيع حجم السوق:

التكامل الاقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة، وكذلك زيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج إلى أقصى درجة، بالإضافة إلى أن الوحدات الإنتاجية الكبرى تستطيع إنشاء أجهزة البحوث وتمويلها وإمدادها بالعلماء والفنيين وهذا يساعد على تطوير المنتجات وكل هذه المزايا تنبثق عن المزية الأساسية وهي اتساع حجم السوق.[5]

2- زيادة التنمية الاقتصادية:

وهذه نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتج عن التكامل الاقتصادي الذي يوفر خفض تكاليف

[5] - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**.(بيروت :دار النهضة العربية،1983).ص ص. 421،422.

الاستثمار وزيادة عوائده، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب والتي تؤدي بدورها إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.[6]

3-زيادة التشغيل:

اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل، خاصة وأن سوق العمل تتوسع لتصبح سوقا واحدة لدول التكامل وهي قادرة على استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها وترتفع إنتاجية العمل .

4-الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة، ولهذا الأمر أهمية بالنسبة للدول النامية التي تعاني تفاوتا حادا في الندرات النسبية لمواردها القطرية، ومن قصور في كثير من الموارد اللازمة للتنمية، وتشير التجارب المختلفة إلى أن هذا الهدف تأثر بمدى ومواقع وفرة العوامل الحاكمة للنشاط الاقتصادي وبخاصة رؤوس الأموال والمعرفة التكنولوجية.

5-تحسين شروط التبادل التجاري:

بتوفير الظرف الأمثل والأحسن في مجال التعامل الدولي، مقارنة بما كان عليه وضع هذه الدول منفردة قبل التكامل وهذا اعتبارا من أن التكامل يمكن من قيام كتلة إقتصادية واحدة، لها من القوة والأهمية على النطاق الدولي ما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية.

6-تحقيق تكامل العناصر والمكونات المختلفة للإقتصاديات الوطنية:

تكامل الصناعات الوطنية والقطاعات الإنتاجية الوطنية عموما) بما في ذلك القطاعات الزراعية مما يمكن هذه الدول من إقامة مجمعات إنتاجية متكاملة تكامل إنتاجي ، صناعية أو زراعية - صناعية على مستوى التكتل الإقتصادي، وإنتاج تشكيلات إنتاجية أكثر تنوعا وأعلى جودة وأقل تكلفة .

7- رفع المستوى العلمي والثقافي:

من الأهداف الإنمائية للتكامل الإقتصادي أنه وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني التكامل نتيجة لدخولها في نموذج تكاملي.[7]

8- تحقيق القوة الإقتصادية:

---

[6] - محمد شفيق عبد الفتاح، **اثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية** . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص. 15.

[7] - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق .ص.420 .

في ظل العولمة يصبح التكامل الإقتصادي الإقليمي هو السبيل الوحيد أو شبه الوحيد لمواجهة تحدياتها، واستثمار الفرص التي تتيحها، ولتعزيز إمكانيات الإقتصادات الوطنية ومكانتها في التقسيم الدولي للعمل والنظام العالمي للقوة، كما يحقق للدول المتكاملة مناعة أكبر ضد الهزات وا لإضطرابات الداخلية والإقليمية والدولية واحتمالات الإعتداء وفرص العقوبات والحصار.[8]

ثانيا : الاهداف السياسية.

تعزيز الروابط السياسية:

يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار، والإستقرار السياسي في المنطقة فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية وإقتصادية متوازية تحقق مصالح الدول الأعضاء، هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل الإقتصادي أشواطا أبعد كلما أصبح انتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة .[9]

2 - تعزيز القوة السياسية:

يعد التكامل الإقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية، للدول الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة، والعالم النامي على وجه الخصوص أو تعزيز القوة التفاوضية للدول المتكاملة من خلال إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع الدول الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه الدول.

3- حل النزاعات:

من خلال محاولة القضاء نهائيا على بعض الخلافات والنزاعات الجهوية أو خلافات الجوار، ففي حالة الإعتماد المتبادل في الجانب الإقتصادي ووجود شبكة من المصالح المشتركة، ورغم أنها لا تنهي وتقضي بالضرورة على مصادر النزاع إلا أنها تقلل من احتمالات وقوعه .[10]

4 - تحقيق الأمن والإستقرار.[11]

---

[8] - علي القزويني، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** . (طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا، 2004)،ص.273.

[9] - المرجع نفسه .ص. 274.

[10] - حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية .** (الجزائر : دار هومة، 2008)، ص.20 .

[11] - علي القزويني ،مرجع سابق . ص .274.

مع تعميق العلاقات الاقتصادية التكاملية وتحسين الأجواء السياسية، يتشكل الإطار الإقتصادي-السياسي للأمن القومي والإقليمي وإزالة بؤر التوتر والصراع، والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني في آن واحد وأفضل سبيل لتحقيق الإستقرار والأمن هو الإطار التكاملي والتنمية المشتركة لدول التكامل.

5-الدفاع الخارجي:[12]

ينظر للتكامل الإقليمي على أنه أداة، تستطيع بمقتضاها الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ هذه الدول الكبرى والصغرى على حد السواء إلى التكامل الإقتصادي لأجل إنشاء قوة واحدة في مواجهة التهديدات والأخطار الخارجية، بمعنى أن التعدي على أحد دول هذا التكتل يعد تعديا على كل الدول المكونة للتكامل.

- **مراحل التكامل الإقتصادي :**
- وصل الباحث بيلا باليسا الى خمس مستويات تمر عبرها العملية التكاملية ،تتمثل هذه المراحل في مايلي :

1- منطقة التجارة الحرة:

تعد أبسط مراحل التكامل الإقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز صور المناطق الحرة في العصر الحالي منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبع دول والتي أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 م.[13]

2 – الاتحاد الجمركي :

يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

3 – السوق المشتركة : هي اتفاق جمركي تتصرف بموجبها الوحدات المشاركة في العملية الى الغاء كل القيود المفروضة على انتقال عوامل الانتاج بحيث يتم تحركها بين الدول المشتركة في نفس النظام دون عوائق مع وجود تعريفة موحدة للسلع الواردة من الدول الخارجية.

---

[12] - محمد بوعشة ، مرجع سابق . ص .169.
[13] - كعبوش الحواس ،مرجع سابق . ص. 32 .

4 –الاتحاد الاقتصادي النقدي :

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة، من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية.[14]

5 – الاندماج الاقتصادي الكامل :

حيث تتنازل الحكومة بصفة تدريجية و نهائيا عن سيادتها في المجالات السابقة لصالح سلطة اعلى منها تمتلك حق اصدار القرارات الملزمة ، تقتضي هذه المراحل على مايلي :

*توحيد السياسات الإقتصادية كافة.

*إيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.

3 – مراحل التكامل الاقليمي :

لقد عرف هذا التكامل مرحلتين أساسيتين في تطوره المرحلة الأولى عرفت بالإقليمية القديمة والمرحلة الثانية أطلق عليها الإقليمية الجديدة:

اولا – الاقليمية القديمة :

هي تلك الموجة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ وصفت هذه المرحلة بأنها تمثل "عصر التكامل الإقليمي" ، وقد جاءت هذه الحركة متأثرة بإنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية بسنة 1951م، إذ أن التقدم الذي حدث على صعيد الإندماج الأوروبي جعل من فكرة التكامل والإندماج الإقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والإقتصاديين في العالم وأهم ما يميز هذه الإقليمية:

1- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الإقتصادية بين دول متقدمة) شمال - شمال (أو بين بعض الدول النامية) جنوب – جنوب، والواقع أن معظم التكتلات الإقليمية بين الدول النامية لم يكتب لها النجاح.

2- تأكيد التقارب الإجتماعي والثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي.

---

[14] ـ محمد سيد عابد، **التجارة الدولية** . (مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 2001) ، ص .260 .

3- يقوم على الإحلال محل الواردات والإنسحاب من الإقتصاد العالمي.

4- الإعتماد على التخطيط والقرارات السياسية في تخصيص الموارد مع قيود على حركة ا لإستثمار الأجنبي المباشر وأغلب هذه التكتلات دفعتها الجهود الحكومية.

5- تنسيق السياسات تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.

6- الدافع للتكامل هو تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.

7-الهدف من التكامل هو الوصول إلى وحدة إقتصادية على أمل الوصول إلى وحدة سياسية .[15]

وقد استمرت هذه الموجة أو المرحلة حتى نهاية الحرب الباردة أين برزت مرحلة جديدة للتكامل الإقليمي.

ثانيا : الإقليمية الجديدة

شهدت حركة التكامل على المستوى العالم نهضة جديدة منذ بداية عقد التسعينات إذ انطلق ما يعرف بالإقليمية الجديدة، حاملة معها خصائص وسمات تميزها عن الإقليمية القديمة.

ووصفها بالجديدة ينصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات إقليمية ترتكن للأسس الإقتصادية دون الإيديولوجية التي تراجعت اثر الإنتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور لحظة تفكك الإتحاد السوفياتي وقد ساهمت مجموعة من العوامل بظهور هذا النوع من الإقليمية وهي:

1- انهيار الاتحاد السوفياتي وما عرف وقتئذ بانتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة، فلقد أدت تداعيات نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأيضا في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات الاقتصاد الحر.[16]

2-التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة للتكتلات الإقليمية وذلك عقب شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، لذلك تم الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا بإنضمام المكسيك إليها عام 1994م.

---

[15] - رانيا حسين خفاجة، **المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي**. (القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي،2005).ص ص. 54 ،55.

[16] - أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية** .(القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2000) ، ص.16 .

3-الإتجاه إلى غلبة إيديولوجية إقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بإنتصارالمعسكر الرأسمالي وبالتالي إنتصار إقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية، مما دعى فوكوياما المؤلف الياباني الأصل الأمريكي الجنسية إلى إعلان نهاية التاريخ .[17]

إذن هي كلها عوامل ساهمت في بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة في فترة التسعينات والتي من أبرزملامحها نذكر:

1- تكوين تجمعات إقليمية جديدة مع محاولة إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أوالساكنة .

2- تقوم التكتلات الإقتصادية من خلال التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها هوتباين مستويات النمو حيث يعهد للطرف المتقدم القيادة بمعنى لم يعد التقارب الجغرافي أساس للإقليمية.

3- السماح بالخصوصيات والعمل على تفاعلها وتفاهمها.

4- تقوم على التوجه نحو التصدير والإندماج في الإقتصاد العالمي.

5– تعتمد على قوى السوق وحرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في تخصيص الموارد.

6-إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء.

7-الدافع هو دعم الإستقرار السياسي وتحجيم الأصولية وكل عوامل التذمر والكراهية إزاء الدول المتقدمة وهدف الإقليمية الجديدة هو تحرير التجارة وحركة رأسمال في العالم.

إذن الإقليمية الجديدة لا تشترط أن يتم التعاون الإقليمي بين دول متجاورة جغرافيا ولا تشترط التماثل الثقافي أو الإيديولوجي والسياسي وليس شرطا أن تكون هناك مؤسسة إقليمية ويكفي أن توجد ترتيبات لتعاون متعدد الأبعاد.

2– الاطار النظري لعملية التكامل :

نظريات التكامل :

سبق وأن وضحنا أن التكامل قد عرف مرحلتين في تطوره، وقد رافق هذا التطور على المستوى العملي الواقعي تطورا نظريا لمحاولة التنظير والتأسيس والتفسير لهذه الظاهرة وقد تجل ذلك في إسهامات

---

[17] - عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر .** (القاهرة : مجموعة النيل .العربية، 2003) ، ص .28 .

المدرسة الوظيفية الجديدة منذ نهاية الخمسينات إلى منتصف الثمانينات و النظرية الاتصالية. و عليه سيتم الاعتماد على الوظيفية الجديدة و فرضياتها ، و النظرية الاتصالية. كإطار نظري للدراسة .

اولا – الوظيفية الجديدة: [18]

ظهرت هذه النظرية على اثر الانتقادات التي وجهت للوظيفية الاصلية و التي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع و التوحيد بين مصالح الشعوب و كذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية و الفنية.

يستمد هذا المنهج بعض عناصره من الوظيفية حيث يرى ان التكامل يبدا في مجالات السياسة الدنيا ،و لاكن لا يمكن ان يتم ذلك في ظل قيادات غير سياسة بمعنى خبراء و فنيين فمسار التكامل تؤثر فيه و بشكل كبير الدول .

جوهر النظرية يدور حول تخلي الدول عن سلطاتها في مجالات معينة لعدم قدرتها التعاطي فيها بنجاح لصالح منظمات اقليمية تمنح سلطات فوق وطنية تؤطرها نخب سياسية جديدة ذات ولاء اقليمي و تتمتع بسلطة اتخاذ القرار على المستوى الاقليمي .

يتبين لنا ان هذا الطرح يعكس الخصائص الليبرالية من المنافسة و تدخل فواعل غير الدولة في العملية التكاملية مع التركيز على رفاهية الافراد ،درس الوظيفيون الجدد مسائل مثل التعلم الاجتماعي و التعاوني بين النخب السياسية مشددين على ان الوظيفية الجديدة المعروفة باسم {الفيديرالية بالتقسيط } تعتمد على مهارة متعهدين سياسيين و خبراء تقنيين لتطبيق معرفة تحظى بالأجماع لحل مشكلات مشتركة .

- **مرتكزات النظرية :**

أ- **الانتشار :[19]**

يعتبر الانتشار المحرك الرئيسي للتكامل لانه سيؤدي الى النجاح و ظهور مطالب اخرى بحيث يرى ارنست هاس " ان الانتشار يحدث لان السياسات المتخذة لتحقيق هدف معين لايمكن ان تكون حقيقية و فعالة الا اذا تم توسيع هذا الهدف "،اما ليند برغ فيري يقول ان " الانتشار عبارة عن مسار بواسطته يمكن لنشاط ما في مجال معين ان يخلق وضعية و حالة تجعل من الهدف الاصلي مستحيل التحقيق

---

[18] - محمد سمير عياد ،**التكامل الدولي (دراسة في النظريات و التجارب).**(الجزائر:دار الامة،2013).ص .58. تس

[19] - صبيحة بوخوش ،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007.**(عمان:مكتبة حامد للنشر و التوزيع ،2010).ص . 51 .

اذا لم يتم توسيع هذ النشاط الى نشاطات مكملة و التي بدورها تخلق حالات و اوضاع تكون مصدر بروز حاجات جديدة".

ب – التكامل الإقليمي :

الركيزة الثانية هي تبني الوظيفية الجديدة لمبدا التكامل الاقليمي بدل الدولي بل ترى ان هذا الاخير هو نتيجة طبيعية للأول .

ج – دعم النخب و الفئات الفعالة في المجتمع : [20]

تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات و جماعات المصالح و الاحزاب السياسية في مسار التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعودعليها و بالتالي يجعلها تقف بشدة في وجه اية محاولة تهدف الى ايقاف مسار التكامل .

–انتقادات الوظيفية الجديدة :

و على الرغم من واقعية الوظيفية الجديدة لعدم فصلها بين ماهو سياسي و اقتصادي الا ان ذلك لم يجنبها الانتقادات التي اجمع عليها الكثير من الباحثين و نذكر منها :

1– وقوعها في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره بشكل الي (عملية الانتشار).

2 – لم تثبت دائما صحة الإفتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الإنتشار(Spill-Back) وإنما يمكن أن تحدث انتكاسة إذا تفاقمت المشاكل في قطاع معين، مما قد يؤدي إلى بداية موجة من الإنحسار في العملية التكاملية(Spill-Over) .

2-إهمال موضوع الصراع الذي يلعب دورا في التكامل أو الوحدة، على الرغم من أن دارسي الصراع بحثوا دوره في التكامل، أي أن دارسي التكامل أهملوا موضوع الصراع في حين ركز دارسو الصراع على دوره في التكامل .

3-لم يأخذ الوظيفيون الجدد بعين الإعتبار دور البيئة الدولية، في حين ركزوا انتباههم على الوظائف والعمليات أو بنى التجمع الإقليمي، فمواقف الأفراد والدول وكذلك أهدافهم الإقليمية وا لإتفاقات التي يتوصلون إليها والعمليات التي يلزمون بها أنفسهم هي عوامل مهمة في تفسير التكامل إذ أن المناسبة

[20] ـ المرجع نفسه. ص. 52.

كبيرة لتوسيع تحدي الأعضاء الفواعل المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية، فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل. [21]

ثانيا – النظرية الاتصالية :

تعتبر النظرية الاتصالية من اهم نظريات التكامل و هي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل و يعتبر كارل دويتش من ابرز رواد هذه المدرسة الذي قدم اسهاماته عبر دراسة لخبرات تكامل غربية .[22]

يرى دويتش ان الاتصال يعمل على توثيق الصلة بين الافراد على المستوى المحلي و الوحدات السياسية على المستوى الدولي فينشا نوع من العلاقات المتماسكة بينها .

يعتمد كارل دويتش على ارتكازين اثنين في نظريته :

1-تأثره الكبير بنظريتي الإتصال والنظم مستفيدا من دراسات وأبحاث " نوربرت وينر" و " تالكوت بارسونز" في المجال السوسيولوجي كون أن هذه الدراسات تتعامل مع التكتلات الإجتماعية كمنظمات لا كمجتمع لأفراد، وعنصر الإتصال هو الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الإجتماعية.

2- الإرتكاز عمليا على دراسة منظمة شمال الأطلسي .[23]

انطلاقة كارل دويتش كانت من التركيز على عامل الإتصال ويعتقد أن هذا العامل هو العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية ويعبر عن هذا بقوله:

{ إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والإتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد }.[24]

ويربط دويتش عنصر الإتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك إلى تفعيل قنوات الإتصال فالعلاقات الودية، تعمل على تمتين الروابط والأواصر بين الدول وتزيد من رغبة وإلحاح الأطراف نحو التكامل وتكون الوحدات

---

[21] - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق .ص.303 .

[22] - عمر ابراهيم العفاس ،**نظريات التكامل الدولي الاقليمي**.(ليبيا :دار الكتاب الوطنية ،ط1 ،2008). ص.78.

[23] - عبد الناصر جندلي ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**.(الجزائر:دار الخلدونية ، ط1 ، 2007).ص.260.

[24] - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق .ص ص. 276،275.

السياسية المتاخمة لبعضها البعض أوفر حظا في مسألة تدفق الإتصالات والمعلومات فيما بينها من تلك التي تقع في مساحات جغرافية متباعدة عن بعضها البعض، وهنا يبرز الدور الفعا ل للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل بين الوحدات السياسية من خلال عنصر الإتصال .[25]

بالإضافة إلى مساهمة دويتش في تطويره لنظرية الإتصالات الإجتماعية ساهم بنظرية جديدة وهي نظرية المبادلات والتي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، ففي رأيه أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأية عملية تكامل ويضيف أنه لتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا فإنه يجب علينا قياس حجم، محتوى،مجال، ووتيرة التبادل الذي يتم بين أعضائه فبالنسبة لدويتش فإن توفر عامل الإتصال والمبادلات بين مجموعة من الدول سوف يسهل من عملية التكامل بينها.

فالتكامل في نظر دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالإنتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة وبواسطة مؤسسات وتصرفات عملية كفيلة لضمان - في الأمد البعيد – الإعتماد الجماعي المتبادل والتحول الإجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالإنتماء الجماعي لهذه الجماعة السياسية الجديدة يعني اقتناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب أن تحل عن طريق[26]التحول السلمي داخل هذه الجماعة. فغاية التكامل عند كارل دويتش هو تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة.

التكامل و بعض المفاهيم المتشابهة :

1 – التحالف :التحالف هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لكن يختلف عنه في فلسفته .فالتحالف هوعملية دفاعية و اتفاق لمواجهة خطر عسكري إما مؤقت أو شبه دائم و التحالف يمكن أن يكون اقتصادي أو سياسي أو عسكري و يكون مجه ضد دولة أو عدة دول أو ضد جماعة تهدد دولة .

الدافع أو الهدف من التحالف هو مواجهة خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف .فهو على عكس التكامل مسار تراكمي أما التحالف فيكون سريع و التكامل يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي تكون له القدرة على اتخاذ القرار في مجال محدد أو عدة مجالات و تحويل ولاء الشعوب و النخب في الدول المتكاملة إلى مؤسسات فوق قومية .أما التحالف الذي يكون في عدة مجالات يسمى تكتل أو معسكر(كالمعسكر الغربي) الو.م.أ، و المعسكرالشرقي (إ.س) سابقا.

---

[25] - عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق .ص.262.

[26] - حسين بوقارة ،مرجع سابق .ص ص 63،64.

2-**التعاون :**هي عملية تقريب سياسات و برامج التنمية و تحسين الأوضاع الاقتصادية و حتى العسكرية (ثنائي أو أكثر)تتم في زمن محدد لا تقتضي مؤسسات فوق قومية و كل طرف مستقل كشخص معنوي عن الأخر و لا يلغي التعاون المنافسة و يمكن أن يكون اتفاق قصير المدى أو طويل المدى و يشترط فيه التوافق بين الأطراف المتعاونة و قد يكون التعاون مقدمة للتكامل و لا يأخذ معنى الاندماج و الانصهار.

3-التنسيق :عبارة عن عملية تقارب متواصلة لسياسات الدول عبر عمليات الاتصال و التشاور المكثف داخل منظمة دولية أو إقليمية تسعى الحكومات في السياسات الخارجية لعمليات التنسيق لتضمن الاستعانة بالأطراف الأخرى لتحقيق أهداف استراتيجية خاصة بها.

4-الشراكة :عقد بين دولتين في أشياء مشتركة يهدف إلى التعاون و قد يكون الشركاء (تكافئين و غير متكافئين) شراكة غير عادلة في الميادين : اجتماعي، إداري، خدماتي، تنظيمي و ربما عسكري و تتقاسم الأطراف الأرباح حسب الساهمة الفنية و المالية و قد تكون عملية مستمرة أو غير مستمرة و كل منهما شخص مستقل قانونيا (الشراكة الأورو- متوسطية).

5-الاعتماد المتبادل :شديد الاقتراب بالترابطية و الاعتماد المتبادل عندما تتكاثف الروابط الفنية، اقتصادية سياسية من دون وجود اتفاقيات بسبب تراكم عمليات التعاون و بسبب تداعي الأخطار عبر الحدود و تكنولوجيا الاتصال و الصناعة و الخارطة الجيو -اقتصادية و نجد أنفسنا في حال ترابط لا يمكن لأي طرف أن يستغني عن الآخر.

الفصل الاول:

مقومات التكامل المغاربي ومراحله التاريخية

أصبح مشروع الاتحاد المغاربي جزء من اهتمامات صانع القرار في الدولة المغاربية خاصة عقب توقيع على معاهدة مراكش المؤسسة الاتحاد في فيفري 1989 من طرف القادة المغاربة وتعتبر المقومات الداخلية التي تتمتع بها دول المغرب العربي مكسبا محفزا لهذه الدول. فهي محرك نحو **تجسيد** الوحدة.فجميع العوامل التي تدفع في إتجاه الوحدة نجدها متوفرة وبشكل كبير فجغرافية الأقطار المغاربية **لحدودها**، تماسكها الإقليمي موقعها البيولوجي و تاريخها **المشترك** وإمكانياتها البشرية وخضوعها الجماعي للظاهرة الاستعمارية، بالإضافة إلى مراحله العديدة التي مر بها هذا المشروع المغاربي أثناء تشكله وبالخصوص عند تأسيس الهيكل والبناء المؤسساتي لتنظيم العمل بين هذه الدول.

ومن خلال هذا سنحاول الوقوف على اهم مقومات التكامل المغاربي وابرز مراحله الأساسية لتبلور فكرة الوحدى وإنشاء اتحاد المغاربي و اهم هياكله التنظيمية.

نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: فيه أهم مقومات التكامل المغاربي وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: مقومات جغرافية وإستراتيجية

المطلب الثاني: مقومات تاريخية وثقافية وحضارية

المطلب الثالث: مقومات اقتصادية و البشرية

وأما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى الجذور التاريخية للمحاولات الوحدوية في المغرب العربي والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل الاستقلال

المطلب الثاني : العمل الوحدوي بعد الاستقلال (1964 – 1988)

المطلب الثالث: مرحلة تأسيس اتحاد مغاربي (مؤتمر زرالدة 1988)

و المبحث الثالث نسعى فيه الى معرفة الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.و الذي ينقسم الى ثلاث مطالب.

المطلب الاول: الهيئات ذات طابع السياسي.

المطلب الثاني: الهيئات ذات الطابع التقني.

المطلب الثالث: الهيئات ذات طابع تخصصي.

المبحث الأول: مقومات التكامل المغاربي:

مما لا شك فيه أن الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية كالموقع، المساحة، المناخ والموارد المائية والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبهم العمري، والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية الصناعية والزراعية وتوفر الغذاء والتجارة. وعلى الرغم من أهمية كل هذه المقومات، تبقى المقومات الاقتصادية أهمها جميعا، بل أصبحت المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية وأصبحت المصالح الاقتصادية سببا أساسيا للتحركات السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية.[27]

المطلب الأول: مقومات جغرافية وإستراتيجية :

إن المغرب العربي جزء من العالم العربي أو الوطن العربي، وهي وحدة انصهرت في بوثقة التاريخ ممتدة في مجال إفريقي و آسيوي، وهو معهد للحضارات التي بهي أرسخها قدما، كان ذلك على ضفاف الأنهار وسواحل البحر المتوسط فهو منطقة للإشعاع الروحي و الفكري[28]. إن التسمية التي كانت تنسب إلى المغرب العربي أو المغرب العربي الكبير هي المغرب باختصار وهو مصطلح لغوي قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من ليبيا إلى المغرب الأقصى[29]، وهي تسمية جاءت من التسمية العربية جزيرة المغرب، أطلقها المؤرخون وعلماء الجغرافيا على هذه المنطقة قصد تفريقها عن المشرق باعتبار منطقة المغرب، يحدها البحر شمالا و غربا، و الساحل الصحراوي جنوبا، وهي منطقة أدخل إليها العرب الإسلام إبتداءًا من القرن الميلادي السابع، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه، ولطالما حاولت الدراسات الغربية الأجنبية وصف المغرب بالأسطورة على أساس انه كتلة لا تكون أية وحدة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، كما تشدد هذه الدراسات على الخوض في الصفات التي تميز البلدان التي تشكلت، مع أن المعطيات الموضوعية تبين أن المغرب العربي الكبير ليس قليل الإنسجام كما يتم الترويج له، حيث تسمى المغرب العربي الكبير وكما أن استخدام كلمة مغاربة للدلالة على هذه

---

[27] - صبيحة بوخوش، مرجع سابق ،ص .73.

[28] - أحمد أو صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي،** (الدار البيضاء: مطابع إفريقيا للشرق، ط2، 1991)، ص.13.

[29] - بن صايم بونوار، **مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية**. (الجزائر: مذكرة ماجيستر غيرمنشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية2002، جامعة الجزائر) ، ص.20.

المنطقة، القصد منه تفريقها عن المشارقة وهو أمر طبيعي و يتماشى مع منطق تقسيم العالم العربي الإسلامي إلى دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.[30]

أهمية المغرب العربي بالنسبة للعالم العربي باعتباره الطرف الإفريقي الذي يقدم دعمه الفاعل للقضايا العربية، فأغلبية السكان العرب موجودين في الجزء الإفريقي، يقدم دعمه الفاعل للقضايا العربية فأغلبية السكان العرب موجودين في الجزء الافريقي إضافة إلى المساحة، حيث تقع أكبر الدول العربية مثل الجزائر و ليبيا في إفريقيا والتي أسفرت عن تعاون عربي إفريقي. [31]

المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، يتميز بتشابه العناصر البشرية لبلدانه، إذ يتكون من العرب و الأمازيغ و يمثل العرب أكبر نسبة متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ من حيث الموارد ومنابع الرزق، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط ويعزز التاريخ هذا التجانس.

الجغرافيا بما كان لشعوب الشمال الإفريقي من تلاحق تاريخي مستمر، و التشارك في فترة بناء الدول و من التفاعل مع تيارات المد والجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى الغزو اللاتيني الأول إلى الفتوحات العربية الإسلامية. [32]

أما بالنسبة لموقع المغرب العربي الكبير، فهو يقع شمال القارة الإفريقية بخطي العرض 15 و 37 شمالا، و خطي طول 17 شرقا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4887كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كلم، وهو منطقة جغرافية تضم خمس دول: وهي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وتبلغ مساحتها 6 ملايين كلم مربع، يحد المغرب الكبير شمالا البحر المتوسط وجنوبا مالي وتشاد والنيجر و السنغال، وشرقا مصر و السودان، وغربا المحيط الأطلسي وتتوزع هذه المساحة الدولة كالتالي: [33]

1. الجزائر 741 .381 .2كلم² أي 28 .39 بالمئة من المساحة الكلية لدول المغرب العربي

---

[30] ـ أعمار جمعة، **المشروع الشرق المتوسطي و تأثيره على النظام الإقليمي العربي**. (الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002)، ص.148.

[31] ـ جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**،(عنابة، دار العلوم للنشر و التوزيع، ط12، 2004) ، ص.11.

[32] ـ مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005)، ص.1.

[33] ـ صبيحة بوخوش ،مرجع سابق، ص ص . 77 ،76 .

2. المغرب 730 .458كلم² أي56 .7 بالمئة.
3. تونس 150 .164كلم² أي 73 .2 بالمئة.
4. ليبيا 500 .775كلم² أي 28 .29 بالمئة.
5. موريتانيا 700 .030 .1كلم² أي 17 بالمئة.
6. الجمهورية العربية الصحراوية 120 .252كلم² أي 15 .4 بالمئة.

المطلب الثاني: مقومات تاريخية وثقافية وحضارية

تتراوح المعطيات الحضارية للمغرب العربي بين اللغة و الدين و التاريخ المشترك و العرق. [34]

1- الدين و اللغة:

يعرف "بوزانكت "الدين على أنه حقيقة كلية، ووحدة لا تقبل الانقسام، وإذا تدخلت الفلسفة أو المنطق أو العلم لكي يقسموا أو يحللوا الدين فانه سرعان ما يتلاشى و يتدهور وينتهي، إذ يقول "فالدين يعتمد في أساسه علي العقيدة و على النقل لا على العقل، و على الاستدلال لا على الاستنباط، و يدعي سمير أمين من ناحية أخرى، إلى رصد الأهمية الكبيرة للدين باعتباره يؤدي وظيفة أساسية في تكوين و تسيير المجتمعات فهو الذي يحدد مصيرها و أسالب عملها،[35] فطالما ابرز التاريخ كيف كان الدين عاملا في تقوية الأمم و تطويرها كما كان غيابه أو تهميشه المتغير الذي يمكن خلفه سقوط الحضارات، كما كان في أخرى سببا في نشوب النزاعات كتلك الحروب الدينية التي حدثت في أوروبا.

وفي نفس السياق ذهب مالك بن نبي إلى التنويه بدور الدين كعامل و مقوم يعزي إليه صيانة أية حضارة من لفحات الجهل التي تؤدي أثارها السلبية في كل الفرص السانحة، فغياب الدين من شأنه أن يفسح المجال لتوطن الجهل و التعرض لتشوهات الأفكار الخرافية والشعوذة، و الوثنية إذ أن الجهل الديني هو المتغير لانحطاط أي حضارة.

---

[34] - بلخثير نجية، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**.(الجزائر: مذكرة ماجيستر غيرمنشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2011- 2012).ص.79.

[35]- سمير أمين برهان غلون ,**حوار الدولة والدين**، (بيروت، دار الفاراجي، ط2، 2003)، ص.45.

فحسب مالك بن نبي مركب الدين هو العامل الذي يجمع بين المنتجات الثلاثة الإنسان و التراب والوقت، ويمزج بينهما لإنتاج حضارة فهذه الأخيرة عملية لا تكون تلقائيا من خلال تكديس هذه المنتجات بل يمزجها من خلال الدين الإسلامي. [36]

قبل ذلك سار على نفس النهج ابن خلدون الذي أعطي بدوره دورا من الأهمية للعامل الديني إلى جانب العصبية و الزعامة في البناء فإذا كان متغير العصبية أحد الركائز السياسية لبناء الدولة في المغرب العربي باعتباره يؤدي معنى النزعة إلى الالتحام المرتفعة عند البدو عموما فان انتشار الدين الإسلامي و تواصيه في المغرب العربي علي عبر الامبراطورية السابقة التي كان مالها، الأفول و الاضمحلال راجع إلى الفوضى الدينية التي مثلثها تلك الإمبراطوريات الاستعمارية، على عكس تأجيجها للفتن الدينية بين الطوائف و المذاهب بغية فرض تصوراتها الدينية الخاصة بها علي عكس الإسلام الذي ترفع عن مثل هذه المؤامرات، واتبع سبيل التدرج و الاستدراج القائم علي وجود فئة مسلمة داخل الديار للتعريف بالإسلام ثم توظيف التجارة كأسلوب سلمي في حين تبقي الحروب آخر الحلول. كما أن التزاوج بين الدين و اللغة باعتبار أن الإسلام نزل بلغة العرب ساهم في ترسيخ اللغة العربية كوسيلة للاتصال و التعامل إلى أن أمست أحد أهم المقومات التي تعبر عن هوية المغرب العربي.

2- العرق و التاريخ المشترك:

يرى بعض المهتمين بالقومية أن وحدة الأصل العرقي تشكل الركيزة في قيام القومية، و أنه بدون وجود التجانس السلالي تفقد العوامل و المقومات الأخرى فعاليتها، غير أن الأبحاث أثبتت أنه لا توجد أمة تنحدر من أصل واحد، و إنما تكونت الأمم من تداخل العروق و الأجناس في مختلف أطوار التاريخ و بالتالي فليس ثمة جماعة قومية تشكل عنصرا نقيا متميزا بذاته، و ذلك تأثر الهجرات و التزاوج و الاختلاط بين الأجناس المختلفة و هو الأمر الذي ينطبق على سكان المغرب العربي الكبير الذين هم مزيج من العرب و الأمازيغ، و يمثل العرب أكبر نسبة من عدد السكان و قد كان للبربر دورا حضاريا في الحضارة الإسلامية فإذا كانت المكونات الثقافية العربية التي استقرت على امتداد المغرب منذ الفتح الإسلامي لاسيما تأثير الدولتين بني رستم في تيهرت و الفاطميين في المهدية وهما دولتان قامتا على التوحيد بين البربر و العرب في سياق واحد فإن البربر أنفسهم قد بذلوا جهودا

[36]- مالك بن النبي ،**شروط النهضة** ،ترجمة عبد الصبور شاهين ،(دمشق :دار الفكر ،ط2،1968)،ص ص .30.31.

حثيثة في تعلم اللغة العربية و علوم الإسلام، و أصبحوا يزاحمون العرب في لغة الضاد و القواعد الفقهية و الأصولية مع طلوع القرن الرابع عشر. [37]

أما التاريخ، فيعد بمثابة شعور الأمة وذاكر خلال تاريخها الذي يميزها عن غيرها. فوحدة التاريخ تقرب العواطف والنزعات، ستتبعها تشابه وتماثل في مساعي النهوض وأفاق المستقبل. [38]

إن التاريخ هو الضمير الحي للأمة، فهو الجمال الخصب لتسجيل تجارتها و إدراك تحدياتها و الأخطار التي تهدد كيانها، ومن هنا تظهر أهمية الوعي التاريخي الذي يختلف عن مجرد الوعي بالتاريخ، فهذا الأخير لا يعدوا أن يكون معرفة بذاكرة التاريخ التي تتضمن استدعاءا سطحيا لإحداث ووقائع وشخصيات تاريخية وهو وعي معرفي تحصيلي على خلاف الوعي التاريخي الذي يتضمن التأثير الذي يفترض أن يناط به الشخصية الإنسانية لتفسير التجارب السابقة و الالتزام بالمبادئ و القيم المقدسة التي تقوم عليها حضارة أمته، والعمل على إحيائها من خلال ترجمتها إلى سلوكيات يتبناها. إن التاريخ الواحد للكيانات المغاربية شعوبا ودولا، جعل منه عاملا ساعد إقامة على حدود حضارية ككتلة واحدة يحدد مستقبلها، فهذا الأخير لا يرسم بناءا على الظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب، بل تمتد جذورها إلى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بمقاومة الاستعمار. [39] والإمبراطوريات الغربية نتيجة الموقع الاستراتيجي لشمال إفريقيا، فكان هذا الأخير كامنا خلف طمع هذه الإمبراطوريات في السيطرة على المنطقة المغاربية، غير أن الوعي لهذه النوايا ساعد على مقاومتها، فاضطر الفينقيون والرومان والوندال إلى الإقامة على السواحل لعدم قابلية المناطق الداخلية للاختراق، وهذا التاريخ المشترك (ماسينيسا "إفريقيا للأفارقة ") وهو تاريخ عززه الإسلام قرونا قبل العدوان الفرنسي.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية و البشرية:

بالإضافة للمقومات الجغرافية التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يمتلك مجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي تجعله قادر على تحسين أوضاعه الاقتصادية

---

[37] - جمال عبد الناصرمانع، مرجع سبق ذكره، ص.30.
[38] - بلخثير نجية، مرجع سبق ذكره، ص.83.
[39] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص.31.

ورفع قدراته الانتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم.

إن هاته الموارد الاقتصادية المتنوعة بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية، تؤهل الدول المغاربية لتتكامل اقتصاديا.

فالجزائر تعتبر أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر لاحتياطي النفط، كما تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال انتاج المحروقات، كما يحتل الحديد قائمة المعادن التي يزخر بها البلد، إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب[40].

أما دولة المغرب رغم افتقارها للمحروقات إلا أنها تتمتع بموارد معدنية هامة، فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم، كما تمتلك المغرب 70%من احتياطي الفوسفات العالمي، وتزخر بالحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والذهب والفضة، بالإضافة لاعتمادها على الزراعة كالحوامض والبطاطا وعلى الصعيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة.[41]

أما بالنسبة لتونس فيعتمد اقتصادها على السياحة، كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات. فتقدر نسبة انتاجها السنوي للفوسفات بستة مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا، بالإضافة لامتلاكها لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل انتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى ست مائة مليون متر مكعب سنويا (600 مليون م3)، كما يعتبر قطاعها الفلاحي نشيط، فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وايطاليا، كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية[42].

---

[40] ـ كعبوش الحواس ، مرجع سبق ذكره ،ص ص.70.71.

[41] ـ فاطيمة بيرم ،**ابعاد السياسة الفرنسية الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ،(باتنة :مذكرة ماجستر،جامعة الحاج لخضر 2009-2010) ، ص .95.

[42] ـالمرجع نفسه،ص.96.

أما ليبيا فيعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي، ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي في البلاد.

وأخيرا موريتانيا فهي غنية بالثروات المعدنية كالحديد وتمتلك احتياطي يقدر بعشرة مليار طن من النوعية الجيدة، كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص والزنك والذهب، ولها مصائد غنية بالثروة السمكية تزيد مساحتها على، بالإضافة إلى ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى 708مليون رأس من الغنم، 101مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل.

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها[43]:

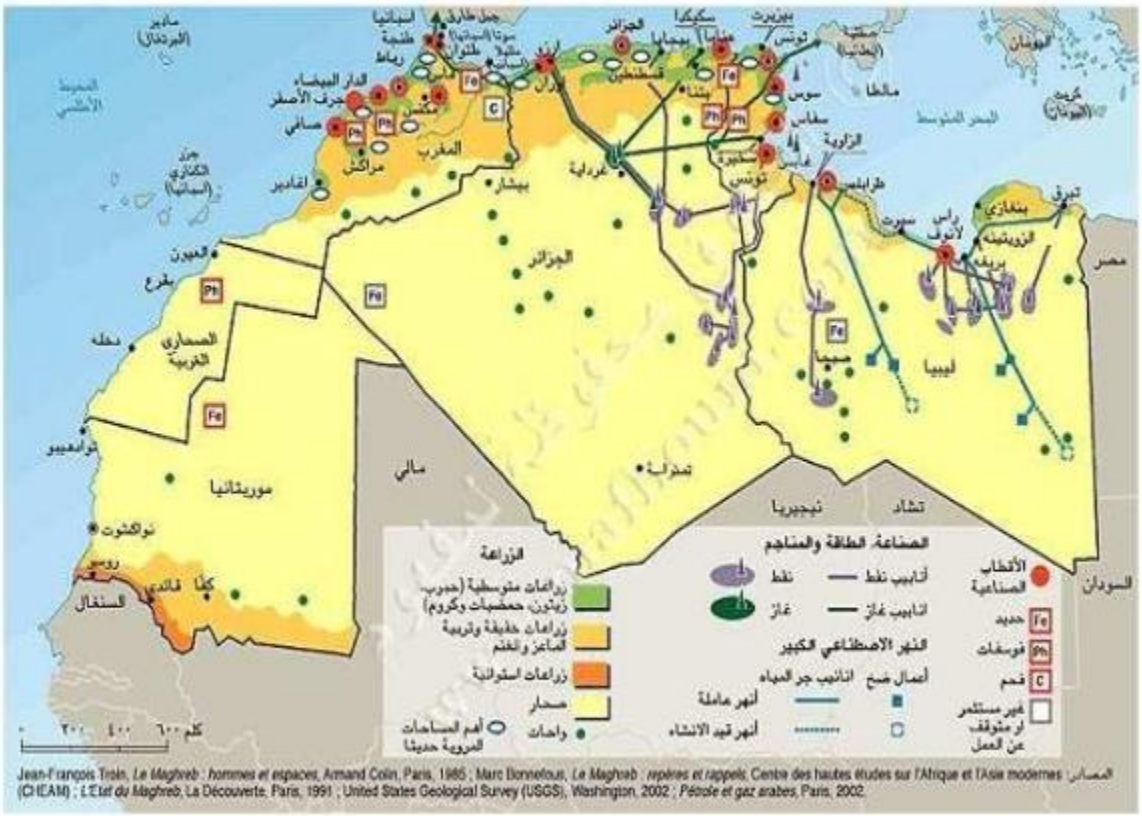

مصدر .http://www.diploweb.com/IMG/lpg/qi10maghreb.ipg

إن التنوع المغاربي في الموارد الطبيعية والطاقوية المتوفرة والإمكانيات الاقتصادية يمكِّن دول المغرب العربي من إقامة سوق داخلية متكاملة، وجعل المنطقة

[43]- كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره.ص.73.

قادرة على الاكتفاء الذاتي وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الدولية خاصة وأن المنطقة المغاربية تشكل رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما للدول الكبرى.

المقومات البشرية:

يؤلف عنصر البربر الأمازيغ نواة السلالات البشرية بمنطقة المغرب العربي الذي وفدت إليه هجرات بشرية عديدة أبرزها الفينيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب المسلمون والاستعمار الأوروبي، ولم تقد أي موجة من هاته الموجات البشرية أن تؤثر فيهم ما عدا الموجة العربية الاسلامية التي أثرت فيهم، وأثروا فيها بفضل الدين الإسلامي والقرآن الكريم واللغة العربية التي أدت إلى اصطباغ الإقليم أرضا وشعبا بالصبغة العربية الإسلامية لغة وعقيدة وعادات وتقاليد وأعرافا وسلوكات في كل المجالات .

فاتحاد المغرب العربي حلقة من التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية فحسب إحصائيات سنة 1991بلغ عدد السكان 66.8مليون نسمة موزعة على أقاليمه الخمسة، وتختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والعرقي والثقافي، حيث أن هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة.

وموارد صناعية غير مستخدمة، يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دول كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة.خاصة وأن سكان المنطقة يتميزون بصغر سنهم، إذ أن نسبة الشباب تمثل ربع عدد السكان وتصل إلى غاية 40%في موريتانيا ، ويقدر عدد الأيدي العاملة في دول الاتحاد بحوالي خمسة وعشرون مليون، أي بنسبة 31%من إجمالي السكان، وتتوزع قوة عمل هذا الأخير حسب القطاعات المختلفة [44] :

[44] - جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سبق ذكره،ص .24.

-قطاع الزراعة بنسبة .35.36%

-قطاع الصناعة بنسبة .15.20%

-بقية القطاعات بنسبة49.44% .

وهذا الجدول يوضح تطور عدد السكان في المغرب العربي من سنة 1960إلى غاية 1991(الوحدة مليون نسمة) : [45]

دولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	المجموع
سنة 1960	1.3	4.2	10.8	11.6	1.0	28.9
سنة 1991	4.5	8.0	26.0	26.0	2.0	66.8

يعتبر الجدول الموضح أعلاه صورة رقمية لتطور عدد السكان، حيث تبين هذه الأرقام أن العدد كفيل بتحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا، يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي.

وخلاصة القول أن عدد سكان المغرب العربي يشكل سوق استهلاكية واسعة نظرا للكثافة السكانية، ويخلق الظروف المواتية لقيام اتحاد في مختلف المجالات إذ كما وسبق وذكرنا أن المجتمع المغربي يضم شريحة من الشباب القادر على العمل والإنتاج، وبالتالي فإن هذه القدرات البشرية الهائلة يمكن الاستفادة منها في إطار تعزيز التكامل والتنسيق والاندماج على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وغيرها، إذ يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وتاريخهم المشترك

[45]- جمال عبد الناصر مانع ، مرع سبق ذكره.ص.25.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للمحاولات الوحدوية في المغرب العربي:

لكل مؤسسة أو تنظيم مهما كان نوعه ومهما بلغ تأثيره سوى على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتى العالم يمر بمراحل والاتحاد المغرب العربي باعتباره أحد المنظمات الإقليمية مر بعدة مراحل أثناء تشكله وبالخصوص عند تأسيس الهيكل وبناء المؤسساتي لتنظيم العمل بين هذه الدول، والمغرب العربي ككتلة جغرافية واحدة فهي متقاربة ومتميزة وهي متجانسة إلى حد كبير اثنيا و عرقيا ودينيا ولغويا وثقافيا وحتى التاريخ مشترك ومن خلال هذا سنحاول الوقوف على المراحل الأساسية لتبلور الفكر الوحداوي وإنشاء اتحاد المغربي العربي .[46]

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل الاستقلال :

عموما يعود العمل المغاربي المشترك الى الفترة التي شهدت فيها المنطقة الاستعمار الفرنسي .فحسب الباحث سانتوسي j.c–santucci فان فكرةالوحدة المغاربية تتدرج ضمن اطار النضال ضد الاستعمار و هو العامل الذي يقوي الوحدة بين شعوب المنطقة فنظرا لتوسعه و الامكانيات التي كانت متاحة له كان من الصعب التصدي له بشكل منفرد و الذي كان يسهل السيطرة على الاقليم بدون عناء ، فغياب التنسيق بين الاقطار المغاربية كان العامل الذي ادى الى استمرار و امتدا د الاستعمار فترة طويلة ، هذه الظروف جعلت من سكان المنطقة يشعرون بظرورة التضامن و النظام المشترك ، فاصبحت مسالة الوحدة موجها للعمل التحريري في المنطقة و هذا ما سنعمل عى ابرازه.[47]

ترجع جذور العمل المغاربي المشترك الى الاحداث السياسية التي وقعت مع مطلع القرن العشرين ،فكانت البداية لبروز حركات شبانية ، حيث نشاة حركة الشباب التونسي عام 1907م، حركة الشباب الجزائري عام 1914م، و حركة الشباب المغربي سنة 1919م .و نظرا للتاريخ المشترك فان امل تحقيق مشروع استقلال شمال افريقيا راود هذه الحركات منذ نشاتها ، هنا يمكن الاشارة ان الاتجاه السائد في هذه المرحلة لدى اعظاء حركة تونس الفتاة – التي تاسست عام 1908م والتي كان علي باشا حامبة أحد زعمائها هو الاستعانة بالدولة العثمانية في إطار الجماعة الإسلامية التي أيدها العثمانيون، وذلك لمقاومة الاحتلال الفرنسي. غير أن انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالية الأولى

---

46 ـ كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره ،ص.87.

47 - fadhila tamani ,**integration èconomique et règional aux maghreb** : magistère en science èconomiques . universitè mouloud mammeri de tizi ouzou .2012 .p.184.

دفع الأطراف المغاربية للاعتماد على إمكانيتها الذاتية،[48] ورغم محدودية قدرات هذه الحركات، فإنها تمكنت من ضمان أدنى مستلزمات التعاون فيما بينها بل أنها أدت على تكوين لجنة من أجل استقلال تونس والجزائر سنة 1916م والتي دعت ولأول مرة إلى ضرورة تشكيل جمهورية شمال إفريقيا. [49]

وعقب الحرب العالمية الأولى صدرت مجلة الدفاع عن حقوق شعوب المغرب العربي باسم "المغرب" التي كانت تصدرها اللجنة التونسية –الجزائرية بسويسرا بزعامة محمد باشا حامبة، قامت هذه اللجنة بتقديم عريضة لمؤتمر الصلح سنة 1918م تطالب فيها بحق الشعوب المغربية المتمثلة في حق تقرير مصير، لذا ترجع بعض المصادر الفكر الوحدوي إلى الزعيم "محمد باشا حامبة" الذي ساند حركات التحرر في المنطقة.

ما ميز الفكر الوحدوي لهذه الحركات كونها حركات اجتماعية تضم الشباب في الأقطار الثالثة، التي تدافع عن وحدة المنطقة بالاستناد إلى البعد الحضري والتاريخي الذي يجعل من المنطقة وحدة وكتلة التي قام المستعمر بتفكيكها، في الفكر الوحدوي في هذه الحقبة كان وليد المجتمع الذي دافع عن الفكرة باعتبار مصير المنطقة يتحدد بشكل مشترك، وهو الأمر الذي أدركته الحركات الوحدوية في مرحلة سابقة، وهذا ما سيحرك الحركات السياسية التي ستظهر للمطالبة باستقلال المنطقة والدفاع عن وحدة المغرب العربي في وجه المستعمر. فانتقل الفكر الوحدوي إلى حركات سياسية.

مع أوائل العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني إذ تم تأسيس حزب "الدستوري التونسي سنة 1920"، نجم شمال إفريقيا سنة 1926م وحزب الاستقلال المغربي سنة 1943 هذه الحركات كانت تهدف إلى محاربة الاحتلال لتوحيد النظام والتنسيق الجماعي. كان نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1923. جمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة والتي كان نشاطها متمركز بالمجهر إلا انه في سنة 1926 تحول إلى جمعية سياسية يعمل للدفاع عن الكيان المغرب العربي، فقد دافع فيه عن قضايا المغرب العربي، وقدم مطالب تخص الأقطار الثالثة أهمها مطلب استقلال شمال إفريقيا كون أن أعضائه ينتمون إلى مجتمعات المغرب العربي. ومطالب الحزب تجلت

---

[48] ـ محمد عابد الجابري ،و أخرون ،**وحدة المغرب العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1987)،ص.18.

[49] ـ حسين بوقارة ،مرجع سبق ذكره، ص .13.

في البرنامج السياسي الذي حدده القائمون على الحزب كقاعدة من أجل عمل التحرري المغاربي المشترك.

عقد الحزب مؤتمر في العاصمة البلجيكية بروكسل في الفترة الممتدة ما بين 10 – 15 فيفري 1927 الذي حضره الكاتب العام للجمعية مصالي الحاج والشاذلي خير الله وهو من تونس. اللذان قدما مطالب بلديهما التي تضمن مقاومة الاحتلال وقوانينه التعسفية في حق الشعب منطقة التي تندرج في مجملها ضمن الكفاح المشترك وحق تقرير المصير الجماعي. [50]

ما يمكن أن يبرزه مؤتمر بروكسل وحتى العمل الوحدوي السابق له هو الهوية المشتركة لإقليم ببعده القيمي والحضاري والتاريخي المشترك، الذي تندمج فيه كل المقومات الرمزية مع العامل الجغرافي فهذه الهوية الوحيدة هي "الهوية المغاربية" كمحرك للنشاط الاجتماعي والسياسي وحتى النضالي في المنطقة.

في هذه المرحلة التي تم فيها طرح العمل الوحدوي كانت أوربا منشغلة بمفاهيم " توازن القوى" و "الحرب والسلم" ولم يتم طرح التكامل الإقليمي بقوة كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن إدراج هذه العوامل ضمن ما طرحه الوظيفيون الجدد "سوابق الظروف الإقليمية " فوجود التجارب الوحدوية السابقة للمنطقة المفترضة للتكامل يمكن أن تكون أرضية مناسبة للتكامل الإقليمي وعموما الفضل في العمل الوحدوي في منطقة المغرب العربي (خصوصا في إطار حزب نجم شمال إفريقيا) هو استعمار فرنسي وهو عامل خارجي دافع،[51] إن وجود العدو المشترك أو تقاسم نفس التهديد الخارجي من العوامل الدافعة نحو ديناميكية التكامل الإقليمي بين الوحدات المتقاربة .ففكر الحركات السياسية كان موجها نحو تنسيق العمل السياسي للدفاع عن منطقة المغرب العربي باعتبارها كتلة واحدة.

والإطار الأخر الذي طال مصطبغا بصبغة مغاربية واضحة ومستمرة مجسدا وحدة العمل من اجل التحرير وبلورة فكرة المغرب العربي تمثل في" جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين"، التي كان لها تأثير كبير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من اجل تحرير المغرب العربي،تأسست في باريس سنة

---

[50] - عامر مصباح ، **تكامل المغرب العربي الابعاد و المقاربات**.(الجزائر : دار الكتاب الحديث،2010).ص،ص.69.70.

[51] - مرجع نفسه.ص،ص.174.176.

1927م، نشاطها انتشر في صفوف طلاب المغرب العربي في فرنسا الذين سيصبحون بعد العمود الفقري للنخبة المسيرة في بلاد الثلاث. حسب البيان الصادر عن المؤتمر الخامس للجمعية الذي انقد في تلمسان في نوفمبر 1935م فالمطالب ليست إنشاء وحدة مفتعلة وإنما العمل على بعث وحدة سجلها التاريخ.[52]

ومن أكثر الأطر التي تجلت فيها فكرة الوحدة المغاربية ، نجد علماء المسلمين التي تاسست في ماي 1931م بنادي الترقي في الجزائر العاصمة عبرت الجمعية عن وحدة الهوية الثقافية – الدينية ومنطقة شمال إفريقيا باعتبار الإسلام العقد الاجتماعي الذي يجمع أبناء المنطقة، كمحدد أساسي في وحدة المنطقة إضافة إلى عامل اللغة المشتركة. فنشاط الجمعية وخطابات رئيسها "الشيخ عبد الحميد ابن باديس" يعكس البعد الوحدوي بشمال إفريقيا، فعندما كان يتحدث عن الكفاح ضد المستعمر كان خطابه يشمل منطقة شمال إفريقيا فيخاطب سكان الجزائر والمغرب الأقصى وتونس وهذا ما يعكس المصلحة المشتركة للمنطقة ككل.[53]

ومع أواسط الثلاثينات ستتنقل الفكرة إلى شباب شمال إفريقيا، ففي سنة 1936 تم تأسيس جمعية "شباب شمال إفريقيا" بمبادرة من شاب تونسي تشترط للعضوية فيها الاعتراف بان شمال إفريقيا وحدة لا تقبل التجزئة [54]، وهي نفس فكرة جمعية "عقيدة التوحيد لشباب شمال إفريقيا"

كما ان الفكر الوحدوي كان راسخا في فكر الجالية المغاربية في المشرق العربي مع "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية " التي ظهرت في سنة 1944م برئاسة الشيخ الأزهر أنا ذاك الشيخ "محمد الخضر الحسين " و" الشيخ الفضيل الورتلاني" أمينها العام ومن خلال قانونها التأسيسي هدفت إلى استقلال الشعب المغاربي رغم تعدد الحركات التي تعمل على مقاومة الفكر الاستعماري إلا أنها ركزت جميعها على فكرة العمل المغاربي المشترك باعتبار شعب المنطقة واحد وإقليمها واحد وحضارتها واحدة، هذا التصور الذي استندت إليه مختلف هذه الحركات التي واجهت الاستعمار، فهذا الفكر كان راسخا لدى الفرد المغاربي الذي برز في الدفاع عن هذا الفكر عبر جماعات من أوربا ومن المشرق العربي، غير أن العمل المشترك أنتقل من العمل الاجتماعي إلى العمل السياسي، ثم سينتقل إلى

---

[52] - محمد عابدالجابري ، و أخرون ،مرجع سبق ذكره.ص.19.
[53] - عامر مصباح ،مرجع سبق ذكره .ص.179.
[54] - محمد عابد الجابري،و اخرون ،نفس المرجع .ص.20.

الكفاح المسلح الذي تجلى في توحيد الجهود والمساعدات فتحولت الافكرة إلى إطار مرجعي لدى حركات التحرير التي صبغتها بالبعد المسلح.

أجهزة التنسيق المشترك: [55]

كثيرا ما يستحضر الخطاب الرسمي المغاربي وهو بصدد حديثه عن التاريع كعامل للوحدة مرحلة التأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة باعتبارها فترة متقدمة عن طريق هيكلة الذات لمغربية حول تنظيمات اكثر دقة و وضوحا من حيث المبادئ واسس النضال المشترك.

وللوقوف على حقيقة هذه الأجهزة يتطلب الأمر التعرض أولا إلى مؤتمر المغرب العربي.

1- مؤتمر المغرب العربي [56]: نظم المؤتمر بمبادرة من ممثلين عن الدول المغرب العربي الثالث في القاهرة بين 15 – 22 فيفري 1947 وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية كرئيس شرفي للمؤتمر، وهي المرة الأولى التي ينجح فيها الشباب الوطنيين في إقناع شخصيات مصرية وعربية بارزة بالمشاركة في تظاهرة من هذا القبيل وإتخاذ موقف مشترك تاييد للقضية الوطنية المغربية.

اما عن الدافع الرئيسي لعقد مثل هذا المؤتمر فيتمثل حسب الكاتب العام للمؤتمر أنا ذاك السيد عبد الكريم غلاب في: "دراسة قضية المغرب العربي عن علاقة فعالة تمكن المغربة من الحصول على استقلالهم في الاطار العربي ".

درس المؤتمر الكثير من القضايا و خرج بمجموعة من التوصيات اهمها :

– التاكيد على ضرورة الاتفاق على غاية واحدة وهي الاستقلال التام و الجلاء و تكوين لجنة دائمة من رجال الحركة الوطنية مهمتها توحيد الخطط و تنسيق العمل للكفاح المشترك مع العمل على توحيد المنظمات العمالية الاجتماعية و الاقتصادية في الاقطار الثلاثة و توجيهها قوميا علاوة على ضرورة وقوف الاقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الازمات في أي قطر منها.

– انشاء هيئات تسند لها مهمة الحرص على تنفيذ توصيات المؤتمر و العمل على التعريف و انضاج عمل الحركات الوطنية الثلاث و تأطير و توجيه ممارسة نخبها السياسية.

---

[55] - صبيحة بوخوش ،مرجع سبق ذكره.ص.121.

[56] - المرجع نفسه .ص.121.

و بهذا تكون فكرة وحدة المغرب العربي قد اخذت منحاخر بحيث تجاوزت العمل الفردي للجمعيات الى عمل الموحد .

2-**مكتب المغرب العربي:**_تاسس في 22 فبراير 1947 بغرض النضال لتوحيد المغرب العربي ،و حسب امينه العام عبد الكريم غلاب فان فكرة انشائه جاءت كرد فعل على الفكرة التي روجتها فرنسا ومنها بلدان المغرب العربي اضافة الى تحرير المجاهد عبد الكريم الخطابي .

كان المكتب بالقاهرة عبارة عن لجنة سياسية تضم اعضاء من الدول الثلاث ،هدفه الرئيسي تنسيق المجهودات الوطنيين المغاربة في نشاطهم ضد الاستعمار و ذلك عن طريق تنظيم المحاضرات و توزيع المنشورات و توسيع الدعاية للقضية المغاربية.

لقد تطورت الحركة الوطنية المغاربية باختلاف توجهاتها وذلك توازيا مع التغيرات الجديدة الداعية للوحدة والرافضة لكل أشكال الاستعمار، ففي سنة 1956 وعقب استقلال المغرب وتونس بادر الملك محمد الخامس إلى إقامة نوع من الاتحاد بين الأقطار الثلاث ، إذ دعى إلى عقد ندوة بين هذه الأقطار.من أجل معالجة القضية الجزائرية واتحاد الأقطار المغاربية لكن المبادرة فشلت نتيجة تحويل الطائرة التي كانت تنقل المفاوضين. الجزائريين واعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية في 22 أكتوبر1956 كما رفضت السلطات الفرنسية إخلاء قواعدها في تونس والمغرب، وشهدت قرية ساقية سيدي يوسف عند الحدود التونسية الجزائرية عدوانا في ماي 1958 لضرب الثورة الجزائرية، والضغط على الدول المجاورة لعدم تقديم الدعم لها، هذا ما دفع برجال الحركة الوطنية المغاربية إلى ضرورة اللقاء والتنسيق لمواجهة الخطر المشترك في مؤتمر تاريخي عرف بمؤتمر طنجة 1958 ، وقد انعقد كدلالة على مواصلة مسيرة النضال المغاربي[57].

***مؤتمر طنجة 1958[58]:**

تمثل المحطات السابقة للفكر الوحدوي الذي ساير الكفاح الوطني أرضية صلبة لبلورة التجربة الوحدوية التي كان ميلادها الرسمي في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 أفريل إلى 30 أفريل 1958 ، وذلك بمشاركة كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي مثله الباهي الأدغم،

---

[57] - جورج الراسي، **وحدة المغرب من وحدة العرب** ،مجلة الحوار ،ع 12 ،1988 ، ص38 .

[58] - صبيحة بوخوش ،مرجع سبق ذكره .ص.127.

وحزب الاستقلال المغربي برئاسة علال الفاسي، وحزب جبهة التحرير الوطني برئاسة فرحات عباس . وقد صرح علال الفاسي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر: "... والآن قد تحقق الاستقلال فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغاربية... وأن نتجه إلى توحيد المغرب العربي في دولة واحدة متحدة...، الكفاح المشترك من أجل تحرير الجزائر وما بقي من أرض المغرب...وقد بين التاريخ أن أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الاقاليم الثلاثة موحدة، وهو في حاجة قصوى إلى الاطمئنان والحرية والرفاهية والعدل الاجتماعي...وقد حضرت جبهة التحرير الوطني وأكدت خطابات وفود مشاركيها على بعد الاستقلال الجزائري والبعد الوحدوي، كما أتى في خطاب علال الفاسي في الجلسة الختامية للمؤتمر حيث قال: "في هذا اليوم سيعرف العالم في دار طنجة نبأً عظيما طالما تشوقت إليه آذان المغاربة، وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الايجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور، ولكنه عظيم فيما يحمله من معاني، وما يستهل عليه من آفاق، وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل لكنها حقيقة واقعية.[59] وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار ، وقد رسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، إذ أعلنت وثيقة طنجة وتوجهاتها الوحدوية على الشكل التالي[60]:

- تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي .
- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في المنطقة.
- توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن
- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر .
- التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية .

---

[59] ـ محمد عباس، **" الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"**، مجلة الحوار، 1988 ، ص.43 .

[60] ـ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق .ص ص،20-18 .

- اعتبار الوحدة المغربية مشروطة باستقلال الجزائر .
- دعم الثورة الجزائرية

رغم أهمية النتائج التي انبثقت عن المؤتمر فإن الظروف الدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته، فالجزائر كانت منشغلة بالثورة المسلحة وبالتالي لا يمكنها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الاستقلال[61].

أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة المستقلة وما انجرعنها من تحديات ومتاعب بسبب التبعية الفرنسية، وبالتالي لم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة ويمكن القول بأن الوحدة المغاربية في هذه الفترة بنيت على ما ينبغي أن يكون، ذلك أن طريقها تمثل في استقلال البلدان وبناء الدول، ومن ثم فالوحدة تشير إلى عمل تضامني في مواجهة الوجود الاستعماري.

-المطلب الثاني : العمل الوحدوي بعد الاستقلال(1964-1988).

أ- مرحلة السبعينات من القرن العشرين :

سعت الدول المغاربية بعد استقلالها إلى بناء مؤسساتها السياسية و الإدارية ، وعملت على إرساء قاعدتها الصناعية والتنموية من أجل بسط سيادتها و بناء دولتها القطرية ،وكان أول عمل للجزائر بعد استقلالها الدعوة إلى التماسك الإقليمي والعمل على إيجاد مؤسسات اقليمية قادرةعلى تعبئة المواردعلى مستوى الإقليم المغاربي ككل[62]،و رغم ان فكرة المغرب العربي كانت حاضرة في الدساتير المغاربية الثلاث التونسي 1959م المغربي 1962-1972م،و الجزائري 1962.الا ان مطالب التوسعية المغربية على حساب جيرانها ،ات الى ازمة بينها و بين موريطانيا عقب استقلال هذه الخيرة سنة 1960 بسبب مطالبة المغرب بالاراضي المراتانية باعتبارها جزء من الأراضي المغربية، وباعتراف تونس باستقلال موريتانيا تأزمت العلاقات التونسية المغربية .

---

[61] - حسين بوقارة، مرجع سابق .ص.21 .

[62] - ahmed aghrout , keith sutton , **regional economic union in the maghreb** "the journal of modern African studies".cambridge university press , vol .28 , no . 1 (mar 1990).p.115

وبإستقلال الجزائر تعرضت العلاقات المغربية – الجزائرية إلى اعنف توتر في المنطقة، بسبب النزاع الحدودي الذي صنعه المغرب للمطالبة بأراضي من الغرب الجزائري وما تازل علاقات ثنائية متأثرة بهذه الخبرة إلى حد اليوم. أدى تصاعد المشاكل السياسية إلى توقف مسار تعاون بين دول المنطقة. [63]

بعد معالجة مشاكل الحدود عادة فكرة الوحدة المغاربية، وكان اجتماع سنة 1958 في طنجة قد وضع إعلان اتفاق حول مرحلة ما بعد الاستعمار واضعا التوجهات الفكرية والسياسية والتعاون الاقتصادي كطريقة لتطوير العلاقات البينية، كما أن اجتماع وزراء خارجية الدول المغرب العربي في الرباط سنة 1963 أكد على ضرورة التنسيق السياسي.

كل الاتفاقيات الموقعة في تونس وطنجة سنة 1964 اشترطت التنسيق والانسجام في مخططات التنمية والتي تتضمن القطاع الصناعي والخدماتي بالإضافة إلى العلاقات التجارية البينة ومع السوق الأوربية، وتقرر إنشاء أجهزة تعاون مغاربي، والمتمثلة أساسا في: تأسيس المركز المغاربي للدراسات الصناعية سنة 1968 في طرابلس، عبر تمويل ومساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز الدراسات الصناعية إلى جانب مجلس وزراع الاقتصاد، واللجنة الاستشارية الدائمة التي تعد مؤسسة إقليمية محاولة تجسيد الفكر الوحدوي على الميدان، وقد نشأت بمبادرة من مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربي في شهر أكتوبر 1964م وهي لجنة ذات اختصاص اقتصادي استهدفت دراسة إمكانية تكامل البنيوي بين اقتصاديات البلدان المغاربية والمجموعة الأوربية. وفي نفس السنة تم عقد عدة اجتماعات دورية على مستوى الوزراء فاجتمع وزراء الاقتصاد المغاربة الأربعة (حيث انتقل العمل التكاملي المغاربي من ثلاثة دول إلى أربعة مع انضمام ليبيا) مرتين سنة 1964. [64]

أ – **اجتماع أول :** عقد في تونس اتخذت الدولة أربعة جمل من القرارات المتعلقة في الميادين الآتية

1–**ميدان المبادلات التجارية:**قرر المشاركون _إنشاء_نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية ،واسبقية التزود المغاربي و تنسيق الإجراءات الجمركية و سياسات التصدير.

---

[63] - حسين بوقارة ،مرجع سبق ذكره .ص. 22.

[64] - جمال عبد الناصر ،مرجع سبق ذكره .ص.20.

2-**الميدان الصناعي:**قرر توحيد السياسة فيما يخص المنشات الصناعية ،و في بناء التجهيزات الاساسية ،و خاصة في قطاعات المناجم،والطاقة، و النقل و المواصلات.

3-**ميدان العلاقات المغاربية مع مع مجموعة السوق الاوروبية المشتركة** :حيث تم الاتفاق على الانشاء نظام مشترك للعلاقات مع السوق الاوروبية في نطاق سياسة التنمية الاقتصادية المغاربية و احترام السيادات القطرية .

ب - الاجتماع الثاني:عقد بمدينة طنجة في نوفمبر 1964م حيث اهتم كذلك بالميدان الاقتصادي خاصة تنسيق السياسات التنموية لأطراف. ثم تلاها إجتماع آخر لوزراء الاقتصاد بطرابلس في ماي 1965م ومن ثم إجتماع الجزائر في فيفري 1966. [65]

تركيز العمل الوحدوي في ميدان الاقتصاد يعيدنا إلى طرح الوظيفي للتكامل كما تقدم، ما يتعلق بالانطلاق في العملية التكاملية من سياسات الدنيا والتي تتضمن الجواب الاقتصادية التي تضمن تجنب الخلافات بين الأقطار المغاربية، وتوحيد الجهود وتنسيق القدرات في مواجهة الأطراف الخارجية وبالأخص السوق الأوربية المشتركة التي تستند في تعاملاتها الاقتصادية بالدرجة الأولى على منطقة شمال إفريقيا.

مؤسسات التعاون المغاربي التي تم استحداثها ركزت على عقد اجتماعات لتنسيق التعاون بضم القدرات الاقتصادية التي عمل مجلس وزراء الاقتصاد على تفعيلها جماعيا، ويتألف هذا المجلس من وزراء اقتصاد المغاربة أو من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط. يعتبر هذا المجلس السلطة العليا، وهو المفوض ضمنيا من طرف الحكومات لإنشاء سياسات التعاون الجهوي واتخاذ المبادرات في شأنها وتكوين جهاز مكلف بذلك، تعرض قراراته في شكل اتفاقيات أو مجرد بيانات، كما يدعو إلى انعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة، ويضبط جدول أعمالها ويصادق على قانونها الداخلي وعلى ميزانيتها السنوية، انعقدت دورات مجلس 7 مرات في الفترة الممتدة من سنة 1964 إلى 1975م.

[65] - حسين بوقارة ، مرجع سبق ذكره . ص.23.

في ندوة تونس المنعقدة في نوفمبر 1967 أمام غياب الانسجام في المواقف التجارية في البلدان المغاربية تقرر تكليف اللجنة الاستشارية بدرس آفاق التعاون وإنجاز برنامج للتنسيق الاقتصادي في المنطقة لمدة 5 أعوام على ضوء المبادئ التالية: [66]

– تحرير التجارة في المنطقة بوتيرة ثابتة وتقليص الحقوق الجمركية بنسبة 10% مع تقليص التقييد الكمي بالنسبة للمنتجات الآتية من بلدان مغاربية أخرى.

– تنسيق الإجراءات الوقائية اتجاه البلدان الأخرى .

إلا أن اللجنة الاستشارية الدائمة رغم تركيزها على القطاع الاقتصادي ومحاولة إيجاد صناعة مغاربية واحدة عرفت إخفاق وتعثر في عملها وهذا راجع لطابعها الاستشاري وكذا غياب المؤسسات القادرة على ممارسة السلطة واتخاذ القرارات اللازمة وبروز قضية الصحراء الغربية وقضية تصفية الاستعمار الاسباني والتدخل المغربي في الإقليم "إلا ان السبب الرئيسي وراء فشلها وغياب الإرادة السياسية للتنسيق الإقليمي" فلقد نظرت كل دولة إلى التنمية على أنه تحدي قطري ومن ثم شرع في تنفيذ برنامج خاص يتفق ووجهة نظره وارتباطاته الاجتماعية الدائمة. ولقد تم إيقاف التجربة نهائيا خاصة بعد نشوب الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء القضية التي كانت بمثابة السبب الذي أدى إلى التراجع عن العمل المغاربي المشترك. [67]

كما تميزت هذه المرحلة في العمل الثنائي، وكان التوجه الليبي نحو جارتها تونس التي تعرف محدودية في الموارد الطبيعية وبهذا كانت معاهدة جربة التي وقعت في 12– 01– 1974،والتي كرست الاتحاداالليبي التونسي تحت تسميةالجمهوريةالعربية الإسلامية لكن فشل الاتحاد دفع بليبيا للتوجه نحو الجزائرمنذ فيفري 1976 فشل التجارب الوحدوية الثنائية دفعت بالتوجه نحو إيجاد صيغة أكثر فعالية لتنسيق الجهود الجماعية وتحقيق التعاون بين وحدات المغرب العربي.

ب– العمل المغاربي المشترك في عشرية الثمانينات:

---

[66] ـ محمد سليم صمار ، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاوروموتوسطية.مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية** .(جامعة الجزائر:2001 -2002).ص ص.192،193.

[67] ـ كعبوش الحواس ، مرجع سبق ذكره . ص.100.

عرف تكامل مغاربي ركودا إلى غاية سنة 1983، حيث بدأت تقارب من جديد، وذلك بعد التوقيع على "معاهدة الإخاء والوفاق " بين الجزائر وتونس في 19 مارس 1983م، وتركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى فانضمت موريتانيا في شهر ديسمبر من نفس السنة، إلا أن هذه الجهود وإن كانت عملية على الأقل في جانبيها التنظيمي والقانوني، واجهت بعض التحديات العملية الكبيرة استمرت آثارها التثبيطية، حيث أن كل من ليبيا والمغرب تخوفتا من هذه المعاهدة، واعتبرتاها حلفا موجها ضدهما خاصة بعد رفض ليبيا طلب الانضمام إلى المعاهدة، بسبب اشتراط الجزائر تسوية مسالة الحدود بين البلدين، ولما رفضت ليبيا ذلك جمد طلب انضمامها إلى الاتفاقية. ففي 13أوت1984 أبرمت كل من ليبيا والمغرب معاهدة وجدة أنشأ بموجبها "الاتحاد العربي الافريقي" وسعت كل دولة إلى تحقيق أهداف معينة، ليبيا وجدت في الاتحاد فرصة للخروج من العزلة الدبلوماسية التي تعيشها. ومنذ سنوات بعد كل محاولتها الوحدوية الفاشلة، المغرب وجد فيه إمكانية قطع الإعانات الليبية وتمكين الجيش المغربي من اتمام الحائط الصحراوي.[68]

-المطلب الثالث: مرحلة تأسيس الاتحاد المغاربي (مؤتمر زرالدة 1988).

على هامش مؤتمر مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد بالجزائر في جوان 1988 اغتنم قادة دول المغرب العربي الفرصة لعقد اجتماع خاص بهم و ذلك بتاريخ 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة بضواحي العاصمة الجزائرية ، و كان اللقاء يرمي أساسا إلى تأكيد التصالح بين الأنظمة المغاربية ، و تجسيدا لذلك اختتم اللقاء بإعلان " بيان زرالدة " و الاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ، و حدد أول اجتماع لها يوم 13 جويلية 1988 بمديمة الجزائر.

وإذا كانت هذه المرة الأولى التي يلتقي فيها الرؤساء الخمسة جماعيا منذ استقلال بلدانهم فإن البحث عن صيغة للتقارب ليست بالمحاولة الأولى ، حيث سجل منذ مطلع الثمانينيات محاولات كثيرة دعت إلى تجنب سياسة المحاور المتبعة في المنطقة و اقتراح العمل من أجل التقارب بين دول المغرب العربي ، و نذكر هنا – على سبيل المثال – دعوة الأمين العامة لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في سبتمبر 1984 ، و محاولات تونس المتعددة لعقد مؤتمر قمة مغاربي[69].

---

[68] - عبد الحميد ابراهيمي ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** .(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1996).ص.91.

[69] - أحمد صديق ، مرجع سبق ذكره .ص.93.

لكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل ، و ربما ما كان لقمة زرالدة أن تعقد في ذلك الوقت بالذات لولا أنها جاءت على هامش القمة العربية .

لقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويجب حل كل المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على اعتبار الوحدة فوق كل شئ.

لذا جاءت المحطة النهائية بعدما انتهت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة من إصدار بيانها الختامي، وعلى إثرها تقرر عقد اجتماع جمع القادة المغاربة للدول الخمسة وذلك بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 وهم:

1- الشاذلي بن جديد (الجمهورية الجزائرية).

2- معمر القذافي (الجماهيرية الليبية العظمى).

3- زين العابدين بن علي (الجمهورية التونسية).

4- الحسن الثاني (المملكة المغربية).

5- ولد الطايع (جمهورية موريتانيا الإسلامية).

وقد تم في هذا الاجتماع الاعلان رسميا عن قيام اتحاد المغرب العربي، حيث وقّع القادة الخمسة على الوثائق الثلاثة وهي:

1- إعلان قيام اتحاد المغرب العربي.

2. قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية.

3. معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: والتي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وأرست هياكله وأهدافه[70].

[70] - جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سبق ذكره .ص.88.

أهدافه:

لقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهذا ما حددته المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشائه .

فالمادة الثانية نصت على:

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.

– تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[71].

ومن خلال نص المادة الثالثة يمكن أن نخلص إلى الأهداف التالية:

أ . الأهداف السياسية[72] :

وتعتبر من أهم الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وهي:

– مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية.

–المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الاقليمية.

–صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف.

–تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.

ب . الأهداف الدفاعية:

---

[71] ـ المادة (02) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي .ينظر الملحق رقم :(02) .

[72] ـ جمال عبد الناصر ،مرجع سبق ذكره.ص.92.

-تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف.

-صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[73] .

ت . الأهداف الاقتصادية:

إن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

-تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

-تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية و الصناعية.

-إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

-تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.

-إنشاء منطقة تبادل حر عام 1992.

-إقامة اتحاد جمركي عام 1995.

-إنشاء سوق مشتركة عام 2000[74].

ث . الأهداف الثقافية:

تنص المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة:

-إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.

---

[73] - المادة(03) من معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي .ينظر الملحق رقم :(02) .

[74] - جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سبق ذكره .ص ص .94 ،95.

-الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الاسلامية.

-تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.

-إنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية.[75]

[75] - المرجع نفسه ، ص .96.

المبحث الثالث:الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي:[76]

كأي تجمع اقليمي ذو اهداف سياسية و اقتصادية كان لابد من ان يدعم اتحاد المغرب العربي بمجموعة من الهياكل قصد تحقيق تلك الهداف و هذا ما نصت عليه معاهدة مراكش من المادة الرابعة الى المادة الثالثة عشر حيث اشارة الى مجموعة من الاجهزة منها ما هو طابع تقريري ،و اخر استشاري و ما هو تقني و هذا التنوع دفع بعض المحللين الى القول ان الاتحاد يبدو انه يعيد بطريقة وفية نسبيا انتاج المؤسسات التي نجدها في اغلب المنظمات الدولية و يظهر كبنية كلاسيكية يطبعها التمييز ما بين اجهزة السياسية و هي اجهزة التوجيه و القيادة و اجهزة ادارية و تقنية و هي الاجهزة التنفيذية .

المطلب الاول : الهيئات ذات طابع السياسي:

وتضم كل من مجلس الرئاسة،مجلس وزراء الخارجية،مجلس الشورى ،و ندوة الوزراء الاولين

أ- **مجلس الرئاسة**_:_هو أعلى هيئة في الاتحاد، ويضم رؤساء الأقطارالمغربية الخمس ، ويتم التناوب على رئاسته وذلك حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، ويعقد مجلس الرئاسة دوراته العادية مرة كل سنة، وله أن يعقد جلسات استثنائية كلما دعت الحاجة .

وقد عقدت منذ القمة التأسيسية بمراكش 1989 ست دورات على مستوى الرئاسة

وهي كالتالي:

-الدورة الاولى:قمة تونس21-22-23 جانفي 1990،و اهم ماجاء فيها تعديل معاهدة الاتحاد المغاربي.

-الدورة الثانية: قمة الجزائر 23 جويلية 1990 ، أهم توصياتها تمثل في

قرار إنشاء مؤسسات اتحادية.

-الدورة الثالثة: قمة لانوف بالجماهيرية الليبية في 10 مارس 1991 ، أهم

قراراتها إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

[76] _ صبيحة بوخوش ،مرجع سبق ذكره.ص. 239.

الدورة الرابعة: قمة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في 15-16 سبتمبر 1991 ، صدرت فيها العديد من التوصيات والقرارات لتحقيق تكامل اقتصادي.

-الدورة الخامسة: قمة نواكشط الموريتانية في 10-11 نوفمبر 1992.

-الدورة السادسة: قمة تونس في أبريل 1994 ، حيث أكدت الدورتان السابقتان على اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة، كما رسمت خطط وتصورات لتحقيق هذا الاتحاد وإدراك مقاصده، إذ تم التوقيع على 37 اتفاقية، وقد صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي على خمس منها فقط.

ب- مجلس وزراء الخارجية[77] :

وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، يتكون من وزراء الخارجية للدول المغاربية ، وله العديد من المهام منها:

-التحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة.

-اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون.

والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

-الاهتمام بكافة الملفات التي تخص المغرب.

ج-مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى المغاربي من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضوا حيث يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة

[77] - كعبوش الحواس ، مرجع سبق ذكره.ص.110.

ويتخذ مجلس الشورى مقرا له في الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد وتكون تحت إشراف الرئيس المباشر كما يحدد فترة عمل الهيئة كل خمس سنوات كما تنتهي العضوية في المجلس بالوفاة أو الاستقالة أو بإشعار من الهيئات النيابية .ويتوافر مجلس الشورى على عدة أجهزة للقيام بمهامه وهي:

1- **المكتب:** يتولى المكتب على الخصوص تحديد مكان انعقاد دورة المجلس وتحديد جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد إضافة إلى ذلك يقوم بإقرار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء كما يقوم بتوزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان.

2- **رئيس المجلس** : يتولى رئيس المجلس الأعمال الآتية : بداية برئاسة المكتب وجلسات المجلس وضمان حسن سيرها وتنسيق أشغال اللجان وعرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها وضمان التنظيم المادي للدورات.

3-**لجان مجلس الشورى** : يملك المجلس سلطة إنشاء نوعين من اللجان يساعدانه على ممارسة وظائفه وهي:

أ/- اللجان الدائمة : وهي[78]:

- لجنة الشؤون السياسية ، لجنة الاقتصاد والتخطيط والمالية والأمن الغذائي، لجنة الشؤون القانونية ، لجنة الموارد البشرية ، لجنة البنية الأساسية وتتألف كل لجنة من تسع أعضاء.

ب/- اللجان المؤقتة :يجوز لمجلس الشورى أن يحدث لجان مؤقتة على نحو يتيح دراسة وافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال .

4-**أمانة مجلس الشورى** : تتولى الدولة المضيفة أمانة مجلس الشورى وتوضع الأمانة تحت سلطة الرئيس.

- ندوة الوزراء الاولين: حسب المادة السابعة من معاهدة مراكش فان للوزراء الاولين او من يقوم مقامهم ان يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

[78] - صبيحة بوخوش ، مرجع سبق ذكره.ص.248.

المطلب الثاني:الهيئات ذات الطابع التقني:

أ – الامانة العامة[79]:

وهي الجهاز الإداري والفني للاتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، تتكون من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي، وهم الأمين العام وعدد من الموظفين، حيث يع□ين الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن أبرز مهامها:

–إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.

–متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى .

–إعداد التقارير الدولية حول تقدم بناء الاتحاد.

ب– لجنة المتابعة[80]:

تتكون من كتاب الدولة المعنيين في حكومات أقطار المغرب العربي، وتختص بمتابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، وكذا تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، كما تعمل على اقتراح مشاريع تنموية مشتركة تعزز عمل اتحاد المغرب العربي.

ج– اللجان الوزارية المتخصصة: تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة، حيث أحدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة، يتجلى عملها من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من طرفهم إلى مجلس وزراء الخارجية، ومن خلال تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء للدول الخمس وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنيين عن تلقيهم الاقتراحات ووجهات النظر، على اعتبار المعنيين الأوائل بمسألة التكامل المغاربي، الأمر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في إطار اتحاد المغرب العربي وهاته اللجان هي:

أ– **لجنة الأمن الغذائي:** مهمتها وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية والمائية.

---

[79] - محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، (دمشق :اتحاد كتاب العرب ، 2004)، ص.14 .

[80] - كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره .ص ص .111.112.

ب- لجنة المالية والاقتصاد: مهمتها التخطيط الاقتصادي.

ت- **لجنة البنية الأساسية:** تتولى أمور الإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية.

ث- لجنة الموارد البشرية: تهتم بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي، وتطوير البرامج الدراسية وتوحيدها، وتوحيد النظم القضائية وكذا رعاية جالياتها المغتربة قصد المحافظة على أصالتها العربية الاسلامية.

ج- الهيئات القضائية[81] :

لقد حرص قادة المغرب العربي على إنشاء الهيئة القضائية التي تتولى النظر في النزاعات الناشئة حول تأويل وتنفيذ المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد بما يؤدي إلى تصفية العلاقات وانسجامها ، ويدعم جهود التكامل الشامل فيما بين الدول الأعضاء حيث تتألف الهيئة القضائية من قاضيين اثنين من كل دولة.

اختصاصات الهيئة القضائية: تتجلى من خلال ما يلي:

-النظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد.

- النظر في المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الاتحاد أو موظفيه -

الاستشارة في النواحي ذات الطابع القانوني فقط.

المطلب الثالث :الأجهزة ذات الطابع التخصصي[82]:

هي التي تقتصر نشاطها على بعض الموضوعات وقد يكون هذا الموضوع بتحقيق تعاون الدول الأعضاء في المجالات العلمية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم وتحقيق التعاون في المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية كالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

---

[81] - المرجع نفسه ، ص .113.

[82] - صبيحة بوخوش ،مرجع سبق ذكره ، ص .270.

أ/- الجامعة المغاربية : وهي من أهم الانجازات التي حققها الاتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي إذ هو من الطبيعي أن تهتم دول الاتحاد بقضايا هذا القطاع والعمل على وضع الأسس التي سوف يقوم عليها التعاون العلمي في ما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.

ب/- الأكاديمية المغاربية للعلوم : تعتبر إحدى الانجازات الاتحادية العلمية التي حققها الاتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي.

الهدف الرئيسي للأكاديمية هو إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في أقطار المغرب العربي ويسمح بالتعاون مع المؤسسات المماثلة في الوطن العربي والأقطار الأجنبية وتمكين الباحثين من المساهمة في تطوير العلوم وتوظيفها.

ج/- المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[83] : أنشأ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 9 و 10 مارس 1991وبمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي. والهدف منه الإسهام في إعداد وانجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الاقتصادية في إقليم الدول الأعضاء والهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي العربي

مصادر تمويل المصرف المغاربي : يعتمد المصرف المغاربي على ثلاث مصادر للتمويل تتمثل في :[84]

-1 رأس المال المصرف المغاربي 2- الاقتراض 3- الودائع

[83] - نفس المرجع .ص ص .274- 274 .

[84] - صبيحة بوخوش ، مرجع سبق ذكره . ص .276.

الملحق رقم (03): **هيكل اتحاد المغرب العربي .** [85]

[85] - صبيحة بخوش ،مرجع سبق ذكره.ص ص .237.276

خلاصة الفصل الاول :

ومما سبق نستخلص أن الدول المغاربية تمتلك من مقومات الاتحاد ما يجعلها قادرة على رفع جميع التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها وتحسين ظروفها المعيشية ورفع قدراتها الإنتاجية فالمغرب العربي يستحوذ على ثروات طبيعية متنوعة،إذ تمتلك الجزائر وليبيا احتياطات هائلة من الغاز والنفط، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ناهيك عما تمتلكه المغرب وتونس من امكانيات زراعية وسياحية هائلة، كما توجد بالمنطقة طاقات بشرية هائلة، فالمجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والانتاج، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة والإرث الحضاري المشترك، كان لهذه المقومات الفضل الكبير في المساهمة تبلور فكرة تأسيس اتحاد مغاربي ، الذي مرى بمراحل عديدة في عمله الوحدوي ،حيث تبلور هذا العمل الوحدوي من خلال دعوات الحركات الوطنية المغاربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة.

هذا ما ترجمته لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، غير أن تجسيد البعد الوحدوي في صياغة جدية يقود إلى مؤتمر طنجة عام 1958 الذي ضم الأحزاب المغاربية الثلاثة، حزب الاستقلال عن المغرب، حزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر المستعمرة، الجزب الدستوري التونسي الجديد عن تونس، وبعد استقلال البلدان المغاربية تجسدت التجربة فعليا وعلى قاعدة تعاون اقتصادي من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964 ، والتي تهدف إلى وضع برامج وسياسات تنسيقية موحدة تؤدي إلى تكامل اقتصادي مغاربي،

لكن التجربة لم تفلح لأسباب عدة، لذا دخلت المنطقة سياسة المحاور والاتفاقيات الثنائية، واستمر الوضع بين المد والجزر إلى نهاية الثمانينات، ففي 17 فيفري 1989 تم التوقيع على معاهدة إنشاء المغرب العربي والتي تضمنت أهدافه وهيكله التنظيمي، والذي يعتبر إنجازا لمسيرة الاتحاد المغاربي، فالبنية المؤسسية له كافية لتنظيم عمله المشترك وتأطيره والدفع به نحو التطور والعمل والإنتاج، غير أن توقفه بحلول 1994 أصاب هياكله بالضعف والضمور ومحدودية الإنتاج.

الفصل الثاني:

تحديات التكامل المغاربي (الداخلية)

منذ عشريتين من الزمن خلت حققت بلدان المغرب العربي تطورا ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها انشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش غير ان حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جدا و لم تحقق طموحاته ،فاتحاد المغرب العربي صاحبته منذ البداية عوائق و تحديات لم يتمكن من تجنبها ،بحيث تعددت التحديات و المشكلات المانعة للتكتل والتكامل ألمغاربي وأخذت اتجاهات عديدة تراوحت بين تحديات سياسية وامنية وإدارية مؤسساتية و تحديات اقتصادية والتي حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل.

ومن خلال هذا سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى أهم التحديات الداخلية التي عرقلة مسار هذا التكتل بحيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث .

–المبحث الاول: فيه التحديات السياسية و الامنية و الذي ينقسم الى ثلاثة مطالب .

***المطلب الاول :النخب السياسية و دورها في اختلاف الرؤى الوحدوية**

***المطلب الثاني: ضعف دور المجتمع المدني**

***المطلب الثالث: ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.**

– أما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى التحديات القانونية و المؤسساتية و نتطرق فيه إلى ثلاثة مطالب.

***المطلب الأول: المعاهدة و محتواها.**

***المطلب الثاني :تحيين النصوص القانونية (قاعدة الإجماع).**

***المطلب الثالث: البناء المؤسساتي للاتحاد.**

– بالنسبة للمبحث الثالث فندرس فيه اهم التحديات الاقتصادية و الذي نقسمه الى ثلاثة مطالب

***المطلب الاول:التحدي التجاري .**

***المطلب الثاني: التحدي التكنولوجي و العلمي.**

***المطلب الثالث: الحواجز الجمركية و التجارة الموازية.**

- المبحث الأول : التحديات السياسية و الأمنية:

تصنف المعوقات السياسية و الامنية ضمن أخطر المعوقات في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا، لأنها العامل المهيمن على ما عداه من عوامل ومعوقات أخرى، و ذلك انها تكفي لإحباط جهود التكامل حتى وإن اختفت المعوقات الأخرى، في حين أن التخلص من المعوقات السياسية و الامنية يعتبر مؤشرا على إمكانية التغلب على بقية المعوقات على اختلاف طبيعتها، وسنحاول بيان أهم المعوقات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا، ويمكن حصره أهمها في:

1- النخب السياسية و دورها في اختلاف الرؤى الوحدوية، 2- ضعف دور المجتمع المدني، 3 - ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

المطلب الأول: النخب السياسية و دورها في اختلاف الرؤى الوحدوية.[86]

يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته وقبل الخوض في هذه الاختلافات بين أقطار المغرب العربي يتوجب علينا معرفة الدوافع التي تؤدي بصناع القرار في منطقة لتبني مواقف وسياسات تثير الخلافات البينية وهنا نتطرق إلى المرجعيات الإدراكية للقيادات السياسية في المغرب العربي، فهي تنظر بنوع من الشك والتخوف اتجاه ما يصدر عن الآخر من سلوكيات ويرجع ذلك انغلاق الشديد الذي يميز هذه الأصناف الفكرية المتناقضة مما يشكل عائقا جوهريا عند محاولة بناء تجربة تكاملية حقيقية في المنطقة، فالتكامل يتطلب مرونة القيادات السياسية في الوحدات المعينة على تغيير أولوياتها من أجل الاستجابة لمتطلبات التكامل وهنا نعود إلى ما تم ذكره في إطار نظري للدراسة بخصوص الوظيفيون الجدد الذين يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب صياغة مصالحها بأساليب تعبر عن التوجه الإقليمي أكثر منه توجها وطنيا بسبب ادراك النخبة للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم، لذلك فالأيديولوجية التي لا تقبل التصحيح والتكيف تجعل من مسار تكامل عملية صعبة التحقيق فالخلافات التي ميزت العلاقات المغاربية منذ الاستقلال إلى اليوم مرادها اختلاف البيئات الفكرية لصناع القرار

---

[86] - محمد لمين لعجال أعجال،" **معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"**.مجلة المفكر، ع05 ،مارس،2010 ،ص.20 .

في المنطقة رغم أن إدراكهم لظواهر المنطقة لا تحظى بتأييد أغلبية الأفراد من الناحية العملية افرز التناقض في المنطلقات الفكرية للقيادات السياسة في المنطقة صراعا حادا بين جل الأقطار وصلت الى أقصى درجات التصعيد في الحالة المغربية – الجزائرية مما انتج سلة من التحالفات في المنطقة لتكريس توازن القوى.

يصعب تصور أي عمل وحدوي مغاربي دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين أقطار المغرب العربي التي تسعى إلى تحقيق تكامل سياسي، اقتصادي، اجتماعي... الخ، إذ تبنت الدول[87] المغاربية بعد الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، الجماهيري في ليبيا والجمهوري في كل من الجزائر، تونس وموريتانيا ، فالتعارض بين هذه النظم له أسس ايديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية ، ضف إلى ذلك طبيعة هذا النظام الذي تسعى نخبه الحاكمة للمحافظة عليه تحت مبدأ النزعة القطرية والسيادة ، فقد سادت الدولة القطرية في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، حيث اتبعت سياسات تنموية مختلفة على جميع الأصعدة، هذا ما نتج عنه تشتت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي ، وهذا ما نلتمسه من خلال مراعاة مصالحهم وأهدافهم المتوخاة من اتحاد المغرب العربي لكل دولة عضوة فيه، حيث نجدها مختلفة عن بعضها البعض، فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الوحدوي.[88]

منذ نشأة الاتحاد المغاربي تجاذبه تياران الأول يدعو الى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول الى تحقيق التجمع ألمغاربي حيث كانت ليبيا المنادى الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لا تحسس لإمكانية تحقيق وحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق مشاريع مشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني لهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد اثبتت ان هذه المراحل مهددة بالتوقف و الجمود في أي وقت ولذلك وجب التوجه منذ البداية نحو الوحدة الحقيقية أي الوحدة الاندماجية و لا مانع لديها من اتمام هذه الوحدة بين دولتين او اكثر على اساس القول بان تكتل من سبعة الى ثمانية دول متحدة افضل و اقوى من وجود اكثر من اثنين و عشرين دولة عربية مجزأة و مفتتة .

---

[87] ـ لعجال اعجال محمد الآمين ، مرجع سبق ذكره .ص.21.

[88] ـ المرجع نفسه.

اما التيار الثاني فهو يرى انه من الأفضل البدء بالعمل ألمغاربي المشترك في مختلف المجالات المدخل الوضيفي و الذي يندرج عبر مراحل تهيء لطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته و هو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي و تبناه اتحاد المغرب العربي ويمكن في هذا المجال لتطرق إلى أهداف المتوخاة من اتحاد المغرب العربي ،لكل دولة عضوه فيه حيث نجدها مختلفة عن بعضها البعض ،فمنذ البداية ظهرت خلافات من الانظمة في فهمها لمحتوى المشروع الاتحادي ،فبلنسبة للبعض المغرب العربي سيكون سوقا لفائضهم التجاري ، و يالنسبة للبعض الاخر سيعطي دفعا للنظال ضد عنف الحركات الدينية و اما يالنسبة للبعض فان البناء المغاربي خطوة على طريق الوحدة العربية .

ومن هنا ، فان انضمام ببلد مثل تونس للاتحاد يحقق له مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير عمالة التونسية لدول اتحاد و بخاصة الى ليبيا التي تشكو في نقص العمالة .واما من ناحية اخرى فان ذلك يتيح لتونس لعب دور معتبر و يفتح لها افاقا على الصعيد العربي ،عن طريق الرئاسة الدورية للاتحاد ،و بالتالي يمكن ان تصل الى موقف توازني في منطقة المعرب العربي من الناحية السياسية ،و ذاك في مواجهة دول مجاورة اخرى قوية نسبيا كالجزائر و ليبيا و المغرب .[89]

اما بالنسبة لموريتانيا ،فان انضمامها للاتحاد يسهل لها المهمة في مواجهة تيارات الانفصالية الزلجية عن طريق اقحامها في سكان اتحاد ،و من هنا تقوية العنصر العربي ،و يدعم انتمائها لمنطقة المغرب العربي و عدم انسلاخها و اندثارها في منطقة دول غرب افريقيا .كما يمكن لموريتانيا الاستفادة من تعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد ،و خاصة المشاريع المشتركة ،نتيجة ندرة الموارد الطبيعية و مصاعبها الاقتصادية جراء جفاف .

اما بالنسبة للجزائر فان انضمام الاتحاد ،يحقق لها وضع افضل في تجارتها الخارجية مع الدول الاوروبية ،في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره الى اوروبا عبر كل من المغرب و تونس ،و هذا يعود بالفائدة الشاملة على دول المنطقة ،كما يامن لها الاستفادة من[90] المشاريع الاقتصادية المشتركة لتنمية المناطق الحدودية ،عن طريق تامين الحدود و القضاء على التجارة الغير الرسمية عل الحدود

---

[89] ـ بلقاسمي رقية،**التكامل الاقليمي المغاربي:دراسة في التحديات و الافاق المستقبلية** .(مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2010 -2011)،ص.63.

[90] ـ محمد امين لعجال اعجال، مرجع سبق ذكره ،ص.22.

(سوق الموازية) ،هذا بالإضافة الى ان انخراط في الاتحاد من شانه ان يمهد للجزائر للعب دور بارز و مؤثر سوآءا على الساحة العربية او الافريقية ،نتيجة لموقعها الاستراتيجي و إمكانياتها المادية و البشرية .

اما بالنسبة للمغرب، فان الانخراط في الاتحاد يمكنه من الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة و التي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول خاصة بعد رفض طلب المغرب الانضمام لسوق الأوروبية المشتركة ، و انضمام اسبانيا و البرتغال الى الاتحاد الاوروبي ،و ما انجر عن ذلك من منافسة شديدة للمنتجات المغربية الامر الذي اثر على التجارة الخارجية المغربية و عليه فان الاتحاد يعتبر سوقا لتصدير المنتجات المغربية بالنظر الى عدد السكان واحتياجاتهم .كما ان الانضمام الى الاتحاد ،يمكن المغرب من تجاوز فشل الوحدة الليبية المغربية،ويفتح افاقا واسعة لحل مشاكله الاقتصادية .

اما بالنسبة لليبيا ،فيشكل اتحاد المغاربي لها نواة للوحدة العربية الشاملة ، تستطيع من خلاله ان تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية ،كما يدعم دورها في المجال الافريقي ، نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تقفل الباب لانضمام دول أخرى بشرط إجماع الدول الخمس مؤسسة له، وهذا ما يمكن أن يحقق حلم القائد الليبي من ضرورة إدخال النيجر والتشاد والمالي والسودان كما يؤدي الانضمام للاتحاد فك العزلة العربية على ليبيا خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية محاولة الوحدة مع السودان. [91]

يضاف إلى ما سبق أن كل بلد قد عمل على تدعيم اختياراته القطرية، وعلاقاته مع الاتحاد الأوربي بدون أدنى تنسيق للمواقف، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية هذا بالإضافة على الخوف من الاندماج في الكيان الجديد "الاتحاد المغاربي" من فقدان هوية كل بلد، وهذا سببه الذاكرة التاريخية حيث كانت هناك الإمبراطورية مغربية كبيرة بسطت نفوذها على جل منطقة وبالتالي محت الكيانات القطرية، هذا بالإضافة إلى التأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف ويدفع بالدول إلى الاستماتة في الدفاع عن فطريتها ولو كلفها ذلك أن تضحي بفكرة المشروع المغاربي وفوائده.

[91] -المرجع نفسه.ص.23.

المطلب الثاني :ضعف دور المجتمع المدني . [92]

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا المغاربية هو غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين والمحللين وفي كثير من الأحيان السياسيين ،يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة ،وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية .

إذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة ذاتها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارساتها وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية كثيرا ما تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب ونحن نرى ان الدول المغاربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دون ما سماح بمشاركة أخرى.[93]

من ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية.

فلقد احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت إلى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما أدى إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها إلى الوسائل الإعلامية لإبلاغ رسالتها إلى الجمهور، وهذه العوامل هي التي حالت

---

[92] - فهيمة شرف الدين،**الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني**، (الحوار المتمدن:العدد1082،08-01-2005).المأخوذ من موقع :www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid،تاريخ الزيارة :20-04-2018.

[93] - - المرجع نفسه.

دون أن تلعب حوالي 83 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي التي تأسست في إطار اتحاد المغرب العربي أن تلعب دورها في تحقيق الوحدة المغاربية، وهو ما يعني أن العبرة ليست بعدد منظمات المجتمع المدني ولكن العبرة بفاعليتها إلا أن الفاعلية تتطلب قدرا من حرية الإرادة والحركية وهي عوامل غير متوفرة لهذه المنظمات في الوقت الحاضر نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام وتلك السلبية بادية في عرقلة منظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها في تحقيق التنمية والبناء المغاربي المشترك، لأن البناء المغاربي المشترك يحتاج إلى مشاركة الجميع وتوفر إرادة الجميع، وهو ما يعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، وعلينا أن نتعلم من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته ووصولها إلى أهدافها . [94]

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأية ممارسة سياسية سليمة ،لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية ،وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر مستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم. [95]

لذلك فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأمثل الذي من شأنه ان يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وهذا على خلاف الأنظمة التسلطية الشمولية[96] التي يفتقد فيها الى الحرية ،و بالتالي لامجال للحديث عن تأسيس تنظيمات المجتمع المدني ، إلا أن الملاحظ في الدول العربية عموما ومن بينها الدول المغاربية أن الدولة اكتسحت كل مجالات الحياة المجتمعية ،في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع ، وقد شكل انتشار سلطتها في كل مجالات الحياة المجتمعية ،وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم ،واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز

---

[94] -المرجع نفسه.

[95] - عبادي خير الدين ،**المجتمع المدني و عملية السياسة في دول شمال افريقيا 1990 – 2010** (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2011).ص.55.

[96] - الهام نايت سعيدي،**دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد** ،ماخود من موقع :
http : //WWW .politics-ar.com ،تاريخ الزيارة: 19-04-2018. 22:05H .

البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك كله إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدي شرائح عريضة من المجتمع.

فالمجتمع المدني هو الذي يعمل كواسطة لأجل تعميق مسألة التكامل وتعزيزها على المستوى الجماهيري، وبالتالي يحدث حسب ايتزيوني مسألة الإسراع في تحقيق هدف التكامل وهذا ما نجده متجسدا في تجارب الدول المتقدمة، فدور هذه المؤسسات هو تعميق الثقة بين الحاكم والمحكوم هذا الحاكم الذي يمثل إرادة الجماهير على مستوى عملية التكامل في حين نرى هذا الجانب غائبا في تجربة الدول المغاربية. [97]

يعود هذا الانغلاق والتخوف من إعطاء مجال أوسع لحركة هذه المؤسسات على المستوى المغاربي إلى التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وهو السبب الرئيسي وراء فشل أية جهود نادت بالوحدة أو التكامل الاقتصادي، فلم تستطع الدول المغاربية أن تدرك أن أي عمل مشترك لابد له من تنازلات معينة لصالح مؤسسات العمل الوحدوي وهذا ما أكدت عليه الوظيفية بشقيها الأصلي والجديد لأجل نجاح عملية التكامل.

المطلب الثالث :ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

تعد منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات الامنية نظراً إلى خصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وخاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدولة المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن؛ حيث برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير في ما اصطُلح عليه،« الربيع العربي » وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في المغرب العربي، برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة المغاربية الجديد، أسهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مختلف الفواعل مهددة الأمن المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

---

[97] - المرجع نفسه .

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح الكثير من الإفرازات على بنية هذه الدول المغاربية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها، ولا سيَّما في ظل تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلي وإقليمي.

الوضع المقلق الذي باتت تعيشه المنطقة المغاربية من الجانب الأمني والسياسي، لم يعد مُثيرا الارتياح لدى الأنظمة وحتى الشعوب، فارتفاع مخاطر التهديدات الإرهابية وانتشار "الظاهرة الداعشية" أغلق الباب على ما خلفه من مرحلة "الربيع العربي" الذي كان حُلماً من أجل التغيير ومحطة للمطالبة بالإصلاح.. حتى باتت المنطقة تعيش أمام منعطفات حاسمة، وتحديات جديدة "لم تعد تناسب الأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية"[98] .

عندما اندلعت الانتفاضة التونسية التي أسقطت نظام زين العابدين بن علي عام 2011، مطلقة بذلك شرارة ما سمي بالربيع العربي، ساد الاعتقاد وقتها بأن التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة سوف تشجع التوجه الإصلاحي، مقابل التوجهات الراديكالية المتطرفة التي طبعت الخط العام في المنطقة منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبشكل خاص منذ تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى جماعة تابعة لتنظيم القاعدة الدولي، تحت مسمى"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، عام 2007. لقد اتجه العديد من الدراسات حول التطورات السياسية والأمنية في المنطقة إلى التأكيد على أن تلك الأحداث، التي سرعان ما عمت باقي بلدان المنطقة على تفاوت في ما بينها، ستعمل على كبح جماح الجماعات المسلحة ودفعها إلى التراجع إلى الخلف، بعد أن تحول الشارع إلى لاعب رئيسي في مسار الأحداث مع "الربيع العربي"، ودخول أطراف سياسية مدنية ساحة الحراك في المنطقة، مما بدا أنه يقطع الطريق أمام جماعات العنف المسلح[99].

غير أن تطورات الأحداث طوال السنوات الأربع الماضية، وخصوصا في الساحة الليبية، أظهرت أن الرهان على الاستقرار لم يكن صائبا، وأن ما سمي بالربيع العربي أضاف تحديات وأعباء أمنية ربما أكثر جذرية مما كان عليه الأمر قبل حقبة 2011، إذ يرى بعض الباحثين أن مرحلة الربيع

---

[98] - امحمد مالكي ،**الربيع العربي و تاثيراته على منظومة الاتحاد المغاربي** ،مأخوذ من موقع : http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/2/23. تاريخ الزيارة :20-04-2018 .20:00H.

[99] - توفيق المدني،و اخرون ،**الربيع العربي الى اين ؟ افق جديدة للتغيير الديمقراطي** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3 ،2012)،ص.149.

العربي كانت بمثابة"نقطة اللاعودة" بالنسبة للظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا، نظرا لما أتاحته من فرص أمام الجماعات المسلحة، نتيجة تردي الأوضاع الأمنية. فقد أصبحت المنطقة أمام بؤر توتر عديدة ومختلفة، إذ لم يعد التحدي ممثلا فقط في التداعيات الأمنية الخطيرة التي كان يطرحها وجود تنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء، بل أضيف إلى هذه البؤرة ما يجري في ليبيا من انفلات عسكري يهدد الاستقرار في باقي بلدان المنطقة، علاوة على الأزمة في مالي، وسيناريوهات التوتر التي تظل كامنة في الساحة الجزائرية، نتيجة حالة الاحتقان السائدة بين الإسلاميين المتشددين والنظام، والمخاطر المحتملة بخصوص التحول السياسي الحاصل في تونس.

لقد شكلت مرحلة"الربيع العربي"، سواء في المنطقة المغاربية أو المنطقة العربية بشكل[100] عام، مرحلة "انكفاء على الذات" لدى مختلف الأنظمة، فنتيجة للقلاقل والأحداث التي واكبت موجة الربيع العربي، شهدت أنظمة المنطقة حالة من الانكماش من أجل تدبير تكاليف المرحلة، أمنيا وسياسيا؛ بيد أنه بعد مرور أربع سنوات على بدء تلك الأحداث، واستمرار التداعيات المشار إليها، فإن هناك مراوحة ما بين استمرار حالة الانكفاء على الذات هذه لدى بلدان المنطقة، خصوصا في ظل استمرار القطيعة بين المغرب والجزائر بسبب نزاع الصحراء، وبين الحاجة إلى التنسيق من أجل مواجهة هذه التداعيات، في الوقت الذي أصبحت فيه التحديات الأمنية تتجاوز البعد القطري الضيق لتصبح ذات بعد إقليمي معقد.

في نفس السياق المغاربي وبالنسبة للجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا، فإن هذه الدول لم تشهد انتفاضات شعبية كبيرة إلا أنها عاشت بعض الحركات الاحتجاجية التي اضطرت الأنظمة إلى الإقدام على بعض الخطوات كانت في جلها إصلاحات ذات طابع دستوري. جل هذه التحولات كانت لها تأثيرات على التهديدات الأمنية السابقة حيث فاقمتها وأعطتها أبعاد جديدة كان أهمها تعميقها أكثر خاصة في ظل الدور السلبي الذي لعبته الأطراف الخارجية في طريقة معالجتها لتلك الأزمات.

---

[100]- ادريس الكنبوري ، التحديات الامنية الجديدة للمنطقة المغاربية . مأخوذ من الموقع :
https://www.hespress.com/orbites/255777.html. تاريخ الزيارة : 18-04-2018. 20:30H.

-مابعد الربيع العربي.. تنامي مؤشرات عدم الاستقرار:[101]

إذا كانت أحداث الربيع العربي، في المنطقة المغاربية، قد شكلت محطة للمطالبة بالتغيير والإصلاح والمزيد من الأساليب الديمقراطية بالنسبة لشعوب المنطقة، فهي أيضا شكلت رافعة من روافع تغيير التوازنات الإقليمية التي كانت سائدة طوال المرحلة السابقة. فالعديد من بلدان المنطقة عملت على القفز على التقاط الفرص التي أتاحتها تلك التحولات الإقليمية، وإعادة التموقع مجددا في المشهد الإقليمي الجديد، سواء في مواجهة الأطراف التقليدية المنافسة، كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب والجزائر، أو تحسبا لبروز قوى إقليمية جديدة.

غير أنه بدلا من أن تكون حقبة ما بعد الربيع المغاربي مرحلة التموقع الجديد لبلدان المنطقة، كانت على العكس من ذلك مرحلة تموقع بالنسبة للجماعات المسلحة، التي وجدت في خضم تلك التحولات مناسبة سانحة للإعلان عن ظهورها وانتشارها الجغرافي، على هامش الدولة الوطنية التقليدية، التي خرجت من تحولات الربيع أكثر تفككا أو ضعفا من ذي قبل. وتظهر لنا الفترة ما بين 2011، وهي سنة اندلاع الأحداث في تونس، ونهاية 2014، نموا كبيرا في معدل نشأة الجماعات المسلحة ذات التوجه السلفي الجهادي، بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نشأتها في السنوات العشر السابقة على تلك الأحداث. ففي أكتوبر 2011 أعلنت جماعة جديدة تطلق على نفسها إسم"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، عن وجودها من خلال تبنيها عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من إسبانيا وإيطاليا في محافظة تندوف الجزائري، وفي الشهر الموالي تم الإعلان عن نشأة حركة جديدة هي"حركة أنصار الدين" بتونس في نوفمبر 2011، وبعد شهر واحد، أي دجنبر من نفس السنة، أُعلن عن نشأة"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" التي تركز نشاطاتها على مالي؛ وخلال سنة 2012 أعلن عن نشأة عدد من هذه الحركات، من بينها"حركة الموقعون بالدم"، التي تركز نشاطاتها على كل الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا، وجماعة"أنصار الشريعة" وجماعة "عقبة بن نافع" التي تركز نشاطاتها في ليبيا، ثم جماعة"أنصار الشريعة" التي تشكل الفرع الليبي من تنظيم القاعدة؛ وخلال سنة 2013 أعلن عن ظهور تنظيم جديدة يطلق على نفسه تسمية"المرابطون"، يركز نشاطاته في عدد من بلدان منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وفي عام 2014 تم الإعلان عن تنظيم"جند الخلافة" بالجزائر.

---

[101]- المرجع نفسه .

فسحت أحداث الربيع المغاربي السبيل أمام بؤر جديدة للتوتر، ومثلت ليبيا بعد مقتل [102]زعيمها السابق معمر القذافي المنطقة الأكثر غليانا في المنطقة، بشكل يتجاوز الحدود الوطنية لهذا البلد المغاربي الواسع الذي يفتقد إلى سلطة مركزية ومرجعية سياسية واضحة. لقد أصبحت ليبيا منذ نهاية عهد القذافي فاقدة لكل مقومات الدولة ذات السيادة الترابية على أطرافها، حيث نزلت إلى أدنى مستوى من انعدام الأمن والاستقرار والفوضى. وتشير تقارير غربية إلى أن عدد الجماعات المسلحة المقاتلة في هذا البلد المغاربي، عقب نهاية النظام السابق، وصل إلى 1700 جماعة منتشرة في مختلف أنحاء البلاد.

أمام غياب قنوات الحوار السياسي بين الأطراف المتناحرة، وهيمنة الحساسيات القبلية والجهوية، أصبحت ليبيا «حكومتين وبرلمانين في بلد واحد"، وزاد من مفاقمة الأوضاع الأمنية دخول الجنرال المتقاعد خليفة حفتر على خط الاقتتال منذ ماي 2014، وإطلاق حملة عسكرية للقضاء على الجماعات المسلحة حملت إسم"الكرامة"، مما زاد في إشعال نيران المواجهة بين مختلف التيارات .

ويرى بعض الباحثين أن غرق الوضع الليبي في الفوضى، عقب تطورات الربيع العربي، يعد نتاجا لتداخل الأوضاع المحلية مع الأوضاع الإقليمية في سياق إقليمي جديد، فقد أصبحت ليبيا نقطة التقاء وتصادم للاستقطابات والمحاور الإقليمية بعد الثورات، وهو ما يعني أن حظوظ وقف الفوضى الحاصلة في ليبيا تظل مرهونة بالدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المحاور الإقليمية، وذلك بالتوازي مع المبادرات الداخلية في البلاد.[103]

التحول النوعي الذي حصل في هذه المرحلة يتمثل في إعادة التموقع بالنسبة لجماعات[104] مسلحة تقليدية في المنطقة، ذلك أن تطورات المشهد الأخير خلال السنوات الأربع الماضية بشكل خاص قد فتحت أمام هذه الجماعات مجالات جديدة للتحرك القتالي، وأتاحت لها فرصا غير مسبوقة في تنويع شركائها، بما نوع من أدوارها ونقلها من تنظيمات مسلحة تقليدية إلى تنظيمات دخلت في اشتباك مع التطورات الحاصلة في المنطقة. يتمثل هذا النموذج من التنظيمات الكلاسيكية في جبهة

---

[102] - ادريس الكنبوري، مرجع سبق ذكره.

[103] - يوسف محمد الصواني ، **الربيع العربي :الانتفاضة والاصلاح والثورة**،(بيروت :منتدى المعارف، 2013)، ص .10 .

[104] - خليدة كعسيس،**"الربيع العربي "بين الثورة والفوضى** .مجلة **المستقبل العربي** ، ع 421 ،ص.2 .

البوليساريو، إذ تشير تقارير عدة إلى أن هذه الأخيرة اندمجت في الصيرورة الجديدة للجماعات المسلحة في المنطقة عقب أحداث الربيع العربي، وباتت على تلامس معها. ففي شهر أوت من عام 2012، أقر مسؤول من الجبهة، هو محمد لامين بوهالي ، الذي يتولى مسؤولية «وزارة الخارجية" في ما يسمى «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، بأن هناك ما بين عشرين إلى ثلاثين صحراويا التحقوا بالجماعات المسلحة في إقليم الساحل، وخصوصا فرع تنظيم القاعدة في المنطقة، و"حركة التوحيد والجهاد".

في شهر يناير من عام 2014 أكد تقرير صادر عن"المركز الدولي لدراسات الإرهاب" التابع لمؤسسة " بوتوماك " للدراسات السياسية، أن العلاقة ما بين جبهة البوليساريو والجماعات المسلحة الجهادية في شمال إفريقيا قد بدأت عمليا منذ عام 2012، سنة بعد اندلاع أحداث الربيع العربي، وذلك بالتزامن مع نشوب المواجهات المسلحة في مالي بين الجماعات المسلحة والحكومة المركزية، وقال التقرير إن الجماعات الجهادية لا تجد أي مشكلات في تجنيد مقاتلين في صفوفها من الأفراد المسلحين المنتمين إلى جبهة البوليساريو والمقيمين في مخيمات تندوف.[105]

لقد أطلقت الأزمة التي اندلعت في مالي، على أثر الانقلاب العسكري في مارس 2012، دينامية متسارعة للتسابق على رسم مناطق النفوذ في القارة الإفريقية ما بين المغرب والجزائر. فبعد عقود طويلة من سياسة الإقصاء التي نهجتها الجزائر تجاه المغرب، من أجل قطع الطريق عليه أمام أي منفذ لتسجيل حضوره في القارة، وجد المغرب بعد تلك الأزمة الطريقة معبدة للعب دور رئيسي في المشهد السياسي والعسكري المالي، من خلال دعم التدخل العسكري الفرنسي في يناير 2013، مقابل الجزائر التي رأت في ذلك التدخل عرقلة لدورها التقليدي في الشؤون الإفريقية، وأحجمت من ثمة عن تأييد التدخل العسكري الفرنسي. وفي شهر نوفمبر 2013 أجتمع ما لا يقل عن تسع عشرة دولة إفريقية في العاصمة المغربية وخرجت بمبادرة أطلق عليها «إعلان الرباط"، لمحاربة الإرهاب في شمال إفريقيا.

شكلت هذه المبادرة منطلقا لعودة المغرب إلى القارة الإفريقية من بوابة الأزمة المالية، لكنها في ذات الوقت عززت من سياسة المحاور التقليدية في المنطقة، وكشفت وجود حالة من الانعزالية في

---

[105] - المرجع نفسه.ص.2.

السياسة الخارجية للجزائر تجاه شركائها الإقليميين المفترضين، ومن بينها المغرب، والاستنكاف عن معالجة الأزمات الإقليمية في إطار من الشراكة.

توجد منطقة المغرب العربي أمام منعطفات حاسمة، في ما يتعلق بالتحديات الأمنية ومخاطر التهديدات الإرهابية وارتفاع معدل تناسل الجماعات المسلحة المتطرفة، وهي تحديات جديدة لم تعد تناسب الأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية، نظرا لتشابك الظاهرة الإرهابية وتخطيها للحدود الوطنية المحلية، وحاجة هذه التحديات إلى وجود أنماط بديلة لمواجهته، على أسس من الشراكة والتنسيق والتعاون. [106]

وعلاوة على الطبيعة المتشابكة للجماعات الإرهابية في المنطقة، هناك سمة أخرى تتعلق بهذه الجماعات، وهي طبيعتها البشرية. فهذه الجماعات اليوم تتشكل من أفراد ينتمون إلى مختلف بلدان المنطقة، وهي تعمل وفق نمط فوق . وطني عابر للحدود، ولا تعترف بالأنظمة القائمة إلا بوصفها عقبات أمام تمددها العسكري. كما أن توسع «الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، المعروفة اختصارا بـ" داعش "، وامتداداتها إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، يضع بلدان هذا الجزء من العالم العربي في قلب التطورات الأمنية النوعية الجديدة، وفي غياب آليات جديدة ومبتكرة للتعاون والشراكة بين هذه البلدان فإن الظاهرة الإرهابية تظل مرشحة للتفاقم، أخذا بعين الاعتبار أن جزءا من النجاح الذي تحرزه هذه الجماعات المتطرفة يعود بشكل أساسي إلى الفشل في وضع استراتيجية جماعية للأمن الإقليمي لدى بلدان المنطقة.

بالإضافة الى الهجرة الغير الشرعية التي اثرت على دول المغاربية على مستويين الاول خاص بمواطنيها و الثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الافريقية ،حيث ان الدول المغاربية تشكل مصدر لهجرة غيرالشرعية نتيجة للاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة فيها ،كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من دول الصحراء الكبرى خاصة دول الساحل و دول الصحراء الكبرى .

---

[106] ـ عبد الوهاب حومد، **الإجرام السياسي .**(بيروت :دار المعارف، 1964)، ص.220 .

فإن استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية واللاجئين على حد سواء، أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين[107](الامراض ، الانتماء)، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب والجريمة المنظمة) نتيجة تزاوجها أو الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.

ويمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية لهذه الظاهرة كالاتي:

-إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطرا على عناصر الهوية الوطنية

-انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير الأخلاقية كالدعارة و غيرها.

-إمكانية استغلالهم أو الاختلاط بهم من طرف الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وكذا ممارسة أي نشاطات من شأنها أن تساعدهم على العيش أو توفير أموال[108] الانتقال، ومن بين النشاطات الأكثر انتشا را تزوير العملة، والتكسب عن طريق الشعوذة والسحر .

-الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة، سواء مع الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الإفريقية من ناحية أخرى، مثلما حدث مؤخرا بين الجزائر والنيجر، نتيجة رفض دولة النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم.

قد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب، وكان أخرها اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين إلى المغرب واستنكار ذلك، في حين اعتبرت الجزائر ذلك هجوما عليها ومحاولة تشويه صورة حقوق الإنسان والالتزامات الاتفاقية في هذا الشأن.

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يمثله نزوح اللاجئين من تأجيج مشاعر الانفصال، نتيج امتداد الإثنيات ما وراء حدود الدولة، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة، من شأنها تهديد أمن وحدة الدول،

---

[107] - توفيق رواية، **مشكلة اللاجئين في افريقيا :الأبعاد والملامح، وسبل المواجهة، قراءات افريقية**، العدد 01 ، ص.142 .

[108] - ادريس الكنبوري ،مرجع سبق ذكره.

وكمثال على ذلك حالة الطوارق في دول الساحل وإمكانية انتشار عدوى التذمر والتمرد إلى دول المغرب العربي، خاصة ليبيا والجزائر.

المبحث الثاني : التحديات القانونية و المؤسستية :

المطلب الاول : المعاهدة و محتواها :[109]

منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة تشوبها الكثير من العيوب و التي قد تؤثر على مسيرة الاتحاد وهذا ما جعل مجلس الرئاسة في دورته الأولى يصادق على التعديلات المقترحة بشأنها، لكن هذه التعديلات لم تمس إل الهياكل بينما القضايا الأخرى كالعضوية و مبدأ اتخاذ القرارات و سريان الاتفاقيات بقيت كلها مغيبة.

الفرع اول: مفهوم الاتحاد و كيفية اكتساب أو فقدان العضوية.

على عكس بقية التجمعات الإقليمية لم تحدد المعاهدة المقصودة باتحاد المغرب العربي و الدول المشكلة له و ان كان يفهم ضمنيا ان الاتحاد يتكون من الدول الخمسة التي حضرت القمة التأسيسية و امضت المعاهدة، اما عن العضوية فتركت مفتوحة للدول العربية و الافريقية الرغبة في الانضمام دون تحديد الكيفية و الإجراءات و اكتفت بالشارة إلى وجوب إجماع الأعضاء الأصليين و حدث و أن اصطدم اتحاد المغرب العربي بهذه القضية و لم يتوصل إلى اتخاذ قرار بشأنها و هذا نتيجة الفرا غ القانوني.

في أبريل 1994 تقدمت مصر بطلب رسمي للانضمام لا لتحاد كعضو مراقب و باعتبار المسألة من اختصاص مجلس الرئاسة فقد عرضت عليه في الدورة السادسة (تونس– أبريل 1994)غير انه أحالها على مجلس وزراء الخارجية لدراستها و تقديم المقترحات بشأنها ليطرحها في دورته السابعة، و رغم تأييد البعض للطلب و تحفظ و معارضة البعض الاخر الى ان عدم نص المادة السبعة عشر على صفقة العضو المراقب وضعته في مأزق، و على الرغم من ذلك وجه مجلس وزراء خارجية الاتحاد دعوة رسمية لوزير خارجية مصر عمرو موسى لحضور أشغال دورته السادسة عشر بتاريخ 7 سبتمبر 1994 و هي الدعوة التي احتجت عليها تونس ورات في ذلك من صلاحيات مجلس الرئاسة[110].

---

[109] - محمد امين لعجال اعجال ، مرجع سبق ذكره .ص.25.

[110] - صبيحة بوخوش ،.مرجع سبق ذكره ،ص ص .384،385.

طلب الانضمام هذا اثار أشكال قانونيا لا نه يتطلب تعديل المادة السابعة عشرة مادامت المعاهدة تنص على امكانية قبول اعضاء اخرين و ازاء هذا المأزق كلف مجلس وزراء الخارجية الأمانة العامة بإعداد دراسة قانونية حول مسالة الانضمام و هذه الأخيرة كلفت بدورها خبيرا مغربيا جامعيا بإنجاز هذه الخبرة القانونية.

اسفرت نتائج الخبرة على ما يلي:

* إما تعديل المادتين الحادية عشرة و الخاصة بتركيبة الأمانة العامة للاتحاد و إضافة المادة السابعة عشرة مكرر تتضمن شروط الانضمام و شروط المراقب

* او توسيع نطاق المادة السابعة عشرة لكي يتم بصفة موجزة توضيح قواعد الانضمام و كذا الإشارة الى امكانية طلب صفة مراقب للدول و المنضمات.

هذا فيما يتعلق بمبدأ اكتساب العضوية، اما عن فقدانها فلم تتم الإشارة اليها و لم تعثر حتى في مقترحات الآمين العام إلى صالح المنظومة الاتحادية حتى و ان لم تعد ترغب في ذلك. إن غياب مثل هذا المبدأ جمد الاتحاد اكثر من 24سنة فلو تضمنت المعاهدة اشارة إلى إمكانية الانسحاب او فقدان العضوية لأي سبب كان لتمكن الاتحاد من مواصلة مسيرته في حالة اعتراض عضوألي سبب كان مثل ما حصل مع المغرب.

الفرع الثاني:مركزية القرارات :[111]

حسب المعاهدة فان القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة و لا يحق لأي هيئة اخرى القيام بذلك بل ان المعاهدة لم تشر حتى الى فكرة التفويض، و عليه فان كافة الهيئات الأخرى يتوقف عملها عند اعداد و انجاز دارسات دون تنفيذها او متابعتها بما في ذلك مجلس وزراء الخارجية الذي كما سبق الذكر يتمتع بصلاحيات واسعة، غير ان عدم منحه سلطة اتخاذ القرارات جعله في مرتبة ادنى و هذا الوضع ساهم في عرقلة الاتحاد و خاصة و ان مجلس الرئاسة يجتمع منذ 1994.

[111] - معاهدة مراكش , مرجع سبق ذكره , 17 / 02 / 1989 , الملحق رقم.

المطلب الثاني:تحيين النصوص القانونية (قاعدة الاجماع).[112]

بالنظر الى الفترة التي اصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد و التي تقارب العشرين سنة ،نجد ان الاوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي و المعضلات الاقتصادية و ضغط المجتمع الدولي و التكتلات الاقتصادية الكبرى ،فقد حان الوقت لتحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية و الدولية ،حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضوة ،الامر الذي يشكل عائقا امام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد ، و التي تبقى رهينة ظروف كل دولة ،و بالتي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك و تعطل مسيرته للتكامل .

كما يلاحظ ان الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد كان قليلا ،نتيجة ان معظم الاتفاقيات بقية بدون تنفيذ و ذلك لان الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لاجراءاتها التشريعية ،و في هذا المجال يمكن تعداد مايلي :

انه منذ بين 37 اتفاقية مبرمة ،نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي فالجزائر قد صادقت على 29 اتفاقية ،بنما نجد تونس قد صادقت على 26 اتفاقية ، و ليبيا 25 اتفاقية ،موريتانيا 19 اتفاقية ،المغرب 05 اتفاقيات ،و بنظرة فاحصة يمكن استنتاج ان هناك اجماع فقط على 05 اتفاقيات لكل دول المغاربية و هذا العدد قليل بالنظر الى الطموحات و المصير المشترك ،و هذا مرده الى قاعدة الاجماع .

هذا بالاضافة الى التصديق غلى الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة ،يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي و اطرافه الدولية ،مما يستوجب عملية تعديلها.

بالاضافة ان الاختلاف في النظم و القوانين و اللوائح الادارية بين المغرب العربي ، يعتبر عائقا كبيرا امام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ،اذ لاتسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل اقاليم الدول الاعضاء الى اذا صدرت في شكل تشريعات وطنية ،و هذا حرصا على سيادتها مما يؤدي الى اضعاف سلطة الاتحاد و تقيدها و الحد من فعاليتها .

---

[112] - محمد امين لعجال اعجال،مرجع سبق ذكره .ص ص .20.21.

قاعدة الاجماع:[113]

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يعد عقبة أمام اتخاذ أية قرارات لأنها قاعدة تقليدية عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، ونظرا لصعوبة التطبيق العملي لهذه القاعدة تخلت عنها معظم المنظمات الدولية لتحل محلها قاعدة الأغلبية وأخذت الدول المغاربية في تجربتها الوحدوية بقاعدة الإجماع، هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات إلا بعد الموافقة الجماعية، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من المشاريع وإفساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد جعل مجلس الرئاسة يحرص على إصدار قرار بالاجماع، فإنه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات دول الاتحاد، وينتهي الأمر إلى إصدار قرار مطاط يخدم جميع لاتجاهات وجميع الأغراض مما قد يفقده حقيقة الأمر كل فعاليته وقيمته ولا يجد طريقه للتنفيذ.

المطلب الثالث : البناء المؤسساتي للاتحاد.

لم تمنح الدول الإفريقية لمؤسسات التكامل قدرات تكسبها الفاعلية، وتكفل تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت ا الحكومات، وتتمثل أهم مآخذ الأطر المؤسسية في حجب لسلطة فوق الوطنية، وما يقترن ا من قيام مؤسسات تشريعية وقضائية، وهي أمور ساهمت في نجاح الجماعة الأوروبية، زيادة على قصور شديد في الموارد المالية التي تعتمد على اشتراكات الدول الأعضاء، مما يحول دون قيام المؤسسات بالأدوار المنوطة ،كما يلاحظ غياب التنسيق بين الأجهزة والهيئات المعنية في الدول الأعضاء على كافة المستويات، زيادة على عدم استمرارية إدارة الأطراف، نظرا للتغييرات الدورية للموظفين العاملين في مؤسسات التكاملية، والإفراط في قيادتها العليا وشغلها وتعيينها على أسس سياسية فهناك انتشار للمحسوبية والوساطة في تعيين العاملين بأجهزة. المنظمات الإقليمية، دون أن ننسى أن توزيع هذه الوظائف يكون بين الدول الأعضاء التي تعمل عل الحفاظ على نصيبها، بغض النظرعن المؤهلات والخبرات اللازمة للوظيفة، خاصة وأن هناك إحجام للكفاءات عن العمل في مؤ سسات التكامل، لرغبتها في شغل مناصب عليا في دولها، وقد تفضل الدول الاستئثار بالكفاءات العليا للعمل في مؤسسات الوطنية، مما أدى إلى إضعاف كفاءة العمل فيها، مما ينجم عنه صعوبة

[113] - صبيحة بوخوش ، مرجع سبق ذكره.ص.386.

متابعة ملفات التكامل، خاصة في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي.

دون أن ننسى أن غياب السلطة فوق الوطنية مسؤول عن ضعف الالتزام بقرارات التكامل، وغياب الديمقراطية وسيادة القانون عن المستوى القطري يجعل من المتعذر إنشاء برلمان إفريقي منتخب أو إيجاد محكمة عدل افريقية، وفي حالة وجودها فإنها تعاني من ضعفها بالقياس إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فليس من حق محكمة حقوق الإنسان صلاحية النظر في قضايا يرفعها الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، من دون موافقة الحكومة التي تجري مقاضاتها، كما أن البرلمان له طبيعة استشارية فقط في البداية ويتحول في النهاية إلى جهاز تشريعي وهو أمر بعيد المنال حاليا كما أن شح الموارد المالية لوجود عبء مالي للمساهمة في تمويل أجهزة التكامل، زيادة على الخسارة من غياب التكامل الفعال، وعدم الوفاء بالالتزام بالسياسات أو بالحصص المالية ، لتراكم المتأخرات المستحقة لأجهزة التكامل، يؤدي إلى البحث عن تمويل خارجي مع ما يصحبه من تدخل أجنبي، وأدى ضعف نظم المقاصة التي أنشأتها بعض التجمعات لمواجهة عدم تمتع العملات الوطنية بقابلية التحويل، إلى استمرار الصعوبات النقدية كعائق أمام التبادل البيني.[114]

كذلك يؤدي ضعف التشاور الداخلي بين العاملين والوزراء بشأن قرارات التنظيمات الإقليمية، وغياب المتابعة من جانب الوزراء القطاعيين للقرارات التي تتخذها اجتماعات الرؤساء، إلى حدوث تضارب بين المؤسسات على المستوى الإقليمي، وازدواجية وزيادة الاجتماعات المكلفة، وعدم تضمين الاتفاقيات الإقليمية في السياسات القومية أو القطاعية لدول التكامل

[114] - المرجع نفسه ، ص 390.

المبحث الثالث :التحديات الاقتصادية:[115]

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية باختلاف طبيعتها الهيكلية، ويعود هذا لاختلافها في التوجهات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها كل دولة بعد الاستقلال، خاصة في مرحلة الستينات والسبعينات، حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق ما انعكس سلبا على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، كما أن التوجه القطاعي المختلف من بلد لآخر كان له تأثير عكسي على المستوى التنموي ، ضف إلى ذلك ضعف القاعدة الانتاجية والتوجه الخارجي من أجل التنمية الاقتصادية، إذ أصبح المغرب العربي رهانا تنافسيا استراتيجيا بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات التنافسية تجاه دول المغرب العربي.[116].

سنعرض في هذا المبحث اهم التحديات الاقتصادية و التي من ابرزها التحدي التجاري و العلمي و التكنولوجي و الحواجز الجمركية .

المطلب الاول :التبادل التجاري.[117]

تعتبر الدول المغاربية من الدول المفتوحة على العالم الخارجي وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي، ونتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو ثلاث سلع على الأكثر باتجاه الدول الأوروبية.

كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا، كالمنتجات التكنولوجية والغذائية، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض نوع من التبعية المستديمة تجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.

---

[115] عائشة مصطفاوي،**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات و التحديات)**.(الجزائر:مذكرة ماستر،جامعة الوادي،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،2013).ص.101.

[116] - عائشة مصطفاوي،مرجع سبق ذكره ،ص. 102.

[117] - لعجال اعجال محمد امين ،مرجع سبق ذكره ،ص.30.

تتضمن مسألة التحديات التجارية في دول المغرب العربي بعدين أساسيين: بعد داخلي بيني،وبعد خارجي يتعلق بالتجارة الخارجية لهذه الدول.

1-انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية:

تماثل هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات المغاربية يعتبر كأحد التحديات والمعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية لأنها منتجات متنافسة فيما بينها حيث تسعى كل دولة للمحافظة على ما أحرزته من تقدم في مجالات التصنيع القائمة، والتي يصعب قبول أي تهديد لها وقيام تكتل إقليمي على حسابها، لذلك يلاحظ لجوء الدول المغاربية إلى المغالاة في استخدام الإشتراطات الخاصة بالمواصفات والمقاييس، وتعقيد الإجراءات الجمركية، فضلا عن طلب المزيد من الإستثناءات وتوفير قدر كبير من الحماية لتلك الصناعات. ويفسر هذا الوضع واقع التجارة البينية المغاربية والتي لا تتجاوز 5 % من نسبة التجارة الخارجية لدول المغرب العربي المقدرة بنحو 84 مليون دولار سنة 2002 م، في حين تقدر التجارة البينية غير الرسمية ب 5 بليارات دولار نتيجة القيود الصارمة المفروضة من قبل الحكومات المغاربية فتلجأ لمثل هذه السبل.

والمفارقة العجيبة أن هيكل مبادلات المغاربة يمر في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5 % من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2,5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2 % من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا 10 بلايين دولار نتيجة غياب أية إستراتيجية للتكامل بينها والإعتماد على الإتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج وهذا ما يعني أن الدول المغاربية عاجزة حتى على التنسيق التجاري فيما بينها.[118]

[118] - كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره ،ص ص .141.142.

2-استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية لدول المغرب العربي:

تعد دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعامل مؤثر في موازين الإقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي.

ونتيجة لمحدودية صادرات دول المغرب العربي، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع بإتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا الجزائر وليبيا (المحروقات، البترول و الغاز، تونس والمغرب (الصناعات التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب، تونس وموريتانيا (منتجات الصيد البحري والمواد المنجمية)، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الإقتصاديات المغاربية بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة ا لإتحاد الأوروبي.

يستحوذ الإتحاد الأوروبي على حوالي 73 % من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72 % من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر 78 % من صادراتها إليه وتستورد الجزائر 58 % من وارداتها منه وتصدر إليه 62 % من صادراتها، كما تستورد المغرب 70 %من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر إليه 60 % من صادراتها، وتستورد موريتانيا 53 % من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر إليه 72 % من صادراتها، ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة وهذا الوضع بالنسبة للاقتصاديات المغاربية يجعلنا نتكلم عن درجة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول وما يمثله من مخاطر وتهديد للاقتصاد المغاربي الهش أمام المنافسة الشديدة ل لاقتصاديات الخارجية المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد بلغت نسبة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول ، %على الأسواق العالمية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 م ما يلي تونس 82,1 % الجزائر 53,8 % ، ليبيا 42,5 % ، المغرب 54,3 % ، موريتانيا وهي الحالة الشاذة حيث بلغت درجة .(وهذا ما يعني

انكشافها) الانفتاح فيها أكثر من 100 % فقد مثلت درجة الانفتاح فيها 116.1% الكلي على التقلبات الاقتصادية العالمية. [119]

وعليه واعتمادا على ما تقدم يمكن القول بأن الاقتصادات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، وقد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة الاعتماد على الدول الغربية في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، وكذلك استيراد حاجاتها الغذائية من هذه الدول بمعنى تبعيتها التكنولوجية التقنية الفنية والغذائية للخارج، حيث أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغاربية وذلك بسبب الزيادة السكانية فقد وصلت فاتورة الواردات لدول اتحاد المغرب العربي لعام 1995 م حوالي 5 مليار دولار نصف هذا المبلغ من نصيب الجزائر التي بلغت وارداتها من الحبوب 80 % من استهلاكها و 70 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب، وبذلك تكون نسبة مجموعة المواد الغذائية المستوردة إلى مجموعة الواردات 26 % للجزائر وليبيا و 15% للمغرب و 30 % لكلا من تونس وموريتانيا. فهي دول عاجزة حتى على تحقيق اكتفائها الغذائي مجتمعة أو منفردة.

* **هناك معوقات ظرفية اخرى للتكامل الاقتصادي المغاربي** :منها مشكلة البطالة التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، ففي الج ا زئر بلغت 28% و 21% في المغرب، 16% في تونس 127 ، قرابة 15% في ليبيا، و هذه الظاهرة لها آثار اجتماعية و اقتصادية تضعف من المكاسب الاقتصادية التي تحققت في الدول المغاربية.

أيضا هناك مشكلة المديونية الخارجية و التي ادت الى ازمات اقتصادية و اجتماعية حادة، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، ما ترتب عنه اتباع سياسات التصحيح الهيكلي كما سبق الاشارة إليه، إذ تشير الاحصائيات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ان المديونية في كل من الجزائر و تونس قد بلغت 22.6 مليار دولار و 13 مليار دولار على التوالي في

---

[119] - جمال عمورة , هلال رحمون , **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** (الجزائر:دار الهدى،2005)،ص ص .531.532.

حين وصلت مديونية المغرب و موريتانيا الى 14 مليار دولار و 1.5 مليار دولار على التوالي و ذلك وفقا لتقارير عام 2002.[120]

المطلب الثاني:التحدي التكنولوجي و العلمي:

لن يتمكن الاتحاد المغاربي من التأثير في العلاقات الدولية الا عبر التحكم في التكنولوجيا و استخدامها في تحقيق التنمية المشتركة للأقطاب المغاربية ،لكن الاتحاد المغاربي على مستوى الجماعي يعاني من ضعف التنسيق في ميدان الصناعي فهناك ثلاث انماط للتصنيع في المغرب العربي تتميز بضعف التنسيق ،فالنمط الاول هو النمط التونسي المغربي الذي يرتكز على التصنيع الموجه الى السوق المحلية ،ومع الانفتاح على السوق الدولية عبر تشجيع التصدير اصبح الاهتمام منصبا على الصناعات تحويلية و صناعات استخراجية موجهة نحو الخارج ،اما النمط الثاني تمثله الجزائر عبر الصناعات الثقيلة –تحويل الخدمات و الصناعات بترولية و غازية موجهة الى الخارج آما النمط الثالث فهو موريتاني – ليبي يتمثل في الاعتماد على الصناعة ،هذا بالإضافة الى السياسة الحمائية التي تفرضها دول المغرب العربي على قطاعاتها الصناعية ما يؤثر سلبا على تطوير الصناعة الجماعية المشتركة في ايطار الاتحاد .[121]

ضعف الاتفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي و التحكم في التكنولوجيا ،فلا يمكن تحقيق تنمية لاقليم المغرب العربي دون التحكم في هذا المجال و تطويره ،عبر مشاريع البحث التي تختص اولا بحل مشاكل الاقتصادية ،و كذالك استخدام التقنيات الحديثة بهدف الاقتصاد في الموارد المالية و الطاقوية لمسايرة انماط التنمية المتقدمة

نجد تونس تحتل المرتبة الاولى من حيث الانفاق على البحث العلمي حيث تنفق 25.1% من دخلها القومي كون اقتصادها يرتكز على الخدمات بدرجة اولى ،ثم تليها ليبيا –سابقا–4 % و الجزائر و المغرب ب 2 % هذا يعود الى عدم التقدير لقيمة البحث العلمي.

الخلل يعود الى عدم انخراط الجامعة في المغرب العربي في نظام ابتكار يحظى بدعم قوي من الدول باتشارك مع قطاع الخاص و القطاع التربوي ،و قد وفرت العديد من الدراسات و التقارير اتي

---

[120] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد , سبتمبر 2003 , ص. 15.

[121] - لعجال اعجال محمد الامين ، مرجع سبق ذكره ،ص ص .29.30.

اجريت مؤخرا حول التاخر العلمي و التكنولوجي في بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا ادلة كثيرة على ان مؤسسات العلوم التكنولوجية القائمة هي ذات طاقة انتاجية ضئيلة ،فهي جميعا معزولة عن بعضها بدلا من ان تشكل شبكة متطورة مندمجة في كل اقسام الاقتصاد بحيث توفر له القدرة على الابتكار .

نظرا الى عدم وجود اهداف علمية و تكنولوجية قومية محددة ولاسياسات عامة لدعمها ،فانه يبدو ان تشتت مؤسسات العلوم و التطوير يعيد انتاج نفسه على نحو دائم،وهكذا فان فائدتها لا تظهر مباشرة و التمويل الذي يكرس لها هو يالتالي منخفض ،كما ان التواصل شبه منعدم بين المؤسسات التعليمية و جمعيات و ارباب العمل و نقابات اصحاب المهن الحرة و النقابات العمالية ،ولاتوجد الية للتشاور بين الدولة و ارباب العمل وجمعيات اصحاب المهن الحرة و نقابات العمال .ويمكن ان يعزي ذلك الى غياب هدف امتلاك التكنولوجيا الصناعية و نشرها لدى سائر فئات المجتمعات المغاربية ،وكذلك انعدام وجود ايستراتيجة صناعية شاملة او سياسة بحوث و تطوير لتحقيق هذه الاهداف .[122]

المطلب الثالث :الحواجز الجمركية و التجارة الموازية.[123]

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي .

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين دول المغرب العربي على غرار ما هو معروف عند مجموعات وتكتلات اقتصادية أخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية بينية متطورة .

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة تبادل السلع والخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن دفع تكاليف السلع المستوردة، إضافة إلى فحص جميع البضائع . بدلا من عينات منها وهذا ما يأخذ وقتا طويلا. اضافة الى الاثار التي تترتب عن التجارة الموازية و التي لها اخطار متعددة الابعاد فهي لم تترك مجالا اجتماعيا ولا قطاعا اقتصاديا الى و استهدفته.

---

[122] - مرجع نفسه ،ص .30.

[123] - المرجع نفسه ،ص .32.

فقد أثرت سلبا على المقدرة الشرائية العامة نظرا لأنها احد أسباب ارتفاع الأسعارلمساهمتها في إعاقة الأسواق والسلطة التنفيذية على تعديل الأسعار بالشكل المجدي وفي إضعاف النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني وكذلك في تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي كما كان لبعضها الأثر الضار على صحة المستهلك وما يعنيه ذلك من عبث بالرأس المال البشري باعتباره أهم عنصر من عناصر الثروة لمجتمعنا وعلى الوضع الأمني والاستقرار عموما لما ألحقته من اضطراب في السياسات العامة للسلطة التنفيذية وإفقادها الفاعلية المطلوبة والنجاعة المرتقبة في حماية المستهلك وحسن إدارة الشأن الاقتصادي إضافة إلى عوامل أخرى كما عمقت تهميش الجهات المحرومة.

وبتفاقم التجارة الموازية يتراجع الاستثمار الداخلي الموجه للأسواق المقننة سواء كان محليا وأجنبيا لاستقطابها لجزء هام من الطالبين للسلع والبضائع داخليا وما لذلك من خسارة في خلق مواطن شغل إضافية وبأعداد هامة تفوق بكثير ما يوفره ذلك النوع من التجارة وتأجيل غير محتمل لجلب الاستثمار والمستثمرين.[124]

ولا تشمل السوق الموازية على بائعي الرصيف فقط ، بل حتى المؤسسات الانتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية ، و شبه الجبائية ، من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون و هذا مرتبط اساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل ،فعدم التسجيل القانوني يؤدي الى فرض غرامات و عقوبات و لكنها جد منخفضة مقارنة بالأرباح المحققة ، و هو عامل مشجع للولوج في مثل هذه الاعمال .

[124] - نجم الدين غربال ،**التجارة الموازية "الاثار و الحلول"**،ماخوذة من الموقع :
http://www.utica-sfax.org/index.php?page=details&id=6 ، تاريخ الزيارة :2018./04/16 :45H.19.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص ان الدول المغاربية ما تزال متفرقة في ظل ظروف و تحديات داخلية و التي من ابرزها التحديات السياسية و القانونية والاقتصادية ،عملت هذه المعيقات على عرقلة و تعطيل مسار الوحدوي المغاربي، وجعلته يتوقف عن اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وعليه فالتكامل المغاربي في ظل هذه المعوقات لم يعد مجرد شعار يرفع بل أصبح ضرورة حتمية على شعوب هذه الدول و على حكامها تقع مسؤولية تحقيقه بكل الوسائل خاصة و أنها تملك امكانيات ضخمة من موارد طبيعية زراعية معدنية و طاقوية و بشرية و تجارية تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية .

الفصل الثالث :

التحديات الإقليمية و الدولية

تعددت التحديات و المشكلات المانعة للتكتل والتكامل المغاربي وأخذت اتجاهات عديدة تراوحت بين تحديات الامنية اقليمية ، حيث اثرت بشكل كبير على العمل المغاربي والتي حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح المجموع في مواجهة العالم الخارجي هذا يأتي في ظل الوقت الذي تكتلت فيه أوروبا الغربية سياسيا واقتصاديا وفرضت نفسها على عالم اليوم ،اضافة الى تحديات دولية و التي تضع المغرب العربي كرهان للسباق والتنافس الاقتصادي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، غير أن التنافس أكثر حدة في المجال الاقتصادي تحت مسميات الشراكة، وأمام هذا التسابق الأوروبي الأمريكي على المنطقة وجدت دول المغرب العربي نفسها في علاقات شراكة تمثل تحديا كبيرا لها.

–ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل الى ذكر اهم التحديات الاقليمية و الامنية و التحديات الخارجية .

المبحث الاول :التحديات الامنية الاقليمية :

لقد شهدت مسيرة التكامل المغاربي عدة معوقات ظرفية منها ماهو امني داخلي و منها ماهو اقليمي ،حيث افرزة العديد من الازمات و التهديدات التي اعاقة سيرورة الاتحاد و التي نذكرها فيمايلي:

1:الازمة الجزائرية (1992–1999)، 2: قضية لوكربي ،3:قضية الصحراء الغربية ،4:ثورات الربيع العربي (تونس ،ليبيا).

المطلب الاول:الازمة الجزائرية(1992–1999):[125]

عرفت الجزائر اواخر سنة 1980 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة الاوضاع المزرية في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي ،مما نتج عنه و كرد فعل النظام الحاكم اصلاحات سياسية توجها دستور 23 فبراير 1989 و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 5 جويلية 1989 و فتح مجال التعددية السياسية مما نتج عنها ظهور اكثر من 40 حزب سياسي في ظرف وجيز حولت الأزمة من اقتصادية و اجتماعية إلى أزمة سياسية و تزامنا مع توقيع معاهدة الاتحاد المغاربي كانت الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي.

حيث عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 م، وعلى الرغم من أن الوجه السياسي للأزمة ليس إلا أحد أوجهها ذلك أن تلك الأزمة كانت متعددة الأوجه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الأمر الذي أربك الأوضاع في هذا البلد المغاربي، وهو ما انعكس بالسلب على اتحاد المغرب العربي من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: إن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد ما زاد في جمود هذه المؤسسات.

الوجه الثاني : لتأثير أزمة الجزائر الداخلية في مسيرة اتحاد المغرب العربي، فتتمثل في تخوف أعضاء دول الاتحاد من انتقال الأزمة الجزائرية إليها، مما جعلها تعمل على التقليل من دخول

[125] ـ ولد السالك ديدي، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل** ،(المستقبل العربي.ع 312 . 2005)، ص ص، 52 . 69.

الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي ،وهذا ما يعني غياب عنصر الاتصال والمبادلات الذي يؤدي إلى تماسك وديمومة العملية التكاملية ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول إلى الوصول إلى الشعور بالإحساس بالانتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة التي يهدف التكامل إلى تحقيقها داخل رقعة جغرافية معينة، والتي يفترض أن تكون منطقة المغرب العربي، لكن الأمر اختلف حيث واجهت الجزائر أزمتها منفردة أمام تخلي مغاربي صريح خوفا من انتقال الأزمة وهذا ما يعني انعدام روح التضامن بين الدول والشعوب المغاربية وغياب أبرز دعائم التكامل عند دويتش الاتصال وعنصر المبادلات التجارية ولعل الجمود الذي عرفه الإتحاد في هذه الفترة انعكاس واضح لغياب هذين العنصرين.

الوجه الثالث : لدور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل الإتحاد، فيتعلق بموقع الجزائر

الجغرافي فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي بالإضافة إلى الوزنها السكاني و الاقتصادي، مما يعني .(أنه من المستحيل تقدم التكامل المغاربي بدون الجزائر .

هذا الوضع المتردي و تنامي ظاهرة الإرهاب اتخذه المغرب ذريعة للحد من تدفق الجزائريين , إذ أقدم في أوت 1994 على فرض تأشيرة الدخول على كل مواطن جزائري حتى وان كان يحمل جنسية أخرى.

هذا في حقيقة الامر ما هو الا ردة فعل على موقف الجزائر المساند للصحراء الغربية فحادثة فندق أطلس بمراكش و التي أتهم فيها الجزائريون جاءت مباشرة بعد رفض الجزائر حل لجنة تصفية الاستعمار في إفريقيا على اعتبار ان هناك منطقة محتلة و هي الصحراء الغربية.[126]

المطلب الثاني: ازمة لوكربي.

[126] - جريدة العلم المغربية , **لسان حال حزب الاستقلال** , ع 16182 , 18 - 08 - 1994

في يوم الأربعاء 21 / 12 / 1988 انفجرت الطائرة البوينغ 747 ، التابعة لشركة[127]PAN AMERCAN WORLD AIR LINES، أثناء تحليقها فوق قرية لوكيربي LOCKERBIE ، الواقعة في مدينة دمفريز وغالوأي الأسكتلندية غربي إنجلترا .وقد نجم عن الحادث موت 259 شخصا هم جميع من كان على متن الطائرة و 11 شخصا من سكان القرية حيث وقعت وبلا سابق إنذار صدر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في 13 / 11 / 1991 أمرا بالقبض على مواطنين ليبيين يشتبه في مسؤوليتها عن تفجير الطائرة؛ كونهما يعملان بمكتب شركة الخطوط الجوية الليبية بمطار لوقا بمالطا.

عملت الدولتان على إصدار قرار من مجلس الأمن يدين ليبيا، وبالفعل تم إصدار قرار في 31 /3 /1992 يحمل الرقم 748 بأغلبية 10 أصوات بينها دولة عربية، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، يوجب على ليبيا الاستجابة لطلب الدولتين، ويهدد بفرض عقوبات عليها من بينها حظرالطيران منها وإليها ،وقد رفضت ليبيا الاستجابة لهذا القرار، وتم فعلا توقيع العقوبات في الموعد المضروب كأجل نهائي، وهو 15 / 04/ 1992 ،لم تستجب ليبيا لمطالب الدولتين التي اكتسبت طابع الدولية.

حصلت ليبيا على دعم الدول العربية ممثلة في جامعتها، لتي شكَّلت لجنة سباعية دائمة لهذا الغرض ، وحصلت على دعم دول عدم الانحياز ،ولعل أهم دعم حصلت عليه كان من الدول الإفريقية ،التي قررت في قمتها التي انعقدت في عاصمة بوركينا فاسو (واقادوقو)في 10 / 1998/09 كسر الحظر المفروض على ليبيا ،بحلول شهر سبتمبر من نفس العام مالم يستجاب إلى مطالبها .عندها قبلت الدولتان في 24 / 08/ 1998 بمحاكمة الليبين في بلد ثالث (طلب ليبيا) هي هولندا ؛حيث وافقت ليبيا وبعد إجراءات استمرت فترة بدأت المحاكمة بهيئة مؤلفة من ٣ قضاة ،وعقد ت مداولات استمرت 84 يوما من المرافعات القانونية.وفي 31 / 01/ 2001 أدانت المحكمة أحد المواطنين استنادا على قرائن ظرفية ، وبرأت الآخر .وعلى خلفية هذا الحكم دخلت الدولتان في مفاوضات مع ليبيا أسفرت عن الوصول إلى تسوية تدفع بموجبها ليبيا تعويضات إلى أسر الضحايا وتعلن مسؤليتها عنأ عما لموظفيها، وهذا ماتم بالفعل.وعلاقة الدولتين وليبيا الآن على درجة من الوئام لم تعرف منذ زمن.

---

[127] ـ لعجال اعجال محمد الامين ،مرجع سبق ذكره ،ص.23.

طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس[128] الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن << كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى >> ، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع دول المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشط وقمة تونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها.

قد ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي والمسار التكاملي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، وكانت بمثابة الضربة القاضية لمناخ التعايش الذي ساد علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات، لتعود من جديد الحملات الإعلامية المتبادلة وسياسة المحاور التي حكمت العلاقات المغاربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1995 م، احتجاجا منها عن مواقف الدول المغاربية وهذه المواقف المتباينة كانت من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الإتحاد وهو مجلس الرئاسة المسؤول الأول عن كل القرارات المهمة المصيرية في اتحاد المغرب العربي، لأن بقاء رئاسة الإتحاد عند الجزائر يعني تعطيل مسيرة الإتحاد نهائيا، وذلك ل لأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر أما عن خلفية الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هذا الحصار فهي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى الوصول إلى مغرب عربي موحد في المستقبل وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والمغاربية في المنطقة المغاربية.

وما يمكن أن نستخلصه من خلال حادثة لوكاربي وفرض الحصار على الجماهيرية الليبية هو أن التجربة المغاربية في التكامل بمرحلتيها الأولى من خلال اللجنة الإستشارية الدائمة 1964 م والمرحلة الثانية بإنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 م، لم تجد بيئة دولية حاضنة لمسار

---

[128] - Ridha Kefi : **le virage africain de Khaddafi.Jeune Afrique**. N° 2033-2034. Décembre 2000.p : 40-43.

التكامل، وهنا يغيب دور النخبة الخارجية في تسريع وتيرة التكامل حسب افتراضات ايتزيوني وإنما برز دورها في تعطيل وتوقيف مسار التكامل.

حيث لا تحبذ هذه النخبة الخارجية والتي تمثل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، قيام التكامل المغاربي والذي ترى فيه ما يضر وينقص من مصالحها ونفوذها في المنطقة، بمعنى عدم تطابق أهداف النخبة الخارجية مع أهداف النخبة الداخلية، فهي تفضل التعامل مع الدول المغاربية بشكل انفرادي وذلك بالتعامل معها من خلال اتفاقيات ثنائية.

المطلب الثالث:قضية الصحراء الغربية.[129]

تعد قضية الصحراء الغربية تحديا من أكبر التحديات التي تطرح على مستوى الساحة المغاربية، ولفهم حقيقة القضية يجب التطرق لخلفياتها وانعكاساتها السلبية على .التجربة التكاملية في المغرب العربي فالصحراء الغربية كانت تعرف باسم الساقية الحمراء و وادي الذهب، تقع في الناحية الغربية من افريقيا وتطل على المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال المغرب، ومن الجنوب الشرقي موريتانيا، ومن الشمال الشرقي الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 284 ألف كيلومتر مربع ، أما عدد سكانها فتقدرها جبهة البوليساريو بالساقية الحمراء ووادي الذهب بحوالي نصف مليون نسمة ، وأهم ما يميز هذه المنطقة الغنى بثرواتها الطبيعية .من البترول والفوسفات والحديد .

ترجع صلة اسبانيا بالصحراء الغربية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم الاتفاق في مؤتمر برلين 1884 بين الدول الاستعمارية على تقسيم منطقة المغرب العربي إلى مناطق نفوذ فيما بينها، فكانت تونس والمغرب والجزائر لفرنسا، ليبيا لإيطاليا، ومنطقة الصحراء الغربية لإسبانيا، وبناء على ذلك تم إنزال الجيش .الاسباني في المنطقة، ومن هنا سقطت المنطقة تحت الهيمنة الاسبانية .

إن الحدود الحالية للصحراء الغربية قد تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين اسبانيا التي كانت تحتل الصحراء الغربية وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا، وقد بدأت المفاوضات بين فرنسا وإسبانيا لوضع الحدود منذ 1886لكن الاتفاق تم في بداية القرن العشرين، إذ تم رسم الحدود جهة موريتانيا باتفاقيتي 27 جوان 1900 ، و 03 أكتوبر 1904 والتي تم تثبيتها في 1954 ، كما تم تحديد جهة المغرب بموجب معاهدة 03 أكتوبر 1904 ، والتي تعرف

[129] - كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره ،ص ص .133-134.

بالاتفاقية السرية بين فرنسا واسبانيا والتي أصبحت رسمية بعد توقيع معاهدة الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى سنة 1912 ، حصلت فيها اسبانيا على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة باسم الساقية الحمراء، ووضعت اسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها، كما أسست مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا.

وفي سنة 1966 عقد اجتماع دولي عرضت فيه قضية الصحراء الغربية على اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أصدرت قرار تدعو فيه الحكومة الاسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .

هذا ما جعل الدول المجاورة للصحراء الغربية (المغرب، الجزائر وموريتانيا) تنادي بضرورة خروج اسبانيا من الاقليم الصحراوي، كما شجع على تأسيس منظمة عسكرية صحراوية تدعى بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) بدعم من الجزائر.[130]

فالجزائر التي ساهمت في تأسيس جبهة البوليساريو تعتبر أن هذه الجبهة من حقها إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الغربية، فيما تعتبر المغرب وموريتانيا أن الصحراء أجزاء محتلة من أراضيهم 4،كما كان هناك اتجاه اخر يرى ان الجزائر كان لها مطامع بالإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية ويندرج اهتمامها بهذا الاقليم الصحراوي من أجل منفذ يمكنها من الوصول الى المحيط الاطلسي.[131]

وهكذا ولدت الخلافات بين كل من الجزائر والبوليساريو من جهة، وموريتانيا والمغرب من جهة أخرى، وفي 14 ديسمبر 1972 صدر قرار من الأمم المتحدة يدعو إلى تمكين سكان الصحراء الغربية من التعبير عن حقوقه بكل حرية، وجلاء القوات الاسبانية، وأعلنت اسبانيا عن استعدادها لتصفية الاستعمار من الصحراء طبقا لقرار الأمم المتحدة 1، وذلك بعد إجراء استفتاء، وقد أعلنت عنه في 20 أوت 1973 م واعترض عنه الملك المغربي لذلك أحيلت القضية لمحكمة العدل الدولية والتي أصدرت قرار في 16 أكتوبر 1975 على عدم وجود أية روابط قانونية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة، كما تعترف أيضا بحق سكان الاقليم في تقرير المصير والاستقلال، وبعد صدور حكم

---

[130] - صبيحة بوخوش ، مرجع سبق ذكره .ص ص .379-380.

[131] - محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**. (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)، ص ص، 306،307.

المحكمة الدولية وجه الملك الحسن الثاني خطابا للشعب المغربي أعلن فيه تنظيم مسيرة سلمية إلى الصحراء الغربية عرفت بالمسيرة الخضراء لاسترجاع الأقاليم الصحراوية. قد وقعت اتفاقية ثلاثية سنة 1975 عرفت باتفاقية مدريد شملت كل من اسبانيا، موريتانيا والمغرب، وقد تم الاتفاق بموجبها على تسليم منطقة الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا، وبالمقابل حصلت اسبانيا على تنازلات في منطقتين ساحليتين في المغرب وهما سبتة ومليلة، واجتاحت القوات المغربية والموريتانية الأراضي الصحراوية واحتلت المغرب المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء)، وموريتانيا احتلت المنطقة الجنوبية، هذا ما دفع بعشرات الآلاف من سكان المنطقة بالهجرة والتمركز في الحدود الجزائرية وخاصة بولاية تندوف الأمر الذي اعتبرته جبهة البوليساريو غير شرعي وبالتالي إعلان .الكفاح المسلح الصحراوي.

إن الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية والمعارض للوجود المغربي في المنطقة كان سببا في توقف مساعي ومشاريع الوحدة والتكامل بين أقطار المغرب [132] العربي، حيث أنه منذ عام 1975 لم يجتمع وزراء الاقتصاد في المغرب العربي، كما تم التوقيع على اتفاقيات فردية بين كل من تونس، الجزائر والمغرب مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وأدى ذلك إلى اتساع الهوة بين أقطار المغرب العربي .

وفي سنة 1975 أيضا وضع حد للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بسبب تأزم الوضع في منطقة الصحراء الغربية، هذه الأخيرة أصبحت عقبة كبيرة في طريق تحقيق الوحدة المغاربية .

لقد أنهت موريتانيا نزاعها مع الصحراء الغربية بسبب ظروفها الداخلية، إذ حدث انقلاب عسكري في جويلية 1978 ، وأصبح النظام الموريتاني الجديد يرتكز على الشؤون الداخلية للبلاد، وإقامة علاقات حسنة مع دول الجوار، وبموجب الاتفاق الثنائي الموريتاني الصحراوي الذي عقد بالجزائر في 05 أوت 1979 ، أكدت موريتانيا أنه من هذا التاريخ ليست لها مطالب ترابية على أراضي الصحراء الغربية، وبعد خروج موريتانيا من دائرة النزاع بقيت المغرب متمسكة بمطالبها التاريخية، فالأطروحة المغربية كانت ومازالت تعتبر أن الجزائر طرف في النزاع، وأنها وراء إنشاء جبهة البوليساريو، في حين تذهب الأطروحة الجزائرية إلى أن طرفي النزاع هما المغرب وجبهة البوليساريو، وينحصر مسعى الجزائر في محاولة تسوية المشكل الصحراوي في .إطار حل مغاربي شامل يخدم بالدرجة الأولى وحدة المغرب العربي.

---

[132] - بن خليف عبد الوهاب، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**(الجزائر:دار طليطلة، ط 1 ،2010).ص.128.

وقد دامت القطيعة بين البلدين إلى غاية فيفري 1983 حيث تم لقاء بين الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد وملك المغرب السابق الحسن الثاني، ومباشرة بعد هذا اللقاء تقدمت الجزائر باقتراح يتضمن الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية، وهذا في إطار مشروع وحدوي مغاربي.

تبقى مشكلة الصحراء الغربية مطروحة إلى غاية اليوم، بالرغم من توصل الطرفين المغربي وجبهة البوليساريو إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار ، لكن تواجد حوالي 165 ألف صحراوي في مخيمات اللاجئين بتندوف على الحدود الجزائرية يطرح مشكل إنساني كبير في مقومات وأساسيات الحياة .

في 06 سبتمبر 1991 تم الاتفاق على إجراء استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية، وقد شكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الاستفتاء، إلا أن الاستفتاء لم .ينجز بسبب غياب التوافق بين الطرفين حول طبيعة الجمهور الذي سيجري الاستفتاء.[133]

و خلاصة القول أن مشكلة الصحراء الغربية ما تزال تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية، وخاصة العلاقات الجزائرية المغربية، وتضع اتحاد المغرب العربي أمام تحدي لا يمكن تجاوزه في ظل غياب حل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية.

المطلب الرابع:ثورات الربيع العربي (تونس،ليبيا):

نعتبر منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية ازاء هذه التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على واقع بنية الدولة المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن .

أين برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه "**بالربيع العربي**"، وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في المغرب العربي، برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول ،وبروز نماذج متباينة لوضع

---

[133] _ المرجع نفسه.ص ،128.

الدولة المغاربية الجديد، ساهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية و تقوية مختلف الفواعل مهددة للأمن المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح عديد الافرازات على بنية هذه الدول المغاربية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها، لاسيما في ظل تنامي التحدي وانتشاره عبر فضاء محلي وإقليمي .

كما ان الثورات العربية(الربيع العربي)،و ما شهده النظام الاقليمي العر بي(ليبيا و تونس)يعد مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل المنطقة المغاربية على المحك بما تفرزه من تهديدات امنية و ثمة بعض مؤشرات التفكك و التجزئة في بعض الدول المغاربية في ظل ظواهر جديدة ابرزت مشاهد العنف و عدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي و الانقسام و الصراع السياسي الداخلي، و انهيار الدولة و تجزئتها في اوقات مختلفة(ليبيا) و مشهد الاضطراب في تونس رغم نجاح الانتقال السلمي للسلطة.

الفرع الاول: المسار الانتقالي في تونس.[134]

شكلت تونس المنطلق للأحداث الشعبية التي تجتاح الدول العربية منذ 2011 ، وقد تباينت تأثيراتها من دولة إلى أخرى تأثرا بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيشه كل دولة، فبالنسبة للحالة التونسية بقيت في أدنى حدود العنف حيث اقتصرت على بعض الاضطرابات وأعمال النهب والسرقة الضيقة والمحصورة، كما أن الأجهزة الأمنية لم تقم بممارسات عنيفة كبيرة جدا، وسرعة خروج الرئيس زين العبدين بن علي من السلطة ساهم في الحفاظ على جل مؤسسات الدولة مما جعل الانتقال سلسلا إلى حد كبير.

تعود بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010 أين خرج آلاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش، والتضامن مع الشاب" محمد البوعزيزي" الذي أضرم النار في جسده كرد فعل على تعامل قوات الأمن معه،[135] على إثر ذلك انطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات مدناً عديدةً في تونس وكان عدد الثوار تزايد بشكل مستمر ويتزايد معه حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر

---

[134] - توفيق المدني،و اخرون،مرجع سبق ذكره **.ص ص** .152-153.

[135] - مرجع نفسه .ص 152.

يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات ,وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي .

كما عمل النظام على خلق الفوضى عبر سحب قوات الأمن من الأحياء والشوارع، ما أدى إلى انتشا ر عمليات نهب وسلب واسعة، فالبرغم من الطابع الإجرامي لهذه العمليات، إلا أن أغلبها كان بدافع الجوع، ولمواجهة عدم الاستقرار الذي تسبب فيه الفراغ الأمني، ولتجاوز ذلك ،شكل الشباب التونسي بالتعاون مع الأهالي لجان حماية لغرض المحافظة على الأمن وسلامة الأهالي.

وقد لعب المجتمع المدني د ورا كبيرا في الدفع بالحركة الاحتجاجية لبلوغ مستوى النضج، وكان أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي نافس من خلال دوره الحزب الدستوري في المشروعية التاريخية، والقدرة التنظيمية، الأمر الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية، خاصة مع ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع المدني في مواجهة نظام بن علي، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل فان التفاف الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية، والمثقفين والفنانين حول الشباب، وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى حركتهم الاحتجاجية، كل ذلك ساعد على توسع نطاق الانتفاضة طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

أدت الأحداث التونسية– بشكل مفاجئ – إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويضها بشكل مؤقت إلى الوزير الأول وفق الفصل 56 من الدستور. وسرعان ما تم الإعلان –في غضون ساعات – عن الشغور النهائي لهذا المنصب واللجوء تبعا لذلك للفصل 57 من الدستور الذي يتولى بمقتضاه رئيس مجلس النواب الرئاسة بشكل مؤقت لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين وستين يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية. فقد أعلن محمد الغنوشي عن توليه منصب الرئاسة، غير أن خطوته وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبحلول صباح اليوم التالي 15 يناير، أُعلن من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم، ومن ثم تولي رئيس البرلمان المنصب، ولكن المدهش أن الرئيس المؤقت، "فؤاد المبزع" قام في كلمته الأولى للشعب التونسي بتكليف رئيس الحكومة السابق "محمد الغنوشي" بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تعمل على اجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت، محاولة من المجموعة الحاكمة تطبيع الأوضاع، وإعادة التماسك و الاستقرار للنظام والدولة، وإضفاء شرعية دستورية على عملية التطبيع .

وبعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشى الانتقالية اضطرها ذلك إلى التقدم باستقالة جماعية، وتعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الأحداث يشهد تطوارت نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن على بالكامل، حيث تقدم المحتجون بمجموعة من الطلبات منها :[136]

–إيقاف العمل بالدستور وحل مجلسي النواب والمستشارين، بالإضافة إلى حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.

–إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

–تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية **ذات** العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.

–سن العفو التشريعى العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.

في خضم هذه التجاذبات أضحت تونس تعانى حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي واختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلته الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، ولأنها مرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم الاستقرار وصولا لتشكيل مؤسسات مستقرة فمن الطبيعي أن تشهد حالة من الصراع بين القوى السياسية المحسوبة على نظام بن على وبين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة سواء تلك القوى الثورية التي تتخذ من الشارع وسيلة الضغط الأساسية تحقيقا لأهداف الثورة أو تلك التي عادت إلى واجهة العمل السياسي بعد سنوات من الحرمان على اعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة أو تلك القوى التي تمرست في العمل السياسي من اليساريين والليبراليين والعلمانيين .

وبشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع، وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 ، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب 10 آلاف و 500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي،

---

[136] ـ صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الاهرام للدرا سات الاسترا تيجية،** ماخوذ من الموقع :
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55 .تاريخ الاطلاع :16-04-.2018, 15H: 18.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة يمكن حصرها في أربعة أساسية هي :جبهة الترويكا الحاكمة، والجبهة الليبرالية، والجبهة اليسارية/القومية، وجبهة الإنقاذ.

الفرع الثاني:الحراك الليبي.

في الرابع عشر من فبراير 2011 ، أصدر (213) شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بيانًا، يطالبون فيه بتنحي العقيد معمر القذافي،عن السلطة مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رايه بمظاها رت سلمية لتحقيق هذا المطلب.

وفي 15 فبرا ير احتشد في بنغازي عدد كبير من المحتجين المطالبين بالإفراج عن 110 من السجناء السياسيين، الذين تعاملت معهم الشرطة بعنف مفرط، أفضى إلى سقوط قتلى .لتنطلق شرارة الأحداث في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ، وفي 20 فبراير، أعلنت أكبر قبيلتين في ليبيا (ترهونة وورفلة) انضمامهما للثوار ، حيث سيطر الحضور القبلي على واجهة الأحداث ما بين قبائل عُرفت بالتحاقها المباشر بالجماعات المقاتلة، وقبائل لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطا، أو لأسباب أخرى هناك قبائل لأهميتها، حرص القذافي على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها إلى الثوار، مثل قبيلة ترهونة ورشفانة التي تحتل مواقع إستراتيجية حول طرابلس، لكن الدور الذي قامت به هذه القبائل كان حاسما في تعجيل الإطاحة بالنظام خاصة بعد دورها في سقوط العاصمة طرابلس[137].

أمام هذا الوضع ونظرا للدور البارز الذي لعبته القبيلة في واجهة الأحداث ظهر نوع من تصنيف المناطق على طول الخطوط القبلية، بصدارة مدن معينة على غرار مصراتة والزنتان لواجهة المعارك، بل أدى مسار ومشاهد الأحداث إلى ما يمكن وصفه بعملية استقطاب اجتماعي وسياسي من خلال هذا الدور الرئيسي للقبيلة، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الحراك الليبي من جهة، وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل كتائب القذافي .

[137] - **كامل عبد الله**،ليبيا :ثلاث سنوات الفواصل و المفاصل و المستقبل،مركز العربية للدراسات ،2014/02/23.مأخوذ من الموقع: http://studies.alarabiya.net/future . تاريخ الاطلاع.19:30H2018./04/16.

في خضم ذلك، سارع قادة الحراك الليبي لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي أوائل مارس 2011ليكون واجهة لهذا الحراك أمام العالم الخارجي، وهو أول نقطة فاصلة في مسار إسقاط السلطة التي كانت قائمة، إذ أدى لنشأة كيان جديد في البلاد قبل سقوط النظام، حيث استحوذ هذا المجلس على شرعية ثورية نازع بها شرعية نظام القذافي الذي سريعا ما فقد السيطرة على شرق البلاد في أسبوع واحد، نتيجة للمعارك الكبيرة التي قادتها المعارضة ضد نظام القذافي الذي كانت قواته تتقدم في مناطق أخرى بقوة السلاح وما رافق ذلك من مجازر ومظاهر دموية، دفعت بالكثير من أعضاء النظام لإعلان انشقاقهم وانضمامهم للأحداث المتصاعدة ضد نظام القذافي كخطوة يمكن أن تساهم في إسقاطه، كما اتخذ المجتمع الدولي العديد من الخطوات التصعيدية ضد القذافي لإرغامه على التنحي ، وتمت إحالته وعدد من رجاله إلى محكمة الجنايات الدولية بسبب تورطهم في جرائم ضد الإنسانية .

أما ميدانيا فقد صاغ قرار مجلس الأمن 1973 والقاضي بتنفيذ حظر جوي على ليبيا، وقرار الجامعة العربية رقم 7298 والقاضي بضرورة تحمل مجلس الأمن مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا، المبررات القانونية اللازمة لقيام الحلف الأطلسي بالتدخل عسكريا وتوجيه ضربات لم اركز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، بعد تقدمها نحو مدينة بنغازي، ليتم بذلك استهداف مواقع ثقل قوات النظام وتدميرها أو إضعافها ، لتُجرى المعارك الأخيرة للصرا ع الذي دام ثمانية أشهر حول المعاقل الأخيرة للقذافي في بني وليد، جنوب غرب مصراتة، وسرت .وفي 23 أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت – مسقط راس الزعيم وآخر معاقل الموالين له

أعلن المجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررت بالكامل ، ليبدأ عهد جديد في ليبيا، والذي اتسم بغياب مظاهر الدولة، وبروز صراع بين القوى التي افرزها هذا الحراك تمثلت في قوى الداخل أو من معارضة الخارج، والنخب الموروثة من عهد القذافي سواء المؤيدة له أو المنشقة عنه والمعارضة على الثروة والنفوذ والسلطة في ليبيا .

كما يعبر هذا الصراع عن رغبة الطرفين في تصفية حساباتهما منذ عهد القذافي .فالميليشيات وكتائب الثوار السابقين ترفض تقوية الجيش من أجل إبقاء سيطرتها على العديد من المناطق، بالإضافة لاتخاذ بعض التيا رات الجهادية مواقف متشددة ضد الدولة والجيش عموما .باعتبا رهما أدوات في يد قوى خارجية وممثلين لاتجاهات غير إسلامية .[138]

---

[138] - يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة،(بيروت: منتدى
. المعارف، 2013)، ص. 143.

كما عجزت الدولة الليبية عن الحفاظ على الأمن وفرض النظام حتى في العاصمة طرابلس المستباحة من قبل الأطراف المتقاتلة، وتعتمد في بقائها على دعم الميليشيات الموالية لها، بينما هي عاجزة حتى عن إجبار منتسبيها على الالتزام بقراراتها على مستوى آخر فإن الأزمة بينت مدى الاضطراب في المنظومة العسكرية ويظهر ذلك في الانقسام بين الولاء لرئاسة الأركان وقادة الميلشيات التي لعبت دورا حاسم اً في الإطاحة بنظام القذافي وباتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام، وعددها يكتنفه الغموض؛ حيث يقدرها البعض بمائة ميليشيا، في حين يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم، ويُذكر بأن أكثر من 125,000 ليبي كانوا يحملون السلاح بعد نهاية الأحداث، ولا تنظر هذه المجموعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية؛ حيث أنه تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر.

يرتبط تكاثر عدد الميليشيات، الذي يعود في جذوره إلى الوسائل التي أطيح بالقذافي من خلالها، اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى للمشهد السياسي .فهناك من جهة غياب حكومة فعّالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني، إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد من جهة أخرى.

كل هذه الأوضاع ساهمت في تعميق الأزمة الليبية وتصاعد موجات العنف والصراع ، بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ وولاء المواطنين الليبيين من جهة، وإضعاف الأطراف الأخرى من جهة ثانية

في خضم الأحداث التي عرفتها دول المغرب العربي والتي أفرزت بيئة مهيأة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة وذلك في ظل تراجع الدور الأمني للدولة المغاربية الذي بات يتسم بنوع من الفوضوية نتيجة للتحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة، حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من الفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، اتسمت بالقدرة الهائلة على الانتشار والتغلغل ما خلف وضعا أمنيا معقدا ومهلهلا سمح بترابط هذه الفواعل التي تركزت أساسا في انتقال الظاهرة الإرهابية من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانتشار، وتدفق السلاح الليبي عبر جل الأقاليم

المغاربية وامتداد ذلك إلى منطقة الساحل الإفريقي، مما ساهم في تشابك دراسة هذا الواقع بشكل تفكيكي بغية إحصاء مكامن الخطر ومآلات ذلك على واقع ومستقبل الدولة في المغرب العربي.[139]

[139] - المرجع نفسه ،ص.144.

المبحث الثاني :التحديات الدولية .

تعتبر منطقة المغرب العربي رهانا للتنافس الأمريكي و الأوروبي و ذلك بفعل الثروات و مواردها و مكانتها الإستراتيجية ومن ابرز الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بمنطقة الجنوب المتوسط وبوجه خاص دول المغرب العربي، هو الاهتمام الأمريكي الكبير بالمنطقة المندرج في إطار ما سمي بإستراتيجية الأولوية أو الأسبقية القصوى المبلورة من طرف البنتاغون منذ سنة 1992 م ، وكذلك مشروع الشراكة الأمريكي ألمغاربي المعروف تحت اسم (ايزنستات)، وقد ساهمت هذه العوامل في تسريع وتيرة اهتمام أوروبا بالمغرب العربي لتضييق النشاط الأمريكي في المنطقة لكنها تواجه إصرارا أمريكيا.[140]

وأمام هذا التسابق الأوروبي الأمريكي على المنطقة وجدت دول المغرب العربي نفسها في علاقات شراكة تمثل تحديا كبيرا لها.

المطلب الاول :مشاريع الشراكة الاورومغاربية.

لعبت العوامل التاريخية و الجغرافية و الثقافية و الاقتصادية دورا بارزا في الاهتمام الأوربي المبكر بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط ،خاصة ما يتعلق منها بمنطقة المغرب العربي و قد أدى هذا الاعتبار إلى تنوع و تسارع المبادرات الأوروبية لربط دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأوربا من خلال آليات معقدة من الاعتماد المتبادل و التعاون بين طرفين متكافئين.

منطقة المغرب العربي تحتل أهمية جيوسياسية كبرى بالنسبة لأوربا و هو ما أشار إليه marc Bonnefous عندما قال :

"يوجد إقليم واسع قريب من أوربا و يسمى المغرب العربي ،إذا الإقليم يجعلنا ،دائما أمام حقيقة مهمة ،وهي انه يجب على الأقل إلا يأتي تهديد لأوربا من هذه المنطقة الجنوبية...،فالآمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه ،و الأخذ في الحسبان إي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار او التوتر الخطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة"فأوروبا

[140] ـ حسين بوقارة، مرجع سابق.ص ص ،84.85.

الموحدة تنظر إلى المجال ألمغاربي على انه امتداد حيوي لها ،لأغنى لها عنه.فحسب دراسة أعدها الاتحاد الأوربي ،لن يكون بإمكان أوروبا الموسعة الاستغناء عن محيطها المتوسطي لتلبية حاجياتها الديمغرافية ،و حاجياتها الاقتصادية ،و تنطلق محددات التصور الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي من ثلاث منطلقات أساسية،وهي :[141]

1-جغرافية:إضافة إلى الانتماء المشترك إلى ضفاف البحر المتوسط الذي افرز روابط تاريخية.نجد عامل القرابة الجغرافية بين أوروبا و دول المغرب العربي 14كم بين اسبانيا و المغرب و تقابل سواحل فرنسا و ايطاليا و مالطا مع الجزائر و تونس و ليبيا .

2-تاريخية:يمكن تلخيصه في الحروب المختلفة –الحروب الصليبية الدولة العثمانية وصولا الى الحملات الاستعمارية .

إستراتيجية:وهي أن منطقة المغرب العربي تشكل الواجهة الجنوبية لأوروبا و منطقة نفوذ طبيعية لها ،و المغرب العربي هو منطقة اوراسيا بالنسبة لأوروبا ،حيث أن أوروبا ترى أن السيطرة على المغرب العربي هو مفتاح لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير ،أو بالأحرى هو قفل استراتيجي

أمنية:هاجس الأمن الأوروبي ،إذ أن أوروبا المتوسطية خصوصا اسبانيا و فرنسا و ايطاليا لن تحل مشاكلها المتعلقة بالهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلا من خلال توثيق العلاقات مع الدول المغاربية،فدول شمال المتوسط ترى أن الهجرة أضحت تشكل خطرا جديا على أوروبا بحكم ارتباطها بالجريمة المنظمة و الإرهاب

- **<u>اليات التواجد الاوروبي في المنطقة :</u>**[142]

كان لفرنسا دور الفاعل في إقناع الدول الأوروبية بضرورة بناء علاقات حوار سياسي ، و اقتصادي و امني مع دول جنوب حوض البحر المتوسط من منطلق آن المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا لدول الاتحاد الأوربي و بالأخص الدول المغاربية .

بالمقابل فان ألمانيا لم تتحمس لهذه الفكرة ، كونها كانت تولي اهتماما اكبر لدول أوربا الوسطى و الشرقية من خلال فتح مجال لانضمام الدول جديدة ،هذا لان ألمانيا تعتبر هذه المنطقة

[141] - كعبوش الحواس ،مرجع سبق ذكره.ص.166.
[142] - المرجع نفسه.ص .167.

مجالها حيوي ،و نظرا للعلاقات التي تربط فرنسا بالمنطقة اعتبرت نفسها المتحدث الرسمي باسم هذه الوحدات ،فطالبت بان يكون للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في السياسة الأوروبية المتوسطية و التي تعتبر امتداد للسياسة الفرنسية المتوسطية.

- **مسار برشلونة (1995):**[143]

إن الدعوة الأوروبية لإقامة هذه الشراكة ترجع إلى تخوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوة الدولية ، و تأثر مصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية ،تجسد مفهم الشراكة الاورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة عام 1995 م، و تم الاتفاق من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوربي من جهة و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة أخرى ،و ذلك في ثلاث محاور.

أ-المحور السياسي و الأمني:و يهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام و الاستقرار ذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة و احترام حقوق الإنسان و التعددية ، و الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، و التشديد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام و استقرار .

ب-المحور الاجتماعي و الثقافي و الإنساني:و يهدف الى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات ،و احترام تنوعها و ما تحمله من عادات و تقاليد و احترام الأديان ،و محاربة كل مظاهر العصرنة و التعصب ،و الاهتمام بالمجتمع و المدني و اشتراكه في ادارة شؤون بلاده ،و التقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة و الاهتمام العامل البشري و تطويره.

ج-المحور الاقتصادي والمالي:يتركز على إقامة منطقة الرفاهية الاقتصادية ،من خلال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة و المتوازنة ، و استحداث منطقة التبادل الحر في الأفق 2010 ،مع منح مساعدات مالية قصد الوصول إلى إقامة تجارة حرة .

هذا المسار اعترضته عثرات عديدة حيث ان السياق الجيوبوليتيكي و الاستراتيجي الذي جاء به مسار برشلونة يختلف عن التحولات التي جاءت بعد أحدات الحادي عشر سبتمبر 2001 فطالما الظروف التي قادت نحو مسار برشلونة قد تغيرت ، وجب البحث عن آليات أخرى .

---

[143] - المرجع نفسه .ص ص،169.168.

- **الاتحاد من اجل المتوسط:**[144]

يعكس مشروع الاتحاد المتوسطي صراع النفوذ بين ثلاث دول داخل الاتحاد الاوروبي ،اذ ان فرنسا تحاول موازنة النفوذ الاقتصادي لألمانيا الموحدة ،و بريطانيا الاطلنطية التوجه ،من خلال السعي السياسة الفرنسية الى تجميع دول جنوب اوروبا المتوسطية في تكتل اقتصادي واحد يستثمر في المنطقة المغاربية ،وهو ما معناه ان المنطقة البحر المتوسط يمكن ان تكون مركز الثقل في السياسة الخارجية الفرنسية.

ترجع ارهاصات هذا المشروع الى الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ،حيث القى خطابا يف مدينة تولوز المطلة على المتوسط يوم 7 فيفري 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "اعادة التوزيع " مركزا على مصطلح "التنمية المشترك" و بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية ،قام بزيارة دولة المغرب اعلن من خلالها من مدينة طنجة يوم 22 اكتوبر 2008 عن مشروعه الرامي الى بناء "الاتحاد المتوسطي" خيث اعتبر ان مستقبل اوروبا يوجد في الجنوب و بإداراتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا و اخلاقيا و روحيا .. مستقبل اوروبا يكمن في الجنوب و مستقبل افريقيا يوجد في الشمال ،باعتبار البحر الابيض المتوسط محور المنطقة الاورو –افريقية.

حيث اثيرت ازمة ديبلوماسية خلفت ردود افعال الحلاف بسبب عدم استشارة ساركوزي للحلاف عن اقتراحه ،التي رأت ان الرئيس الفرنسي يطمح الى الريادة المزدوجة سواءا من داخل الاتحاد الأوروبي او من خلال تسويقه لهذا المشروع ،بحيث تراوحت ردود المنظومة الاوروبية بين الشك في نجاحها والمراهنة على فشلها ، و مقاومتها من جهة اخرى .

- **ابعاد السياسات الاوروبية في المنطقة:**[145]
- **الابعاد الامنية:**

[144]- المرجع نفسه ،ص.170.
[145] - المرجع سابق .ص.171.

تشكل مطقة المغرب العربي منطقة استراتيجية للامن الاوروبي خاصة و انها امتدادا جغرافيا لغالبية الاراضي و الشواطئ الاوروبية ، هذا بالاضافة الى الى ان المنطقة تشكل سوقا رائجة و تنافسية للاسلحة و المعدات العسكرية ومن هنا جاءالهاجس الامني ليطغى على كافة الابعاد لانه يهدد الامن و الاستقرار في المنطقة نتيجة لعاملين اثنين هما :الارهاب و الهجرة غير المشروعة و هذا يعتبر تهديدا مباشرا للوجود الاوروبي و استثماراته في المنطقة

تهدف السياسات الامنية الى تفكيك شبكات الارهاب و منع استخدام الاراضي الخاصة لدول الاتحاد الاوروبي و بلدان المنطقة المغاربية كمنطلقات لشن هجمات ارهابية و لذا فقد بادرت الدول الاوروبية في هذا المجال الى اقحام الدول المغاربية للتصدي لهذه الظاهرة عن طريق التعاون لضبط التسلح و انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ،اذ ان الدول الاوروبية تتخوف من امتلاك المغرب العربي لتجهيزات عسكرية برية و جوية حديثة (خاصة الدول الثلاثة:ليبيا،الجزائر،المغرب) بالنظر الى المصاريف العسكرية التي تبلغ حوالي 5% من مجمل الدخل القومي في تلك الدول.

الابعاد الاقتصادية:[146]

ان الرؤية الاوروبية الجديدة لمصلحها الاستراتيجية في المنطقة المغاربية تهدف الى ربط اقتصاديات البلدان المغاربية بنيويا باقتصاد الاوروبي عبر الشراكة الاورو– مغاربية بغية الحد من النفوذ الامريكي في المنطقة هذه الرؤية تجد مبرراتها في كون الاتحاد الاوروبي هو المؤهل في الوقت الحاضر على الاقل و تطويرها بحكم المصالح الاقتصادية و التجارية الضخمة التي تشد الطرفين الى بعضهما و تجعل كلا منهما عمقا استراتيجيا للاخر البعض و بحكم التقارب الجغرافي و التاريخي من جهة اخرى.

اذ نرى ان دول الاتحاد الاوروبي تستور اكثر من 60%من احتياجاتها النفطية من المنطقة المغاربية فبالنظر الى النفط الليبي فهو يغطي حوالي 51 % من احتياجات ايطاليا و 13 % من احتياجات المانيا و 5 % من احتياجات فرنسا ،هذا كله يلعب دور في استقرار الاقتصاد الاوروبي ، ناهيك عن المواد الخام اللازمة للصناعة الاوروبية ،كما تشكل المنطقة المغاربية مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر اليها اوروبا ،و ايجاد اسواقا لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق اقامة

[146] ـ لعجال اعجال محمد الامين ،ايستراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي.جامعة الجزائر :مذكرة دكتوراه،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2006-2007.ص.151.

منطقة تجارة حرة ،مما يعطيها ميزة تفضيلية في اسواق المنطقة المغاربية التي تتميز بمحدودية تجارتها البينية

- **الابعاد الثقافية:**[147]

تشكل ابعاد الثقافية ادوات الرخوة التي يمكن من خلالها التاثير على المجتمعات المغاربية من خلال الحضور التاريخي للثقافات و اللغات الاوروبية و خاصة الفرنسية ، و الإيطالية، و الإسبانية ،و التي تؤثر في تشكيل العملية الاستهلاكية للمجتمعات بسبب سهولة التعامل مع العادات الاوروبية نتيجة طول فترة الاحتكاك بها و هذا يندرج ضمن التركيز على حوار الثقافات و الحضارات الذي اطلق عبر الشراكة الاورو –متوسطية في مؤتمر برشلونة و ذلك من خلال طرح مبادرات جديدة للتعاون الثقافي كاداة جديدة للسياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي

وجاء التأثير الذي تمارسه الدول الاوروبية منذ الاستعمار، حيث ان غالبية اقطار المغرب العربي هي مستعمرات اوروبية ،تمتلك ثقافة اوروبية ثانية فجل النخب المغاربية الحاكمة التي تهيكل مجتمعاتها مثقفة ثقافة اوروبية خاصة الفرنسية، و تمثل البيئة الاجتماعية السائدة في اقطار المغرب العربي كذلك احد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الاتحاد الاوروبي، نتيجة العوامل الثقافية و الاجتماعية المشتركة .[148]

وقد تزايد الاهتمام بالمحور الثقافي في صياغة سياسة الاتحاد الاوروبي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و ما اثير في اعقابها من صراع للحضارات و الحرب ضد الارهاب و مدى فعالية التعاون و الحوار الثقافي الاوروبي في هذا المجال و ذلك لاعادة صياغة هذه المفاهيم المختلطة و المتشابكة .

اذ يطرح الاتحاد الاوروبي الابعاد الثقافية كاداة تفاهم بين الشعوب و تقوية الصلات بين المجتمعات المدنية عبر عدة ربرامج مثل برامج" **ميدا MEDA** ".

في الحقيقة يمكن القول اجمالا ان مستقبل علاقة اوروبا بدول الجنوب المتوسط ستحكمه قدرة العالم العربي على تجديد الداخلي ، و على بناء انساق سياسية و اقتصادية قادرة على ان تدخل في تفاعل مع المنظومة الاندماجية للتجربة.

---

[147]- المرجع نفسه ،ص 154.

[148] - المرجع نفسه.

- **اهداف الشراكة الاورو –مغاربية:**

– يحدد الإتحاد الأوروبي لنفسه الأهداف التالية في سياسته تجاه الإقليم المغاربي:

– تحقيق تقدم جذري وملموس اتجاه تحقيق أهداف إعلان برشلونة أي : إقامة منطقة سلام واستقرارمشتركة من خلال شراكة سياسية وأمنية.[149]

– خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية.

– إقامة شراكة في الشؤون الإجتماعية والثقافية والإنسانية (تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية)

– حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، ومع بعضهم البعض في إطار إعلان برشلونة والتحول الإقتصادي وجذب المزيد من الإستثمارات للإقليم.

– دعم التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوروبي.

– وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليميا.

– المساهمة في دعم السلام في المنطقة وينطوي هذا على دعم التكامل الإقتصادي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المدني

– مجالات التعاون: [150]

–تبلورت منذ إعلان برشلونة مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الإقتصادي للعلاقات بين الطرفين وهذه المجالات هي:

أ –المجال السياسي والأمني

تركز العمل على تحقيق الإستقرار في منطقة حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.

---

[149] **- Azzouz Kerdoun, Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee: Quel Bilan. In : AzzouzKerdoun, Farouk Nemouchi, Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion.(Algeria : Dar El Houda, 2004), P .17.**

[150] ـ مسعداوي يوسف، آثار الشراكة الأورو-متوسطية على ا لإقتصاديات العربية . في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية.(الجزائر: دار الهدى، 2005 م)،ص.128.

ب –المجالات الإقتصادية والمالية

يتولى الإتحاد الأوروبي:

* العمل بفاعلية ونشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وعلى الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء.

* دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين وبخاصة من خلال خلق سوق أوسع والتشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الإتحاد الأوروبي وتحسين الإطار التنظيمي وضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الإتحاد الأوروبي بفرص الإستثمار في الإقليم.

* تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي ودعمه على سبيل المثال داخل اتحاد المغرب العربي ومن خلال إطار يؤدي لتعاون إقليمي أوسع.

* معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة وعلى المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية وبخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية وبالمفاوضات المستقبلية مع منظمة التجارة العالمية.

* التحرير التام لحركة رأس المال وهذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو بوصفه العملة المتضمنة في العقود وعملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية.

* يعمل الإتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الإتحاد الأوروبي، وبخاصة من خلال قواعد ميدا والبنك الأوروبي الدولي وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:

–التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال استراتيجيات وبرامج التعاون المالي والتنموي لصالح الشركاء المتوسطيين ويعمل الإتحاد بوصفه جهة مانحة مع الجهات المانحة الأخرى لضمان الترابط والتكامل وإذا اقتضى الأمر التمويل المشترك.

–دعم الحوار الإقتصادي مع الشركاء المتوسطيين، وذلك في سياق وضع برامج للمساعدة المالية سعيا نحو تسريع التحولات الإقتصادية وتبني السياسات المالية والنقدية الصحيحة و الإصلاح الهيكلي.

من هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول ع 2010م من خلال اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط منفردة والتي وقعت

عليها منفردة كل من تونس، المغرب، و إسرائيل و الأردن، ومصر وسوريا و لبنان و الجزائر، كما دخلت ليبيا في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل.

- **تاثير الشراكة الاوروبية على التكامل المغاربي من خلال مناطق التبادل الحر:**[151]

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو–متوسطية هو تجارة بلا حدود ولاحواجز ولإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها، إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يبلغ عدد سكانها 600 إلى 800 مليون هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو–متوسطية ذات طابع خاص.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ضمن الشراكة الأورو– متوسطية ما يلي:

- بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.
- أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود وهذه نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

* أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءا حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية

– الاجراءات المعتمدة لاجراء منطقة التبادل الحر:

إن مضمون الإتفاقيات التي أبرمتها كل من المغرب وتونس والجزائر مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة تتمحور في النقاط الآتية:

– إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا في مدة لا تزيد عن 12 سنة بالنسبة للمنتوجات الصناعية تطبيقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة وقد أكدت الاتفاقيات على حرية دخول المنتوجات الصناعية

---

[151]- المرجع نفسه ،ص.128.129.

المغاربية إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الحقوق الجمركية تدريجيا لصالح المنتوجات الأوروبية وفق قوائم السلع.

– وضع رزنامة للمنتوجات المقرر تخفيض الحقوق والرسوم عليها من المعدل الأساسي بعد بداية تنفيذ الإتفاقية وذلك من أجل الحد من الخسائر في الإيرادات الجمركية وهذا بإعتماد مرحلة إنتقالية ب12سنة قبل استكمال منطقة التبادل الحر، ففي ظل هذه الفترة يتم تحرير المنتوجات الصناعية بصفة تدريجية وغير موحدة ويتعلق الأمر أولا بالمنتجات المستوردة التي تتمتع بمنافسة داخلية وتتمثل أساسا في السلع التجهيزية والوسطية، أما الإلغاء التعريفي الشبه إجمالي للسلع الإستهلاكية النهائية لا يتم إلا بعد السنة الخامسة، بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ وهذا من اجل السماح للمؤسسات التي ستتضرر من المنافسة الأوروبية من إعادة هيكلتها وحمايتها.[152]

- **اثار منطقة التبادل الحر على الدول المغاربية:**

* ستتحمل الدول المغاربية تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته ومن بين الآثار والتي سيتم التركيز فيها على الجانب السلبي مايلي

* سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات المغاربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية وبالمقابل سوف يتراجع مستوى الصادرات المغاربية من المنتجات ذات الميزة النسبية والمنافسة العالمية، فعلى مستوى القطاع الزراعي سيعرف منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغاربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، فعلى سبيل المثال فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أومن الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة الوسطية للإنتاج بالمغرب العربي.

أما بالنسبة للجانب الصناعي والذي تمثل نسبة الواردات منه أكبر من الصادرات. والتي بإمكان دول المغرب العربي أن تطبق عليها قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الإنتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغاربية بدون رسوم جمركية وهذا ما ينجر عليه ظهور منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية للمؤسسات الوطنية المغاربية وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لإقتحام

---

[152] - جمال عمورة، هلال رحمون، **المنطقة العربي وصراع المصالح الإقتصادية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين. وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**. (الجزائر : دار الهدى، 2005)، ص ص، 531،532

أسواق المغرب العربي، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المغاربية إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الإستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، وهذا على اعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط فتمثل نسبة 43 % من المداخيل الضريبية للمغرب و 65 % لتونس، 53 % لموريتانيا وبالتالي تضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي، إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الإقتصادية الكلية.

وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو–متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغاربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة، أو تخفيض مستوى إنفاقها وبالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغاربية والبحث عن موارد مالية جديدة .[153] ذلك لأن إنشاء منطقة التبادل الحر بين مجموعات غير متكافئة تتطلب قدرا لا يستهان به من التكاليف في المرحلة الإنتقالية التي لا يمكن للدول المغاربية أن تتحملها بإمكاناتها المتواضعة وفي حقيقة الأمر فإن أحد الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي من الشراكة مع الدول المغاربية يتمثل في فتح أسواق هذه الأخيرة أمام منتجاتها من السلع والخدمات أما فكرة التعاون والتكامل الجهوي وكذلك الإستثمار كآلية لتطوير اقتصاديات الدول المغاربية فلم تنضج بعد لدى قادة الدول الأوروبية .

ومهما يكن من أمر فإن دخول الدول المغاربية فرادى إلى الشراكة بدءا بتونس كأول بلد متوسطي والتي وقعت اتفاقية شراكة في 17 جويلية 1995 م لتدخل حيز التطبيق في مارس 1998 م، والمغرب الذي وقع اتفاقية شراكة في فبراير 1996 م لتدخل حيز التطبيق في مارس 2000 م وتأخرت الجزائر في التوقيع إلى غاية 2002 م، يفسر لنا هذا التدافع نحو الشراكة الخارجية والتفاوض بصورة انفرادية وليس بشكل جماعي كدول اتحاد المغرب العربي أنه تم استبدال المشروع التكاملي المغاربي بالمشروع الأورو –متوسطي.

ويمكن القول بأن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف وهو الطرف المغاربي والذي لن يجني إلا مزيدا من التبعية الإقتصادية واستمرار سياسة الإرتباط العمودي

---

[153]- المرجع نفسه.ص.232.233.

بالخارج والقضاء على الصناعات الناشئة فشعار تجارة بلا حدود يعني التمكن من السيطرة والحصول على الموارد الإقتصادية في هذه المناطق و بأبخس الأثمان من خلال التعامل الفردي وتكريس مبدأ التشتت بدل التكامل والتعاون الإقليمي، وهذا أخطر تحدي للمنطقة المغاربية واتحاد المغرب العربي التي عجزت دوله عن تحريكه والتفاوض من خلال مؤسساته أمام تحدي الشراكة الأورو–متوسطية والتي وقعت في شباك شروطها واتفاقياتها غير المتكافئة.

- **المطلب الثاني :التنافس الفرنسي الامريكي في المنطقة.**

يمكن القول أن الحديث عن "سياسة مغاربية" أمريكية كان سابقا لأوانه قبل بداية التسعينيات . ومن الجانب الفرنسي، كانت باريس جد قريبة من هذا المشروع الوحدوي المغاربي، الذي كانت ترى فيه مؤشرا لفك القيود على السياسة المغاربية لفرنسا التي ظلت رهينة الحسابات التوازنية في علاقاتها الثنائية مع كل من المغرب، والجزائروقد كانت فرنسا الاشتراكية في عهد الرئيس فرانسوا منيران تراهن على[154] هذا الإطار الوحدوي المغاربي لتذليل الخلافات الجزائرية– المغربية، ومن ثم التمهيد لإيجاد تسوية تفاوضية لنزاع الصحراء الغربية تلقى تراضي كل من المغرب والجزائر.

ويبدو من خلال معطيات المرحلة، أن المنظورين الفرنسي والأمريكي لميلاد اتحاد المغرب العربي، كانا محكومين برهانات سياسية –بعضها ظرفي–، حيث كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تفضلان الرهان على إدارة العلاقات مع دول المنطقة في إطار ثنائي، بحكم التناقضات المغاربية، وذلك قبل بروز مؤشرات المنظور اقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولم يشهد التوجه الأمريكي الجديد إزاء منطقة المغرب العربي تنشيطا سريعا، حيث ساهمت"الأزمة الجزائرية" –منذ مطلع التسعينيات – في تعطل انطلاقه ، لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية التسعينيات، بإدارة الوضع في المنطقة من خلال الحرص على تحجيم آثار هذه الأزمة إقليميا و حماية كل من تونس والمغرب من " التجربة الجزائرية "، لاسيما فيما يتعلق بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان فيه الأمريكيون صارمين فيما يتعلق بجيران الجزائر في الشرق تونس والغرب المغرب، باعتبارهما حليفين تقليدين لا يمكن المغامرة باستقرارهما السياسي، وهو ما كان ينطبق أيضا على استقرار جنوب أوروبا بحكم قربه من" ساحة العمليات " في الجزائر.

وقد اتفق المنظوران الأمريكي والفرنسي على حماية جيران الجزائرتونس والمغرب وجنوب أوروبا من آثار الأزمة الجزائرية، معتبرين أن أي إخلال باستقرار منطقة شمال إفريقيا سيؤدي إلى تدفق في

---

[154] - توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص .37 .

الهجرة نحو الشمال– أوروبا–، ويصعب بذلك من مهمة إدارة الآثار الاقتصادية والأمنية والإنسانية على دول أوروبا وفي ظل هذه المعادلة السياسية، جاء التوافق الأمريكي –الفرنسي على تشجيع النظام في تونس، لمواجهة معارضتها الإسلامية دون إحراجه في ملف ضوابط احترام حقوق الإنسان، وكذا دعم الموقع السياسي للمغرب في ملف الصحراء الغربية[155] ، من خلال تعطيل مسار تطبيق مخطط السلام الأممي الخاص بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي من جهة، والحرص على عدم الضغط على المغرب للاستجابة لقرارات ولوائح الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا الموقف، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن الجزائر لاسيما منذ منتصف التسعينيات–، مع إدارة الوضع في المنطقة المغرب العربي بالاكتفاء بتسيير الأمر وهو ما كان يعكس لدى الامركيين و الفرنسيين صعوبة واقع الانتهاج "السياسة المغاربية"منسجمة بحكم التناقضات المحلية و الاقليمية في المنطقة.

مشروع الشرق الاوسط الكبير:[156]

يعتبر مشروع الشرق الوسط الكبير،الذي اطلقه الامركيون في مطلع عام 2004 بمثابة محصلة لمشروع استراتيجي امريكي متكامل يتركز على اربعة محاور اساسية:

1–(سياسية) : تدعيم الحكم الراشد والإصلاحات الديمقراطية.

2–**اقتصادية)** : تدعيم اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

3–(تربوية) : إدخال إصلاحات تربوية تضيق من هامش المرجعية الدينية للقيم واستبدالها بمرجعية القيم الإنسانية العالمية واللائيكية.[157]

ويتعلق المحور الأخير بإصلاح وضع المرأة وترقية دورها السياسي والاجتماعي وجاء هذا المشروع الذي يضع المغرب العربي ضمن إطار جيواستراتيجي يمتد من شمال إفريقيا غربا إلى باكستان شرقا، وفق خلفية إستراتيجية محددة تتمثل في توفير البيئة السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية لمكافحة الإرهاب، الذي– حسب المنظور الأمريكي في هذا المشروع"– يتغذى من الاستبداد السياسي والفقر الاقتصادي والتطرف التربوي."

---

[155]- وليام زرتمان، " **الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والآفاق** " ، مجلة انتقالية واستشفاف،ع5،2001،ص ص .30-38.

[156] - كعبوش الحواس ، مرجع سابق ،ص ص .184،185.

[157] - كارولين بوستل فيناي ، ***الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض الغرب تصوراته***، (دمشق : تر، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006)، ص.83 .

قد أبدت كل بلدان المغرب العربي استعدادا كبيرا للانضواء في هذه الإستراتيجية رغم إبداء بعض التحفظات الخاصة بضرورة احترام الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل بلد، وكذا وتيرة التطبيق لبنود هذا المشروع .ويظهر من خلال استقراء ميدان الإصلاحات المنتهجة في كل البلدان المغاربية على جميع الجبهات الاقتصادية، السياسية، التربوية ووضعية المرأة، أن هناك مرجعية خفية وغير معلنة، لمشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى وإن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن استقلالية هذه الإصلاحات التي تسير في تناغم فيما يتعلق بإصلاحات المنظومة التربوية وقانون الأسرة ووضعية المرأة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية.

يعترف الأمريكيون أن المغرب العربي يتصدر قاطرة الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير، ويعتبر نموذجا في هذا المجال وما يقلق في هذا المشروع الأوروبيين والفرنسيين الذين أبدوا تحفظهم على الطابع الوصائي لهذا المشروع و كذا رفض فرض الإصلاحات من الخارج – هو كونه جاء تتويجا لمحصلة من الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية التي أفرزتها معطيات ما بعد 11 سبتمبر، بالإضافة إلى كونه يمس مجالات كانت خارج إطار المنافسة مثل الحقل الثقافي والتربوي الذي يهدد السياسة الفرانكفونية لفرنسا في مجالها التقليدي ، على غرار منطقة المغرب العربي ولبنان، وعلى الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينصب في وعاء حضاري غربي مشترك.

إلا أن الهيمنة السياسية والإستراتيجية الأمريكية في تنفيذه يقلق فرنسا التي تدرك أن نتائجه ستحاصر المكاسب الفرنسية والأوروبية في المجالات الاقتصادية، التجارية والثقافية، علما أن دول المغرب العربي التي يقوم أساس مبادلاتها التجارية مع أوروبا، بدأت تشعر بتأخر جني ثمار مسار برشلونة لاسيما بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الأوروبي .

- **مبادرة ايزنستات:**[158]أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باشرت الإدارة الأمريكية رسم استراتيجية جديدة لاستمالة البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي المتمثلة في "مبادرة إيزنستات 1998" والتي تعتبر كرد فعل مباشر على مشروع الشراكة الأورومغاربية " القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأورومتوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروعها" إيزنستات "الذي يهدف إلى تنمية الشراكة

[158] - كعبوش حواس ، مرجع سبق ذكره،ص.182.

الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منها.

وهكذا أصبحت الدول المغاربية تواجه مشروعين اثنين هما مشروع الشراكة الأوروبية –المغاربية ومشروع الشراكة الأمريكية المغاربية، إذ لا يمكنها تجاهل تحدياتهم التي تنعكس سلبا على مسار اتحاد المغرب العربي وتزيد مؤسساته جمودا.

اضافة الى ذلك هناك هوامش اخرى للتنافس الامريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية فالتفوق الاستراتيجي الأمريكي الذي تكرس مع تحولات ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، فتح ثغرة كبيرة في المجال الحيوي الفرنسي بدول المغرب العربي، التي تبدو اليوم مراهنة أكثر للارتباط بقوة دولية– الولايات المتحدة الأمريكية –هي نفسا التي تحمي أوروبا، مما يجعل الدول المغاربية لا ترى جدوى في الارتباط استراتيجيا بقوة –فرنسا وأوروبا – هي ذاتها بحاجة إلى" المظلة الإستراتيجية" الأمريكية[159] .

وتبدو الولايات المتحدة حريصة على تولي مهمة تنفيذ إستراتيجية مكافحة الإرهاب بنفسها دون إعطاء" تأشيرة "خاصة للأوروبيين لتعويضهم في هذا المجال في أي منطقة من العالم.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن آفاق استمرار رجحان الكفة لصالح الأوروبيين، لاسيما في مجال المبادلات التجارية التي تغطي حوالي 70 بالمائة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي ،لا تزال أمامها عهود أخرى بحكم عاملي القرب الجغرافي والثقافة الاستهلاكية لشعوب المغرب العربي القريبة من الثقافة الأوروبية.

وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمارات النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الإستراتيجية الدولية الأمريكية التي تصر على إحكام قبضتها على هذا المجال الحيوي ، على غرار ما هو قائم في السوق الجزائرية، ومرتقب كذلك في السوق الليبية بعد تحولات الانفراج الأخير بين الولايات المتحدة وليبيا.وتسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام دول المغرب العربي لمنظمة التجارة العالمية، بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها.

وفي المجال الثقافي الذي كان " منطقة محمية " للنفوذ الفرنسي في المغرب العربي طيلة عقود طويلة، بحكم الإرث الاستعماري، فإن تحولات العولمة و تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي يسيطر عليها الأمريكيون، من شأنه أن يهدد" القلعة الفرانكفونية "في المغرب العربي ولو بوتيرة غير سريعة،

---

[159] - سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة** .(القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003)، ص ص،167،166.

علما أن الأمريكيين ، الذين تجاهلوا هذا الميدان الثقافي واللغوي في مناطق بعيدة عليهم مثل المغرب العربي، لحسابات إستراتيجية نيابية مع فرنسا، أصبحوا اليوم لا يستثنون هذا الميدان من مجال التحرك باعتباره ذا صلة بالإصلاحات التربوية المنصوص عليها في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يراهن أساسا وقبل كل شيء على" تغيير العقول "في المجتمعات الإسلامية. وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين، على عدم وجود منافسة صريحة بين الأمريكيين والفرنسيين في المغرب العربي، بحكم التوافق الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب و التعاون على ضمان استقرار المنطقة وتشجيع قيام سوق إقليمية فيها، إلا أن المجال التنفيذي لهذه المشاريع يطرح حالات كثيرة للتنافس والتصادم من أجل ضمان أكبر المكاسب.

هو ما قد يفرض على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التنسيق في بعض المجالات الممكنة خارج الإطار التنافسي للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات ويفرض على دول المغرب العربي حسن استغلال هذا المعطى التنافسي لصالحها لاسيما إذا توفر حد من التنسيق المغاربي في مختلف الجولات التفاوضية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا.

مما تقدم يبدو ان المبادرة الامريكية تمثل من ناحية فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الاقتصاديين و دخول الاسواق الامريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية و تكنلوجية هائلة أي انها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون و الاندماج المغاربي و لكنها من الناحية الثانية تحمل محاذير السوق الهائلة و الياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة مما يستلزم دعم الجهود و توحيد الامكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الادنى من استقلالية مبادراته و متمسك بمصالحه.[160]

[160] - رقية بلقاسمي ، ،مرجع سبق ذكره ،ص . 135.

خلاصة الفصل الثالث :

لقد استطاعت الأمم الغربية أن تصل إلى قمّة التقدم الحضاري في ضل عملية تكامل واسعة النطاق بين مناطقها المتعددة و المتباينة و أضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود و دون أية حواجز أو حدود و هي أمم لا يجمع بين شعوبها لا وحدة دين و لا لغة , أما الدول العربية و المغاربية خصوصا فلا تزال متفرقة في ظل ظروف و تحديات كثيرة وخاصة الامنية و الاقليمية و أوضاع دولية متجددة والتي أفرزت عدة معوقات تهدد التكامل المغاربي فقد واجهتها في ظل موجة العولمة وبروز العامل الاقتصادي بقوة تحدي الشراكة مع الدول المتقدمة و في مقدمتها الشراكة الأورو – متوسطية و التي سارعت إليها الدول المغاربية بشكل انفرادي و وقعت في شباك الشراكة غير المتكافئة و كذا مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية و الذي يصب في نفس الاتجاه للشراكة الأورومتوسطية و كلاهما لا يرى في المنطقة إلا سوقا مفتوحا للتنافس و حقلا خصبا لزيادة قوتها و هيمنتها الاقتصادية.

خاتمة

وفي الختام نتوج دراستنا بجملة من الإستنتاجات التي وقفنا عليها كالتالي:

– أن قيام اتحاد المغرب العربي جاء نتيجة لتضافر مجموعة من المقومات الأساسية المتمثلة في مقومات جيوستراتيجية، اقتصادية، بشرية، حضارية، تاريخية، دينية وثقافية تعضدها دوافع محلية وإقليمية كتراجع النظم السياسية، التحرر من التبعية، الظروف الدولية والتنافس الدولي على المنطقة، الظروف الاقتصادية للدول المغاربية، تأثير السوق الدولية على اقتصاد دول المغرب العربي، بالإضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية، كل هذه معطيات موضوعية لقيام الوحدة المغاربية.

– كما تعود جذور وحدة المغرب العربي إلى فترة الاستعمار أين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال افريقيا المنتمية للمغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، وهي جبهة ذات بعد مغاربي جسدت معالمها في:

* جمعية نجم شمال افريقيا المسلمين 1923 م :وهي جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه واستقلاله.

* جبهة الدفاع عن شمال افريقيا المسلمين :التي تهدف إلى وحدة الحركات الوطنية المغاربية واستقلال أقطاره.

– أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطور العمل المغاربي من مرحلة النضال السياسي إلى النضال الثوري، فقد شكل الكفاح المسلح المشترك من أجل الاستقلال هدفا استراتيجيا بالنسبة للحركات الوطنية المغاربية التي عملت على تأسيس مكتب المغرب العربي عام 1947 م ولجنة تحرير المغرب العربي 1948م التي دعمت حركات التحرر لدول المغرب العربي سياسيا وعسكريا.

– تجسدت فكرة المغرب العربي في مؤتمر طنجة المنعقد27 – 30أفريل 1958م الذي ضم جبهة التحرير الوطني الجزائري، الحزب الدستوري التونسي الجديد، وحزب الاستقلال المغربي، حيث انتقل النشاط الوحدوي من مجرد تنسيق الأعمال إلى قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة، مع مساندة الثورة في الجزائر إلى حين استقلالها.

– بعد استقلال كامل الأقطار المغاربية تطور مسار التجربة الوحدوية إذ بدأ الاهتمام ببناء الأسس الاقتصادية للوحدة، وهذا ما بلورته تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة والتي تأسست عام 1964 م وضمت الجزائر وتونس والمغرب، ثم التحقت بهم ليبيا وموريتانيا، وقد لعبت دورا أساسيا في تكييف المنظومات الاقتصادية لدول المغرب العربي، إلا أن هذه التجربة جاءت في فترة حرجة وهي فترة بناء

الدولة الوطنية للأقطارالمغاربية، إضافة إلى الخلافات السياسية ما أدى إلى توقف مسار هذه التجربة التكاملية سنة 1975 م.

– منذ 1975 م دخلت المنطقة في سياسة المحاور والاتفاقيات الثنائية كمعاهدة الوفاق والإخاء بين الجزائر وتونس عام1983 م ومعاهدة وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1984 م.

– ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية من أبرز معالمها نهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا تجددت الدعوة لإقامة مشروع تكامل تمثل في إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989م بين الدول المغاربية الخمسة الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل بين دوله، كما يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى الوحدة السياسية.

– يقوم اتحاد المغرب العربي على هيكل تنظيمي تمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة إنشائه، حققت تجربة الاتحاد المغاربي إنجازا على المستوى المؤسساتي.

– أما السمة المميزة لمسار التكامل المغاربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة، فلم تعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة، ويعود هذا إلى مجموعة من المعوقات والتحديات التي أدت إلى ضعف الارتباط والتكامل الداخلي أساسها غياب إرادة سياسية حقيقية لدى النخب المغاربية الحاكمة في بناء صرح مغاربي موحد، بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات التي ساهمت في عرقلة هذه التجربة والتي تعددت، نذكر منها:

1 – المعوقات السياسية وأبرزها:

* اختلاف طبيعة النظم السياسية المغاربية وطغيان النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل عن صلاحياتها لمؤسسات الاتحاد المشتركة.

* الخلافات الثنائية والتي أدت إلى تأزم العلاقات المغاربية، ويرجع ذلك إلى مشكلة الحدود بين دولها، حيث نجدها بين الجزائر وتونس من جهة، والجزائر وليبيا من جهة أخرى، وكذا الخلاف التونسي الليبي من جهة ثالثة ثم الخلاف المغربي الموريتاني، كل هذه الخلافات مجتمعة أدت إلى توقف نشاط اللجنة الاستشارية الدائمة، أما الخلاف الأكثر خطورة فهو الخلاف بين الجزائر والمغرب الذي بلغ اوجه بغلق الحدود البرية بين البلدين عام 1994م وتم تجميد مؤسسات الاتحاد.

* قضية الصحراء الغربية :وهي المصدر الأساسي للتوترات بين الدول المغاربية، وذلك لتضارب الآراء حول هذه القضية بين الجزائر التي تدعوإلى تقرير مصير الشعب الصحراوي والمغرب الذي يرى فيها حقه الشرعي.

* أزمة لوكربي :وهي أزمة الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها ليبيا في غياب التضامن المغاربي.

وقد انعكست هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية وأحدثت عملية تسييس للاقتصاد المغاربي وهذا ما زاد في جمود مؤسساته.

2- المعوقات الاقتصادية:

- الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي المتمثل في الاقتصاد التبادلي وضعف قاعدة الصناعات التحويلية، وهذا ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية.

- نقص البنية التحتية المشتركة بين دول الاتحاد وفي مقدمتها وسائل النقل والاتصال.

- التحديات المالية المتمثلة في مشكلة المديونية.

- الحواجز المحلية وأبرزها الحواجز الجمركية والتي أدت إلى إضعاف التجارة البينية.

- التحديات التجارية والتي تمثلت في انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية وارتفاع حجم التجارة الخارجية ما أدى إلى استمرار التبعية الاقتصادية للخارج واستمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية على حساب الأفقي واعتماد الشريك الثالث في المبادلات التجارية البينية.

- مشروعي الشراكة الأورو- مغاربية و الشراكة الأمريكية المغاربية اللذان يهدفان لاستنزاف الثروات المغاربية وجعل المنطقة سوقا مفتوحة لسلعهم والقضاء على اتحاد المغرب العربي من جراء الاتفاقيات الفردية.

3. المعوقات المنهجية : وتتجلى أبرز صورها في:

-تحيين النصوص القانونية وتنفيذها.

-قاعدة الإجماع : فمن غير المتوقع أن تحصل الاتفاقيات والقرارات على إجماع كامل في ظل الخلافات المغاربية.

-الطابع الاستشاري : والذي قلل من صلاحيات باقي الأجهزة.

فهذه كلها تحديات ساهمت في عرقلة مسار التجربة الوحدوية، لذا أصبح على الدول المغاربية التي تمتلك كل الإمكانيات والموارد المتاحة التي تجعلها قادرة على تأسيس اتحاد قوي قادر على مواجهة هذه التحديات، وعليه لا بد من تسوية كافة الخلافات السياسية في مقدمتها قضية الحدود البينية

ومشكلة الصحراء الغربية التي يجب حلها وفق قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية ضمن استراتيجية بديلة للتكامل الاقتصادي من أجل الوصول للتنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق الوحدة السياسية، وهذا ما يعني الاستقرار والوحدة والاستمرار والفعالية في ظل بيئة دولية يكون فيها البقاء للأقوى.

الملاحق

الملحق رقم (1)

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[161]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادي ة والاجتماعي ة، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية :يهدف الإتحاد الى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة :تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع :صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

---

[161]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص.216- 214 .

والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

- يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة (جديدة):

- يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- فقرة جديدة :يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيا ت المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا

للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
-وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 ه الموافق ل 17 فبراير 1989م.
عن الجمهورية التونسية :زين العابدين بن علي
عن المملكة المغربية : الحسن الثاني
عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الشاذلي بن جديد
عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العضوة : معمر القذافي
عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم (02):

خريطة دول المغرب العربي.

www.mawdoo3.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع:
أولا : باللغة العربية:

01-المصادر:
- القرآن الكريم .
- الوثائق الرسمية :

- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .مراكش 17 : - فبراير، 1989

02- المراجع :

أ: الكتب :

1)ابراهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** .(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996).

2) أوصديق احمد، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي،** (الدار البيضاء: مطابع إفريقيا للشرق، ط2، 1991).

3) بالاسا بيلا ،**نظرية التكامل الاقتصادي ،ترجمة راشد البراوي**.(القاهرة :دار النهضة العربية ، ط1 ،1964).

4) بالتسغراف روبرت ، دورتي جيمس ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .ترجمة :وليد عبد الحي** .(بيروت :الكاظمة للنشر و التوزيع ،1985).

5) بن خليف عبد الوهاب، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**(الجزائر:دار طليطلة، ط 1 ،2010)

6) بوخوش صبيحة ،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007.**(عمان:مكتبة حامد للنشر و التوزيع ،2010).

7) بوعشة محمد ، **التكامل في العلاقات الدولية :دراسات المفاهيم و النظريات** .(بيروت :دار الجيل ،1999).

8) بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية .** (الجزائر : دار هومة، 2008).

9) الجابري محمد عابد ،و أخرون ،**وحدة المغرب العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1987).

10) جندلي عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**.(الجزائر:دار الخلدونية ، ط1 ، 2007).

11) الحواس كعبوش ،**اتحاد المغرب العربي كالية لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية**.(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط1.2015).

12) حومد عبد الوهاب ، **الإجرام السياسي .**(بيروت :دار المعارف، 1964).

13) خفاجة رانيا حسين ، **المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي.** (القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي،2005).

14) داهش محمد علي ، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، (**دمشق :اتحاد كتاب العرب ، 2004).

15) السرياني محمد محمود ، **الحدود الدولية في الوطن العربى نشأتها وتطورها ومشكلاتها**. (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001).

16) الصواني يوسف محمد ، **الربيع العربى :الانتفاضة والاصلاح والثورة**،(بيروت : منتدى المعارف، 2013).

17) الصواني يوسف محمد ، لاريمونت ريكاردو رينيه ، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة،(بيروت: منتدى المعارف، 2013) .

18) عابد محمد سيد ، **التجارة الدولية** . (مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 2001) .

19) عبد الحميد عبد المطلب ، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر .** (القاهرة : مجموعة النيل .العربية، 2003).

20) عبد الفتاح محمد شفيق ، **اثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية** . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974).

21) العفاس عمر ابراهيم ،**نظريات التكامل الدولي الاقليمي**.(ليبيا :دار الكتاب الوطنية ،ط1 ،2008).

22) عمورة جمال , رحمون هلال , **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** (الجزائر:دار الهدى،2005).

23) عياد محمد سمير ،**التكامل الدولي (دراسة في النظريات و التجارب).**(الجزائر:دار الامة،2013).

24) غلون سمير أمين برهان ,**حوار الدولة والدين**، (بيروت، دار الفاراجي، ط2، 2003).

25) الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005).

26) فيناي كارولين بوستل ، ***الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية كيف فرض الغرب تصوراته،*** (دمشق : تر جمة، قاسم مقداد . اتحاد الكتاب العرب ، 2006).

27) قريصة صبحي تاورس ، العقاد مدحت محمد ، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**.(بيروت :دار النهضة العربية،1983).

28) القزويني علي ، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** . (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا، 2004).

29) اللاوندي سعيد ، **أمريكا في مواجهة العالم :حرب باردة جديدة** .(القاهرة :نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003).

30) مالك بن النبي، **شروط النهضة**، ترجمة عبد الصبور شاهين، (دمشق:دار الفكر،ط1968،2).

31) مانع جمال عبد الناصر ، **إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية**،(عنابة، دار العلوم للنشر و التوزيع، ط12، 2004).

32) المجدوب أسامة ، **العولمة والإقليمية** .(القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2000)

33) المدني توفيق ،و اخرون ،**الربيع العربي الى اين ؟ افق جديدة للتغيير الديمقراطي** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3 ،2012

34) مسعداوي يوسف، **آثار الشراكة الأورو-متوسطية على ا لإقتصاديات العربية . في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**.(الجزائر: دار الهدى، 2005 م).

35) مصباح عامر ، **تكامل المغرب العربي الابعاد و المقاربات**.(الجزائر : دار الكتاب الحديث،2010).

ج: المقالات:

1) جريدة العلم المغربية , **لسان حال حزب الاستقلال** , ع 16182 , 18 - 08 - 1994

2) ديدي ولد السالك ، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل** ،(المستقبل العربي.ع 312. 2005).

3) الراسي جورج ،**" وحدة المغرب من وحدة العرب"**، مجلة الحوار ،ع 12 ،1988 .

4) رواية توفيق ،**" مشكلة اللاجئين في افريقيا :الأبعاد والملامح، وسبل المواجهة"، قراءات افريقية**، ع 01 .د ت ن.

5) زرتمان وليام ، " **الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والآفاق** "، مجلة انتقالية واستشفاف،ع5،2001.

6) عباس محمد،" **الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"** مجلة الحوار،1988.

7) كعسيس خليدة ،"**الربيع العربي "بين الثورة والفوضى** .مجلة **المستقبل العربي** ع 421.

8) لعجال محمد لمين ،"**معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"**، مجلة المفكر، ع05 ،مارس،2010 .

د: الأطروحات و الرسائل.

1) أعمار جمعة، **المشروع الشرق المتوسطي و تأثيره على النظام الإقليمي العربي**. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002).

2) بلخثير نجية، **التهدبدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**.(مذكرة ماجيستر غيرمنشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،2011- 2012).

3) بن صايم بونوار، **مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية**. (مذكرة ماجيستر غيرمنشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية2002، جامعة الجزائر).

4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد , سبتمبر 2003 .

5) عائشة مصطفاوي،**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات و التحديات)**.(مذكرة ماستر،جامعة الوادي،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،2013).

6) فاطيمة بيرم ،**ابعاد السياسة الفرنسية الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ،(مذكرة ماجستر،جامعة الحاج لخضر،باتنة ، 2009 .2010).

7) لعجال اعجال محمد الامين ،**ايستراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي**. (مذكرة دكتوراه،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2006-2007).

8) محمد سليم صمار ، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الاورومتوسطية.مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية** .(جامعة الجزائر:2001 -2002).

9) بلقاسمي رقية،**التكامل الاقليمي المغاربي:دراسة في التحديات و الافاق المستقبلية** .(مذكرة ماجستير ،غير منشورة: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة بسكرة، 2010 -2011).

10) عبادي خير الدين ،**المجتمع المدني و عملية السياسة في دول شمال افريقيا 1990 – 2010**.(مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائر،2011).

و : الوثائق الالكترونية :

1) ادريس الكنبوري ، "التحديات الامنية الجديدة للمنطقة المغاربية" . مأخوذ من الموقع : https://www.hespress.com/orbites/255777.html.

2) امحمد مالكي ،**الربيع العربي و تاثيراته على منظومة الاتحاد المغاربي** ،مأخوذ من موقع :http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2013/2/23.

3) صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الاهرام للدرا سات الاسترا تيجية**، ماخوذ من الموقع :

. http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55

4) فهيمة شرف الدين،**الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني**، الحوار المتمدن:العدد1082،08-01-2005.المأخوذ من موقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

5) نجم الدين غربال ،**التجارة الموازية "الاثار و الحلول"**،ماخوذة من الموقع : http://www.utica-sfax.org/index.php?page=details&id=

6) الهام نايت سعيدي،**دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد** ،ماخود من موقع : http : //WWW .politics-ar.com.

ثانيا : باللغة الاجنبية:

A – livres :

1) Azzouz Kerdoun, **Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee**: Quel Bilan. In : AzzouzKerdoun, Farouk Nemouchi,

Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion.(Algeria : Dar El Houda, 2004)

B – article :

2) ahmed aghrout , keith sutton , **regional economic union in the maghreb** "the journal of modern African studies"vol .28 , no . 1 (mar 1990).

3) fadhila tamani ,**integration èconomique et règional aux maghreb** : magistère en science èconomiques . universitè mouloud mammeri de tizi ouzou .2012 .

4) Ridha Kefi : **le virage africain de Khaddafi.Jeune Afrique**. N° 2033-2034. Décembre 2000.

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
مقدمة	**6-1**
مدخل :الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة	**20 – 7**
الفصل الأول: مقومات التكامل المغاربي و مراحله	**21**
مقدمة الفصل الاول	**23 – 22**
المبحث الاول : مقومات التكامل المغاربي	**24**
المطلب الاول:مقومات الجغرافية و الاستراتيجية	**26 -24**
المطلب الثاني: مقومات تاريخية و ثقافية و حضارية	**28 - 26**
المطلب الثالث : مقومات الاقتصادية و البشرية	**32 - 28**
المبحث الثاني : الجذور التاريخية للمحاولات الوحدوية في المغرب العربي	**33**
المطلب الأول : العمل الوحدوي قبل الاستقلال	**40-33**
المطلب الثاني : العمل الوحدوي بعد الاستقلال (1964-1988)	**44 – 40**
المطلب الثالث:مرحلة تاسيس الاتحاد المغاربي (مؤتمر زرالدة 1988)	**48 – 44**
المبحث الثالث : الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.	**49**
المطلب الاول : الهيئات ذات طابع سياسي	**51 -49**
المطلب الثاني : الهيئات ذات طابع تقني	**53 - 52**
المطلب الثالث : هيئات ذات طابع تخصصي	**54 -53**
هيكل اتحاد المغرب العربي	**55**
خلاصة الفصل الاول	**56**
الفصل الثاني : تحديات التكامل ألمغاربي (الداخلية)	**57**
مقدمة الفصل الثاني	**59 – 58**
المبحث الاول : التحديات السياسية و الامنية	**60**
المطلب الاول :النخب السياسية ودورها في اختلاف الرؤى الوحدوية	**63 – 60**
المطلب الثاني: ضعف دور المجتمع المدني	**66 – 64**

المطلب الثالث :ضعف الدولة في مرحلة ما بعد الربيع العربي	66 -74
المبحث الثاني : التحديات القانونية و المؤسساتية	75
المطلب الاول:المعاهدة و محتواها	75 – 76
المطلب الثاني : تحيين النصوص القانونية (قاعدة الاجماع)	77- 78
المطلبالثالث: البناء المؤسساتي للاتحاد	78 – 79
المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية	80
المطلب الاول : التبادل التجاري	80 - 84
المطلب الثاني : التحدي التكنولوجي و العلمي	84 – 85
المطلب الثالث : الحواجز الجمركية و التجارة الموازية	85 -86
خاتمة الفصل الثاني	87
الفصل الثالث: التحديات الإقليمية و الدولية	88
مقدمة الفصل الثالث	89
المبحث الاول: التحديات الامنية و الاقليمية	90
المطلب الاول : الازمة الجزائرية (1992-1999)	90- 91
المطلب الثاني : ازمة لوكربي	92 – 94
المطلب الثالث : قضية الصحراء الغربية	94 – 97
المطلب الرابع: ثورات الربيع العربي (تونس ،ليبيا)	97- 104
المبحث الثاني : التحديات الدولية	105
المطلب الاول : مشاريع الشراكة الاورومغاربية	105- 116

المطلب الثاني : التنافس الفرنسي الامريكي في المنطقة	**121 – 116**
خلاصة الفصل الثالث	**122**
خلاصة و استنتاجات	**127 -123**
الملاحق	**134 -128**
قائمة المراجع	**139 – 135**
فهرس المحتويات	**142 -140**

الملخص

الملخص:

إن قيام اتحاد المغرب العربي له أسس متينة تتمثل في مقوماته الاستراتيجية والحضارية، من وحدة تاريخ ودين ولغة تدعمها عوامل أخرى مساعدة لإنشائه كالدافع الأمني وما يشهده العالم من تكتلات إقليمية وجهوية وقد مرت أقطار المغرب العربي بتجارب تاريخية وحدوية تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية لتتجسد فعليا بعد الاستقلال، من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 م، والتي أقيمت لأجل بعث اندماج وتكامل اقتصادي مغاربي، ولكنها لم تكلل بالنجاح، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الدولية، من أبرز معالمها، بروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، ومن هنا كانت الدعوة للوحدة وإنشاء اتحاد المغرب العربي 1989 م، والذي يمثل مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمسة(الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا).

يهدف هذا الاتحاد إلى تحقيق تكامل بين دول المغرب العربي في جميع المجالات إلا أن هذا الاتحاد لم يعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة لافتقاده عامل الفعالية والاستمرارية نتيجة التحديات التي يواجهها ، لذلك توقف نشاطه، وجمدت مؤسساته سنة1995م .

Abstract:

The Arab Maghreb Union has strong fondations in its strategic and cultural components, from the unity of history, religion and language supported by other factors that help to establish it as the security motive and the world is witnessing regional and regional blocs. The Maghreb countries have undergone historical and unitary experiences that are rooted in the colonial period, , Through the experience of the Standing Advisory Committee in 1964, which was established for the purpose of re-integration and integration of economic Maghreb, but not successful, and the situation until the emergence of new variables on the international scene, the most prominent features, the emergence of the economic factor as a pointer in the relationship And hence the call for unity and the establishment of the Arab Maghreb Union in 1989, which represents an economic and political group comprising the five Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya and Mauritania).

This union aims to achieve integration between the Arab Maghreb countries in all fields. However, this union did not reflect the level of aspirations of the peoples of the region due to lack of efficiency and continuity as a result of the challenges it faces. Therefore, it ceased its activity and its institutions were frozen in 1995.